وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية أدرار

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

إدارة التنمية المحلية في الجزائر
دراسة حالة ولاية أدرار

مذكرة لنيل شهادة ماستر تنظيم إداري وسياسي

من إعداد الطالبين:

- ***دريسي عبد الحميد***
- ***براهمي أحمد***

تحت إشراف:

أ.د زبيري رمضان

لجنة المناقشة:

أ.بن مالك محمد الحسن	**جامعة أدرار**	**رئيساً**
أ.د زبيري رمضان	**جامعة أدرار**	**مشرفاً ومقرراً**
أ.هداجي حمزة	**جامعة أدرار**	**مناقشاً**

السنة الجامعية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne populaire et démocratique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR
BIBLIOTHÈQUE CENTRALE
Service de recherche bibliographique
N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار
المكتبـــة المركـــزية
مصلحة البحث البيبليوغرافي
الرقم.....م.م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): زيري رمضان
المشرف مذكرة الماستر.
الموسومة بـــ : إدارة البلدية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية أدرار
من إنجاز الطالب(ة): دريس سيد الحبيب
و الطالب(ة): براهمي أحمد
كلية : الحقوق والعلوم السياسية
القسم : العلوم السياسية
التخصص: تنظيم إداري وسياسي
تاريخ تقييم / مناقشة:

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 22 ... 2021

مساعد رئيس القسم:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
16 جامعة

أ / بن عائشة محمد الحسن
مساعد رئيس قسم العلوم السياسية مكلف بالتدريس والتسيير في التدرج

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

شكر وتقدير

قال تعالى:

﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾الآية رقم 7 من سورة إبراهيم

فالشكر أولا لله العلي العظيم الذي وفقنا على إتمام هذا العمل المتواضع، بحمده عز وجل على مدنا بالصحة لإتمامه.

كما نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الكريم '' زبيري رمضان '' على إشرافه لهذا البحث دون أن يبخل علينا بتوجيهاته وملاحظاته ونصائحه القيمة، جزاكم الله خيرا أستاذي وأدامكم الله ذخرا للجامعة الجزائرية.

كما لا يفوتني التقدم بخالص امتناني لكل الأساتذة الأفاضل الذين تتلمذنا على أيديهم،

لكل هؤلاء...ولمن ذكرهم القلب ونسيهم القلم...جزاكم الله خيرا .

شكرا

إهداء

من منطلق الوفاء الجميل وقول الله تعالى:

(وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا) الآية 24 سورة الإسراء.

أهدي هذا العمل إلى روح والديا رحمهما الله وجعل مثواهم الفردوس الأعلى من الجنة.

وإلى كل أفراد عائلتي خاصة إخواني وأخواتي الأعزاء والى زوجتي الكريمة وولداي الذين شجعوني على استكمال دراستي ومنحوني الوقت والجهد في سبيل النجاح.

إلى كل الذين أناروا لنا الطريق بدمائهم الطاهرة شهداء ثورة التحرير المجيدة.

إلى كل يد تبني وعقل يفكر وقلب يؤمن بالحرية والخير لكل الناس دون تمييز.

أهدي هذه المذكرة

دريسي عبد الحميد

إهداء

من منطلق الوفاء الجميل وقول الله تعالى:

(وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا) الآية 24 سورة الإسراء.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين أطال الله عمرهما.

وإلى كل أفراد عائلتي خاصة إخواني وأخواتي الذين شجعوني على استكمال دراستي ومنحوني الوقت والجهد في سبيل النجاح.

إلى كل الذين أناروا لنا الطريق بدمائهم الطاهرة شهداء ثورة التحرير المجيدة.

إلى كل يد تبني وعقل يفكر وقلب يؤمن بالحرية والخير لكل الناس دون تمييز.

أهدي هذه المذكرة

براهمي أحمد

تمهيد

إن تزايد حجم المجتمعات يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المختلفة مما يؤدي بالدولة إلى اختيار أسلوبها في التنظيم الإداري بما يتوافق مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما يحتم عليها في بداية نشأتها إلى تبني أسلوب التنظيم المركزي على اعتباره يساعد الكثير من الدول في تسيير شؤونها بالإضافة إلى انه يضمن وحدة إقليمها غير إن التنظيم المركزي أصبح غير قادر على النجاح في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما جعل الدول تنتهج لامركزية في إدارة شؤونها. وبالحديث عن الجزائر فقد عرفت نظام اللامركزية الإدارية وخصوصا اللامركزية الإقليمية أثناء فترة الاحتلال الفرنسي وورثت بعد الاستقلال 1578 بلدية و15 ولاية وتبنى دستور 1963 مبدأ اللامركزية الإدارية.

وبما أن الجماعات المحلية في الجزائر تتكون من البلدية والولاية فقد تمت دراسة كل واحدة إقليمية على حدي باعتبار أن هذه الوحدات هي التي تقوم بوظيفة أساسية وهي تحقيق التنمية المحلية وذلك في ظل الإمكانيات المتوفرة لها مباشرة اختصاصها ولهذا سيتم دراسة آليات كل من الولاية والبلدية في تفعيل وتحقيق التنمية المحلية من خلال دراسة حالة ولاية أدرار كنموذج من ولايات الجزائر

ولهذا الموضوع أهمية كبيرة تتمثل في الأهمية العملية وهي إبراز أهم الآليات التي تقوم بها كل من الولاية والبلدية في الجزائر من اجل تحقيق التنمية المحلية كون هذه الدراسات تحاول دراسة التنمية المحلية ومحاولة توضيح مختلف الوسائل التي تفعل دورها في المجال التنموي، أما الأهمية العلمية فتتمثل في إثراء الدراسات المتعلقة بالجماعات المحلية هذا من جهة ومن جهة أخرى دراسة هذه الجماعات في القانون الجديد وخصوصا وأن لهذه الدراسة شق تطبيقي يتعلق بدراسة الموضوع.

كما أن الخوض في دراسة هذا الموضوع له دوافع منها ما هو ذاتي ويتمثل في الرغبة في الكشف والتعرف أكثر على واقع السياسات التنموية المحلية في الجزائر واكتشاف السلبيات والنقائص التي تعاني منها، ومنها ما هو موضوعي، ويتمثل في إثراء الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالتنمية المحلية في الجزائر ومحاولة فهم الإقليم المحلي.

وتعمل الجماعات المحلية (البلدية والولاية) إلى تحقيق التنمية المحلية وتجعله هدفا من أهدافها وذلك بعدة وسائل منها المادية والبشرية.

وقد تمت معالجة هذا الموضوع من طرف عدة دراسات سابقة وتمثلت في:

-الدراسة الأولى قامت بها جديدي عتيقة حول موضوع "إدارة الجماعات المحلية في الجزائر بلدية بسكرة نموذجا"، وفي هذه الدراسة تطرقت الباحثة إلى إشكالية التالية: ما هو واقع تسيير الجماعات المحلية في الجزائر؟ حيث ركزت هذه الدراسة على الإطار المفاهيمي للجماعات المحلية بشكل عام إلى نظام إدارة الجماعات المحلية في الجزائر من الاستقلال حتى إصدار قانون البلدية والولاية الجديد وصولا إلى دراسة ميدانية حول بلدية بسكرة تطرقت فيها إلى اختصاصات هيئات البلدية في الجزائر تحديدا بلدية بسكرة تعرف العديد من العراقيل سواء في جانب التسيير الإداري أو المالي، وأن المورد البشري يعد أداة أساسية في تحقيق أهداف التنمية المحلية.

-الدراسة الثانية والتي قام بها خنجري خيضر حول موضوع "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق،وفي هذه الدراسة تناول الباحث الإشكالية التالية:هل يمثل نظام تمويل التنمية المحلية الحالي نظاما فعالا،أم يجب تجديده ؟ ما هي الإستراتيجية المثلى التي ينبغي إتباعها من أجل تجديد نظام تمويل التنمية المحلية ؟ وقد ركز في الدراسة على ماهية التنمية بشكل عام ثم عرف التنمية المحلية ،ثم تطرق إلى الجماعات المحلية متمثلة في البلدية

والولاية، ثم قام بتشخيص واقع التنمية المحلية من خلال تحليل أدوات التنمية المحلية ،كما تطرق لكيفية إصلاح أدوات التنمية المحلية،وختمها بدراسة تطبيقية لواقع التنمية المحلية في ولاية بومرداس.

-الدراسة الثالثة بعنوان دور المجالس الشعبية المحلية المنتخبة في تحقيق التنمية / لعساسي يوبا، وتضمنت إشكالية "إلى أي مدى يمكن القول أن المنظومة المنظمة لصلاحيات رؤساء المجالس الشعبية المنتخبة تساهم في تحقيق التنمية المحلية على مستوى الأقاليم ؟ وكان الهدف من الدراسة هو إبراز دور المجالس الشعبية المنتخبة باعتبارهم المسير الإداري للمرافق المحلية واعتبارها أسياسيا في التنمية المستدامة في تلبية حاجيات المواطنين.

-الدراسة الرابعة كانت بعنوان " الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر للطالبة "وفاء معاوي" والتي ركزت على تعريف الحكم الرشيد وتعريف التنمية المحلية وركزت أيضا غلى على مفهوم الشراكة المجتمعية.

ومنه يمكن طرح **الإشكالية:**

ما الذي يحول دون تحقيق التنمية المحلية في الجزائر عموما وولاية أدرار على وجه الخصوص، وما هي الآليات التي ينبغي إتباعها لإعادة بعثها؟أما عن **التساؤلات الفرعية** فكانت كالآتي:

ما المقصود بالتنمية المحلية ؟ وما مقوماتها؟

ما المقصود بإدارة التنمية المحلية ؟ والحوكمة المحلية الرشيدة ؟

ما عقبات التنمية المحلية في الجزائر ؟وكيف يمكن تفعيلها ؟

ماذا نعني بإدارة التنمية المحلية؟

أما فيما يخص ب**فرضيات الدراسة** فهي:

فرضية الدراسة : تفترض هذه الدراسة والتي تبحث في معوقات التنمية المحلية واليات تفعيلها في الجزائر على الفرضية الرئيسية بالشكل التالي:

كلما كان تمكين الجماعات المحلية في مختلف المجالات بصفة فعلية ورسمية، كلما باشرت في القيام بمهامها من اجل تحقيق التنمية المحلية على الوجه المطلوب.

وتندرج ضمن الفرضية الرئيسية فرضيات جزئية تتمثل فيما يلي:

الفرضية الأولى: تخويل الجماعات المحلية صلاحيات أوسع يضمن لها الاضطلاع لمهامها التنموية على المستوى المحلي.

الفرضية الثانية: إن غياب الاستقلالية الإدارية والذمة المالية للجماعات والمجالس المحلية، تحول دون تحقيق التنمية المحلية.

الفرضية الثالثة:التنمية المحلية مرهونة بمدى فعالية التسيير من الجماعات المحلية.

ومن **ببين الصعوبات** النظرية والميدانية التي واجهتنا أثناء القيام بهذه الدراسة ،النظرية منها تمثلت في نقص الدراسات الخاصة بشرح المادة القانونية في إطار القانون الجديد للإدارة المحلية بالجزائر ،ونظرا لسعة الموضوع وتشعبه ترب عنه صعوبة في الإلمام والتعمق في جزئياته.

أما عن الصعوبات الميدانية فتمثلت في العراقيل البيروقراطية التي واجهتنا في ميدان الدراسة منها صعوبات مقابلة المسئولين وتهرب البعض منهم وامتناعهم عن التحاور بشأن موضوع البحث إلى جانب نقص الوثائق والتقارير المتعلقة بالتنمية المحلية في ولاية أدرار والمعلومات المتحصل عليها لم تكن كافية لدراسة وتغطية الموضوع كما يجب ،بالإضافة إلى ضيق الوقت، وهذه الدراسة تتطلب جهد ووقت كبير لأن لها شق ميداني.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من **المناهج** هي:

منهج دراسة حالة والذي يتجه نحو جمع وتحايل البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا ووظف هذا المنهج من خلال معرفة أهم الإنجازات التي قامت بها ولاية أدرار

المنهج الوصفي التحليلي وهو منهج مركب مناسب لدراسة الموضوعات التي تستوجب وصف الظاهرة ومن ثم تحليلها والوقوف على مختلف الدوافع والأسباب لوجودها وتطورها وبالتالي فإن الاستعانة بهذا المنهج يلائم ويتناسب مع وصف وتحليل دور الجماعات المحلية (البلدية والولاية) لاسيما فيما يخص صلاحياتها التنموية.

أما فيما بخص **الاقترابات** فقد تم الاعتماد على ما يلي:

الاقتراب القانوني: استعمل في الرجوع إلى النصوص القانونية والدستورية المتعلقة بالولاية والبلدية وذلك لتوضيح دورهما ومهمتهما وخاصة في ما يتعلق بالتنمية المحلية وهذا بالنظر إلى تطابقهما مع الواقع.

الاقتراب المؤسسي: وتم الاعتماد عليه في هذا الموضوع لأنه يهتم بدراسة الجماعات المحلية من جانبها المؤسساتي،ويرى هذا المقترب أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر في العملية السياسية ،ولإجابة على الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وهي كالآتي:

الفصل الأول: ابستمولوجية إدارة التنمية المحلية

المبحث الأول: مفاهيم التنمية المحلية

المطلب الأول: التعريف بالتنمية المحلية وأبعادها.

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية وأهدافها

المطلب الثالث: مجالات التنمية المحلية .

المبحث الثاني: مفهوم إدارة التنمية المحلية والحكم المحلي

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية وإدارة التنمية المحلية

المطلب الثاني:الحوكمة المحلية الرشيدة

المطلب الثالث:أجهزة وهياكل الحكم المحلي وإدارة التنمية المحلية(المجلس الشعبي الولائي+البلدي+كل الفاعلين المحليين.

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: عقبات إدارة التنمية المحلية في الجزائر وسبل مواجهتها

المبحث الأول: عقبات إدارة التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: عقبات سياسية وإدارية/قانونية

المطلب الثاني: عقبات اقتصادية مالية

المطلب الثالث: عقبات ثقافية اجتماعية و"بشرية"

المبحث الثاني: آليات وسبل تفعيل التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: الآليات السياسية و الإدارية (تفعيل اللامركزية)

الفرع الأول: إ صلاح الإدارة المحلية

الفرع الثاني: عصرنة الإدارة المحلية وتكريس الإدارة الإلكترونية

الفرع الثالث: تفعيل التعاون اللامركزي ومبادئ الديمقراطية التشاركية

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية المالية (إصلاح المنظومة الاقتصادية)

الفرع الأول: تشجيع القطاع الخاص وترقية الاستثمارات المحلية

الفرع الثاني: تثمين إيرادات الأملاك المحلية وتنويعها

الفرع الثالث: إصلاح وترشيد المالية المحلية

المطلب الثالث: الآليات الاجتماعية(إشراك الفواعل الغير الرسمية في التنمية المحلية)

الفرع الأول: إشراك المواطن في التنمية المحلية

الفرع الثاني: إشراك منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية

الفرع الثالث: تفعيل دور الإعلام في التنمية المحلية

خلاصة الفصل

الفصل الثالث : واقع وآفاق إدارة التنمية المحلية في ولاية أدرار

المبحث الأول : التعريف بـ ولاية أدرار وإمكاناتها

المطلب الأول : واقع التنمية المحلية في ولاية أدرار

المطلب الثاني : برامج ومخططات التنمية المحلية بولاية أدرار

المبحث الثاني : صعوبات إدارة التنمية المحلية بولاية أدرار وسبل تذليلها

المطلب الأول : صعوبات إدارة التنمية المحلية في بولاية أدرار

المطلب الثاني : سبل وآليات تفعيل التنمية المحلية بولاية أدرار

خلاصة الفصل

الخاتمة

توصيات الدراسة

الفصل الأول: ابستمولوجية إدارة التنمية المحلية

ارتبطت الجماعات المحلية بعدة مفاهيم ومن بينها التنمية المحلية حيث تعتبر هذه الأخيرة هدفا تسعى لتحقيقه الجماعات ألإقليمية كما أنه موضوع من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان ، حيث تقدم التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام معالجة الخلل التنموي التي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام،وذلك من خلال الدور الكبير الذي تؤديه في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة،والمتمثل في تنفيذ السياسات العامة للدولة البرامج والأنشطة المختلفة على مستوى الوحدات المحلية ،مما يمكن المجتمعات المحلية من

النهوض وتحسين المستوى المعيشي، ورفع الدخل للمواطنين المحليين.

وفي هذا الفصل تم التطرق إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم التنمية المحلية

المبحث الثاني: مفهوم إدارة التنمية المحلية والحكم المحلي

في إطار تطور فكرة التنمية، ظهر تطور مفهوم التنمية المحلية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث خصت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني[1]

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وأبعادها

قبل معالجة التنمية المحلية سيتم التطرق أولا لتعريف التنمية بشكل عام، حيث هناك مفاهيم عديدة ومختلفة للتنمية يعود اختلافها وتعددها إلى الأساس والمنهج العلمي الذي يشير إليه الباحثون في تحديده [2]

1- تعريف التنمية

1-1 لغة :هي النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر وفي جانب المال تعني زاد أو أكثر ،وفي اللغة الانجليزية يأتي مصطلح (Devlopment)، بمعنى يوسع ،يوضع ينمي ،ينشيء...الخ كما أن مصطلح

[1] يوسفي نور الدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية لفترة 2000 –(1 -2008ص48
[2] نادية فاضل عباس فضلي، "التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 إلى 2010 ". مجلة دراسات دولية، العدد 54 ص57

(To develop)مـن الفعـل يرمـز إلـى التغييـر الجـذري فـي النظـام القـائم واسـتبداله بنظام آخر أكثر كفاءة على تحقيق الأهداف وفق رؤية المخطط الاقتصادي[1]

2-1 اصطلاحا:التنمية هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي.

التنمية بالمفهوم الواسع، هي رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل [2]

وعرفت الأمم المتحدة عام 1956 التنمية بأنها " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية،ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر من مستطاع" ، وأقرت عام 1986 تعريفا آخر ضمن إعلان الحق في التنمية ، حيث عرفت التنمية على أنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية ،تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان والأفراد والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.[3]

ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول أن التنمية تعني التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في نواحيه المختلفة السياسية ،الثقافية،الاقتصادية وبالتالي فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة بالتساوي مع جميع الأبعاد أن يكون هناك تركيز على جانب دون الآخر،ولذلك اعتبرته المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة في عام 1986،حقا مكرسا لدى الشعوب كغيره من الحقوق الأخرى،ومنه تسعى الكثير من الدول النامية،اللحاق بالدول المتطورة والتي بلغت قياسات كبيرة من التقدم[4].

2- مفهوم التنمية المحلية:

2-1 نشأة مصطلح التنمية المحلية:

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية يجب التطرق إلى نشأة مصطلح التنمية المحلية ،حيث لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية ،فالمنظرون الاقتصاديون كانوا

---

[1] عبد الحق حملاوي، الآليات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد، الجزائر1999/2007 (مذكرة ماستر في العلوم السياسية وعلاقات الدولية،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة بسكرة، 2013)،ص11

[2] صليحة مقاوسي، هند جمعوني،مداخلة بعنوان: نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسات التنمية الاقتصادية. الملتقى الوطني حول قراءات حديثة في التنمية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة باتنة،2010/2009،ص5

[3] - حملاوي، مرجع سابق،ص 12.

[4] محمد خليفة، مداخلة بعنوان :إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر. الملتقى الوطني حول التحولات السياسية- واقع وتحديات يومي 16/17 ديسمبر 2008 ،جامعة جيجل،ص 1

يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام،لكن منذ الستينات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية ،من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل،وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم.

لقد مر مصطلح التنمية المحلية بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة النضال ثم مرحلة الاعتراف المتعدد الأشكال،حيث عرفت فترة العشرينات العديد من المشاريع التي اهتمت بتطوير المناطق الريفية ،فظهر مصطلح تنمية المجتمع ثم التنمية الريفية ثم التنمية الريفية المتكاملة[1] ،وكان أول ظهور فعلي لمصلح التنمية المحلية في بداية الستينات من القرن الماضي ،وتحديدا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية،وكان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي وحتى داخل العاصمة نفسها/وبداية من الثمانينات أخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز عل القبول ،وكسب تدريجيا اعتراف من طرف مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات الجامعية ومنها مندوبية مراقبة التراب الفرنسية التي أقرت في مخطط (1984-1988) التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية[2](DATAR) والعمل الجهوي .

2-2- تعريف التنمية المحلية:

ومما سبق يمكن القول أن التنمية الحلية تشكل ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي المحلية،إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية،وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل،وتتعدد تعريفاتها،وذلك وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي أو الأهداف التنموية،وإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية ،فإن الجهود الذاتية من خلال المنتخبين والمشاركة للمواطنين ، لا تقل الأهمية عن ذلك.

فعرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي يمكن بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة)، للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات اقتصاديا،اجتماعيا،ثقافي،وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة [3]،ونظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين،حيث كانت هناك عدة محاولات لتعريفها بحيث يرى الدكتور فاروق زكي في كتابه (تنمية المجتمع المحلي في الدول النامية)،بأن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي

---

[1] **محسن يخلف، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة. (مذكرة ماستر في العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة، 2014)،ص34**

المرجع نفسه،ص [2] 35

حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية. (مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم[3] ،جامعة تلمسان، 2012)،ص54

وجهود السلطات الحكومية،لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات،في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي.وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ،وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها،بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية،والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية[1].

وتعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها:" العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها في الاندماج في حياة الجماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن" [2]

من خلال النظر إلى هذا التعريف الذي يشير إلى التأكيد على ضرورة تنمية المجتمع المحلي وأيضا تضافر الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية للمجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية..الخ،دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة على اعتبار أن التنمية المحلية هي كلا متكاملا لكافة جوانب مجالات الحياة.

ومن خلال هذا العرض الوجيز لمفاهيم التنمية المحلية نستخلص من ذلك أن التنمية المحلية هي عملية تراكمية والقصد منها إجراء وإحداث تحسينات على كافة الأصعدة سواء كانت على الصعيد الاجتماعي،الاقتصادي والخدماتي للمجموعة المحلية في حدود لا تكاد تختلف في مبادئها وأسسها عن التنمية الوطنية إلا من حيث مجال تطبيقها،كما تبرز الهدف الرئيسي من التنمية المحلية،إضافة لما تم ذكره مسبقا كونها تمنح فرصة أكبر للهيئات والوحدات المحلية على التكفل بجزء من مسؤولية تنمية المجتمع جنبا إلى جنب مع الهيئات المركزية سعيا في ذلك إلى تحقيق مبدأ التوازن على مستوى المناطق في الأقاليم،هذه الأخيرة تتيح للوحدات الإقليمية باب المبادرات التي من شأنها تلبية مطالب سكان الإقليم محليا بحسب ما تستدعيه الضرورة والظروف،وبحكم قرابتها منهم ومعرفتهم الكافية بالمحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمنطقة التي تقع ضمن حدود ذلك الإقليم،الأمر الذي يترتب عنه أخذ هذه الأبعاد بعين الاعتبار تحقق نجاحات في تجسيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى المحلي.

---

[1] د/جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع.الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،2014 ،ص17

[2] فؤاد بن غضيان، التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون.عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط/1 ،2015 ،ص 31

3-2 أبعاد التنمية المحلية:

أ-البعد الاقتصادي:

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي.ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي،ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو التوزيع إلى الأقاليم الأخرى،وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من الطرقات والمستشفيات والمدارس...إلخ.هذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لإفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم،وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأحرى من اجل الاستثمار بهذه المنطقة.

ب-البعد الاجتماعي :يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنساني شكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية،ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع،بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية [1]

ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة،وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية خدمة يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومنطقته. وهناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي.مثل التعليم والصحة والأمن والإسكان...الخ.كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثر المباشر على شرائح المجتمع إيجابا أو سلبا.

ج-البعد البيئي [2]:أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية،وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول إلى الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم،وعلى أثر

[1] بادر محمد علي وردم،العالم ليس للبيع،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة،الأهلية للنشر والتوزيع،عمان 2003،ص 189
[2] بادر محمد علي وردم ،المرجع نفسه، ص 199

ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا حول البيئة والتنمية(مؤتمر الأرض) في ريودي جانيرو بالبرازيل سنة 1992.ومن الأهداف الرئيسية للمؤتمر الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المستوى الدولي .وقد كانت أحد أهم المسائل الرئيسية التي تطرق لها المؤتمر هي وضع وتقييد استراتيجيات وإجراءات لتحقيق التنمية المستدامة.

ينظر الاقتصاد التقليدي إلى عملية الإنتاج على أنها"نظاما مغلقا تقوم من خلاله الشركات ببيع السلع والخدمات.ثم توزع العائد على عناصر إنتاج ن أرض ويد عاملة ورأس مال،ومثل هذه المعادلة من باطن الأرض يعني نقصا لمجموع هذه الإمكانيات الاقتصادية،بالإضافة إلى عمليات الاستخراج نفسها قد تكون مصحوبة بتلوث البيئة،بما في ذلك من مخلفات الاستخراج هذه كذلك فإن عملية زراعة المحاصيل وحصدها قد تسبب انجراف التربة بفعل الرياح ومياه الري مما قد يحد من خصوبة الأرض مستقبلا. ومن أسس الاقتصاد التقليدي أيضا أن الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني،وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن هناك عوامل أحرى أغفلها هذا النظام،إذ لا يأخذ في الحسبان ما يصاحب العملية الإنتاجية من تلوث بيئي،ولا يعطي أية قيمة للموارد الطبيعية وتعتبر التكاليف المتعلقة بمكافحة التلوث والرعاية الصحية للحالات المتضررة ربما أكبر قيمة من الناتج المتحصل عليه من هذه العملية الإنتاجية.

ينظر الاقتصاد البيئي التقليدي إلى مشكلتين[1]،الأولى مشكلة الآثار البيئية والثانية الإدارة السلمية للموارد الطبيعية(التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية غير المتجددة بين الأجيال)،مثل هذا المنطق وحتى في ظل غياب أي تقدم تكنولوجي لا ينظر إلى نصب الموارد كمشكلة أساسية إذا كان رأس المال الذي يجمعه الإنسان مستداما بالقدر الكافي بالنسبة للموارد الطبيعية.أي انه يستعيض عن رأس المال الطبيعي برأس مال أكثر إنتاجية يجمعه من خلال نشاطات ومشاريع معينة،ولكن المأخذ على هذا التوجه هو أن مبدأ الاستعاضة محدود لإن رأس المال الطبيعي يمكن أن يستثمر في مجالات عديدة.في حين أن رأس المال الذي يجمعه الإنسان يفتقد إلى هذه الصفة، ولا يمكن مقايضة المصادر البيئية بموارد اصطناعية أوجدها الإنسان.

ويركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي.وعلى هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

---

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزلط،التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان، 2007.ص176

وفي الأخير يمكن الجزم بأن التنمية المحلية مجبرة بمراعاة الأبعاد الثلاث الاجتماعية والبيئية والاقتصادية حتى تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع.وفيما يلي جدول المعايير التي تعتمدها الأبعاد الثلاثة:

معايير أبعاد التنمية
1-المعايير الاجتماعية: * تحسين جودة الحياة. * تخفيض وطأة الفقر. * تحقيق العدالة والمساواة. ***2-المعايير الاقتصادية:** * تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية. * الإنتاج من أجل التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات. * نقل التكنولوجيا الجديدة. 3-**المعايير البيئية:** * تقليص انبعاثات غازات التدفئة. * الحفاظ على الموارد المحلية. * توفير منافع الصحة المحسنة والمنافع البيئية الأخرى. * المحافظة على محفظة الطاقة المحلية المتعددة المحلية.

المطلب الثاني:مقومات التنمية المحلية وأهدافها

تعتبر التنمية المحلية سياسات وبرامج تهدف إلى تنمية جميع الجوانب، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية للمواطن، فهي تقوم على مجموعة من المقومات، وتسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف.

1- مقومات التنمية المحلية

أ-المقومات المالية:

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية،حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناجية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ،ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصاتها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية [1]،كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد و كذا الرقابة المالية المستمرة.

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات،وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أوقيم مالية دقيقة.

إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.

ب-المقومات البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملة الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية.فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات، ويتابعها ويعيد في النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع لحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

-الأولى:هي أنه غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.

-الثانية:أنه وسيلة تحقيق التنمية.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية،الاقتصادية والثقافية،وحتى السياسة باعتبار الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية

[1] منال طلعت محمود، الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003،ص203

وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة،وأن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، ولن يتأتى ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا وهذا بوضع إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية،هذه الإستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور وهي :

-الرعاية الاجتماعية:وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة، وتتمثل في:الغذاء، الصحة، التعليم، السكن، التوظيف.

-التأهيل الفني:يتمثل في توفير المؤهلات العليمة والعملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية، ويندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب، الإعلام، نشر الوعي الثقافي والفكري.

-المشاركة الجماعية(الشعبية) : تعني المشاركة الشعبية إشراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد،بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية.

ج-المقومات التنظيمية:

تتمثل في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

وتعرف الإدارة المحلية بأنها [1]:

"نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين."

ويقوم نظام الإدارة المحلية على مبدأين أساسين هما:

-مبدأ الديمقراطية:ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة، حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشر على الديمقراطية.[2]

1 علي خاطر شطناوي ، قانون الإدارة المحلية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2002 ، ص97

2 علي خاطر شطناوي ، مرجع سابق ، ص97

-مبدأ اللامركزية: أي تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.

وعموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب ومنها [1]:

-التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة.

-التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.

ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفاعلية ،والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.

-استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.

-زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والابتكار.

إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات.

ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.

2- أهداف التنمية المحلية

تختلف أهداف التنمية المحلية في الوحدات المركزية عن الأهداف العامة للدولة،فالهدف العام لها يرمي إلى تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل أفراد المجتمع بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بتحقيق جميع الحاجيات على مختلف الأصعدة ولجميع الفئات،وتتمثل أهداف التنمية المحلية فيما يلي:

-تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها.

- القضاء على الفقر والجهل والتخلف، ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طرق المشاريع مما يخفض من معدل البطالة، ويرفع من القدرة الشرائية للأفراد[2].

- توسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والمجتمعات السكانية،خاصة في الريف من أجل ضمان التمدرس للأطفال وفك العزلة عن المناطق النائية

---

[3] محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص09

[2] فؤاد بن غضيان، التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون.عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط/1،2015،ص 31

- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة،والحد من الهجرات الداخلية،من الريف إلى المناطق الحضرية أو ما يعرف بالنزوح الريفي.

- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة ألامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.

ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلالها.

- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات،دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية ،بتوفير التسهيلات الممكنة ما يساهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من الفرص.

- تعزيز القدرات العامة والبنية التحتية للمجتمع كالنقل،المياه والكهرباء،وبناء الهياكل القاعدية،وشق الطرقات،واستصلاح الأراضي.

-إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين سواء الإنتاجية أو الخدماتية.

-الاستفادة من اللامركزية والتي تعني استقلالية السلطة أو الإدارة مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة لها، باعتبارها أقرب من الدولة إلى السكان المحليين وأعلم باحتياجاتهم

ومما سبق يمكن استخلاص الهدف الرئيسي للتنمية المحلية في جانبين أساسيين،هما:

- تحقيق حاجيات المجتمع المحلي باختلاف أنواعها:اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، بالإضافة إلى تحسين نوعية المعيشة لتلك الوحدات المحلية.

-استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة بما فيها العنصر البشري، وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية وإقلاع محلي.

المطلب الثالث:مجالات التنمية المحلية

يهتم موضوع التنمية المحلية بكافة المجالات التي من شأنها أن تغير في وضعية المجتمع المحلي إلى الأحسن، والسير به نحو التقدم والازدهار وتحقيق الرفاهية، ويمكن أن تشمل التنمية المحلية على الخصوص النقاط التالية.

1-التنمية الاقتصادية:

تعد التنمية الاقتصادية القاعدة الأساسية لتحقيق تنمية شاملة، وذلك لأن التغير في الوضعية الاقتصادية للمجتمعات ينعكس مباشرة على الجوانب الاجتماعية والسياسية.

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق أقصى رفاهية مادية ممكنة للفرد المحلي عن طريق تحسين دخله وهذا ما يرفع نصيبه ومقدرته للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجها.

" يتمثل هدف التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها ومستوى المعيشة ككل لهذه المنطقة،فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل

ويتحقق هذا النوع من التنمية عن طريق وضع مخططات الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي والزراعي أو حتى في البنية التحتية القاعدية التي تسمح في ما بعد بتسهيل عملية الإنتاج ونقل المنتجات والاستفادة منها بالطريقة المناسبة التي تحقق أقصى إشباع.

ويعد الاستثمار المحلي أساس التنمية الاقتصادية، وذلك لقدرته على تحقيق تراكم الثروات وخلق فرص أكثر لمناصب الشغل، ويمكن أن يشمل الاستثمار المحلي على القطاعات التالية:

أ-الصناعة:

يمثل قطاع الصناعة التوجه الحديث للشعوب ولليد العاملة فهو يختل نسبة كبيرة من القوة العاملة،ويشكل المصدر الأول للمداخيل بالنسبة للدول المتقدمة،ولذا فهو يلقى اهتماما كبيرا من طرف المسئولين والمواطنين وأصحاب القرار.

إن بناء قاعدة اقتصادية على مستوى الأقاليم المحلية يعد حلم المسئولين والمواطنين،وذلك لما يعود عليهم من نفع ومزايا،فإقامة مناطق صناعية من شأنه أن يوفر عدد لا بأس به من مناصب الشغل،أضف إلى ذلك الميزة التي يكسبها الإقليم المحلي في مجال الصناعة،وهذا ما يفسح له المجال للمنافسة على جلب الاستثمارات ورؤوس الأموال الوطنية وحتى الأجنبية،كما من شأنه حماية رؤوس الأموال المحلية من الهجرة خارج الإقليم أو خارج الوطن وبالتالي يساهم في حماية الاقتصاد الوطني ككل.

ب- الفلاحة:

تعد الفلاحة الأساس الاقتصادي في أغلب الدول،حيث أن نجاح السياسة الفلاحية يؤدي إلى ظهور ودعم باقي الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية،ولذلك وجب الاهتمام بكافة المجالات الفلاحية في الأقاليم المحلية عن طريق تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية والتربية المحلية،يهدف تكثيف الاستغلال الزراعي وتحقيق الاندماج الزراعي الصناعي.

تهدف التنمية الفلاحية المحلية إلى معالجة حالات الفقر ومحاربة خطر العجز الغذائي،ولهذا فهي تستوجب استراتيجيات تمكنها من تطوير منتجاتها النباتية والحيوانية ساعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بالدرجة الأولى والذي من شأنه أن يسهل الحصول على ما يحتاجه الفرد وبأقل تكلفة معينة،كما أن تحقيق مستويات إنتاج أكبر من احتياجات المجتمع المحلي سيدعم الوضع الاقتصادي للمنطقة والسكان المحليين وقد يكون سببا في جلب أنظار المستثمرين وخاصة المهتمين بالصناعات التحويلية،وبذلك يساهم في خلق تطوير أنشطة موازية أخرى تساهم في التنمية المحلية.

ج- السياحة : تعتبر من المجالات الاقتصادية التي من شأنها أن تعمل على تنمية الأقاليم المحلية، فهي تشكل مصدرا هاما لتمويل مختلف مشاريع التنمية بها،كما تعمل على إنعاش مختلف الصناعات والحرف التقليدية المحلية،وبذلك تساهم في خلق مناصب شغل لسكان المنطقة والتخفيف من معدلات البطالة.

إن الاهتمام بالسياحة يحتم وضع الآليات المناسبة للاستثمار والاستغلال العقلاني للموارد التي تتوفر عليها الأقاليم المحلية وخلق ثقافة سياحية تمكن من كسب السياح إضافة إلى المحافظة على الإرث السياحي وتطويره.

2-2 -التنمية الاجتماعية والثقافية

إن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، وتجسيد التنمية الاجتماعية يمر من توفير كافة وسائلها لرفع مستويات المعيشة وإشباع حاجات المواطن المحلي والوصول به إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية.

تعرف التنمية الاجتماعية بأنها "تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغيرات، التنظيمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الإنسانية والبرامج الاجتماعية [1] "

[1] منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع ، الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، 2001 ، ص 1

فهي بذلك هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد غي توجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية والتي تعد أهم عناصرها ما يلي:

أ-التعليم:

لابد من أن تتضمن برامج التنمية التعليمية زيادة في عدد المتعلمين ورفع المستوى الثقافي للمجتمع وذلك من خلال:

-إنشاء المدارس التي تساعد على تعليم الصغار ومكافحة الأمية بين الكبار

-إنشاء المكتبات لتوسيع معارف المجتمع.

- استغلال أوقات الفراغ من أجل تدريب أفراد المجتمع على أعمال مهنية مختلفة تساعدهم في كسب دخل إضافي منها.

كما أن حفاظ المجتمع على هويته وتقاليده أمر ضروري من أجل تحقيق تنمية وفقا للميزات التي يكسبها، ولذلك فإن البرامج التعليمية يجب أن تكون مدروسة ومهيأة وفقا لاحتياجات المجتمع.

ب- الصحة:

لا يمكن التعامل مع الجانب الصحي بمعزل عن العوامل الأخرى المتصلة بعملية التنمية،حيث أنها تؤثر على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة،ولتحسين الصحة في المجتمع يجب أن تهتم برامج التنمية بالنواحي الوقائية جنبا إلى جنب مع النواحي العلاجية[1].

ج-السكن:

يعد السكن من أهم احتياجات الإنسان منذ القدم، وقد تسبب النمو المتزايد للسكان في تفاقم أزمة السكن نتيجة الطلب المتزايد،حيث أن عدم توفر السكن تسبب في المزيد المشاكل التي ساهمت في تفكك الأسر،أضف إلى ذلك صعوبة الزواج وهذا ما ترتب عنه الكثير من الآفات الاجتماعية من انحلال خلقي وإجرام بكل أنواعه،لذا وجب الاهتمام بهذا الموضوع ومحاولة تنظيم الإسكان في المجتمع المحلي وفق خطط مدروسة وبجهود جادة.

[1] مريم احمد مصطفى، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، مصر:دار المعرفة الجامعية، 2001 ، ص 30

2-3- التنمية السياسية:

تتمثل أساسا في تفعيل دور المجمع المحلي من أجل المساهمة في شؤونه،والمشاركة الفعلية في تحقيق التنمية المرجوة،وحتى يتم ذلك يجب أن يكون الفرد في المجتمع المحلي مدركه لكل حقوقه وواجباته ،كما يجب أن يتمتع بحق التصرف واختيار ممثليه الذين يراهم الأكفأ لخدمته،كما تتضمن التنمية السياسية دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإرادة المركزية والمحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والعمل على تحسينها وتطويرها باستمرار[1]

2-4 التنمية الإدارية:

إن التنمية هي تعبير عن حيوية السياسة وتطويرها في كافة النواحي،فهي تضم أيضا المجال الإداري حيث لا يمكن أن يحقق المجتمع التنمية المنشودة دون توفره عل قيادات إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط والتكامل بين أفراد المجتمع المحلي،والثقة اللازمة بين الرؤساء والمرؤوسين وكسب تضامنهم،والقيادة الإدارية لابد أن تحوز رصيد عال من المعرفة والخبرة وأن تكون مواكبة للمستجدات في الإطار المنهجي والتطبيقي وأن تكون على إدراك للمعطيات المحلية [(2)]

ولهذا فإن القيادات المحلية لابد أن تخضع إلى التدريب والتوجيه والتكوين باستمرار خاصة في المجال الإداري حتى تتعرف أكثر على آخر تقنيات التسيير والإدارة.

المبحث الثاني:مفهوم إدارة التنمية المحلية والحكم المحلي

لا يمكن الحديث عن مفهوم الإدارة المحلية دون التمهيد لعرض موضوع اللامركزية كمفهوم وممارسة مرت بها معظم دول العالم المتقدم منها والنامي.وبداية لابد من التأكيد على أن اللامركزية أسلوب في التنظيم يقوم على أساس توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة قانونا.واللامركزية بهذا المعنى قد تكون لامركزية سياسية أو لامركزية إدارية.

المطلب الأول : مفهوم الإدارة المحلية وإدارة الحكم المحلي

إن توسع وتضخم وظيفة ودور الدولة الحديثة، زاد من أهمية الجهاز البيروقراطي والتنظيم الإداري المسئول عن الأداء الوظيفي الرسمي، ونشأت علاقة ثنائية التأثير بين الإدارة والتنمية، الأمر الذي دفع الدول إلى تبني الأساليب الإدارية الملائمة والفعالة حسب مكونات ومتطلبات البيئة التنموية، وهو ما خلق التمايز البيروقراطي والتباين التنظيمي ليس

---

[1] إبراهيم حسن عسل التنمية في الفكر الإسلامي، بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2006 ، ص 30
[2] أسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف و إدارة التنمية، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 2004 ، ص 234

فقط بين الدول ولكن حتى داخل الدولة الواحدة في سياق التحولات الوظيفية والهيكلية وما يتبعها من تناسق إداري في السعي إلى الضبط الوظيفي التنموي المقبول.

وتماشيا مع التطورات النظرية للتنمية والانتقال إلى الأبعاد المحلية في البناء والقياس تحول تبعيا الاهتمام نحو الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية باعتبارها المحرك الفعال لها، والشيء الذي تتميز به هوانها قريبة من المواطن فتعتبر بذلك الإطار الأمثل لكل مسعى يهدف إلى تحقيق تقارب الإدارة المركزية على المستوى المحلي مع المواطن الذي يبقى غاية وهدف كل عمل تنموي.

مفهوم الإدارة المحلية:

لقد ارتبط مفهوم الإدارة المحلية بالنشاط الإداري الذي تشرف عليه السلطات المحلية والتي تعد أداة إنجاز و تنفيذ السياسات العامة المحلية، والتي تقوم برسمها، ووضع خطواتها العريضة.

1- تعريف الإدارة المحلية:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية، وذلك تبعا لتوجهات نظر الفقهاء والمفكرين ويمكن ذكر بعض منها:

الإدارة المحلية هي " أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساسا بهدف تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات أفرادها مع خضوع هذه المهيآت لقدر من الرقابة من السلطة المركزية"[1]

الإدارة المحلية هي "أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة وتقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات المركزية والمحلية، وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية في تسيير مرافقها بكفاءة، وتحقيق أغراضها المشروعة"

وعلى ضوء التعريفين السابقين يمكن تعريف الإدارة المحلية على أنها " هي جزء من التنظيم الإداري للدولة، منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية بهدف فتح أبواب الإدارة

[1] شنطاوي علي خاطر. قانون الادارة المحلية.عمان: دار وائل للنشر. 2002.

أمام المواطن من أجل تلبية احتياجاته بسرعة ودقة، تتكون من هيئة منتخبة محليا تعمل تحت إشراف السلطة المركزية".[1]

2- تعريف الحكم المحلي:

قد يلتبس مفهوم الحكم المحلي على كثير من الدارسين مع مفهوم الإدارة المحلية على اعتبار كال النظامين يهتمان بإدارة شأن

محلي ما في بلد ما وفق ترتيبات وصلاحيات ومهام يحددها القانون ،إلا أن العالمتين الفارقتين في كال النظامين هما

-1 : اللامركزية : هي توزيع للسلطات بين الحكومة المركزية ومجالس منتخبة محلية ومستقلة تمارس مهامها في إطار وصاية ورقابة

الحكومة المركزية، ويمكن هنا تمييز نوعين من اللامركزية أحدهما إقليمية وتعني الاعتراف باستقلال الإقليم معين، بحيث ينفرد بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة عن الحكومة المركزية ،وميزانية مستقلة ،مع ممارسة امتيازات السلطة العامة داخل إقليمه الجغرافي.والثانية المركزية إدارية وتعني الاعتراف لبعض المرافق العامة بالاستقلالية التي تسمح لها بإدارة الشأن العام كالجامعات والمستشفيات ....الخ، ويمكن تمييز شكلين من اللامركزية الإدارية هما :أ-اللامركزية الإقليمية(Territorial Décentralisation) وتعني قيام مجموعة من ممثلي سكان الإقليم الذين يختارون عن طريق الانتخاب بممارسة مهام إدارة الشأن المحلي ضمن هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية

.ب-اللامركزية المصلحية :(Décentralisation Fonctionnel)وتعني قيام هيئة عامة بممارسة مهامها على إقليم محدد أو مجموعة أقاليم،وهذا النمط من الإدارة يرتبط بمصلحة اقتصادية وتجارية في الغالب ،وتلجأ إلية الدولة للإفلات من البيروقراطية والتعقيدات الإدارية بغية إعطاء نجاعة أكثر لمؤسسة ما .

-الاستقلالية : تحدد درجة استقلالية الجماعة المحلية عن الحكومة المركزية في تسيير شؤونها وطبيعة تلك الاستقلالية من حيث كونها استقلالية إدارية بحتة ،كما هو الشأن في الدول الموحدة ،أو تتعداها إلى مجالات التشريع والتنفيذ ،وهو ما يعطيها شكل استقلالية السياسية وهو شأن الحكم المحلي في الدول الفدرالية،أو في الأقاليم المستقلة ذاتيا.

مفهوم الحكم المحلي: هو الحكم الذي يتميز بصلاحيات واسعة، هذه الصلاحيات المكتسبة عن طريق تنازل الحكومة المركزية عنها لفائدة المجالس المحلية.ويعرفه آخرون على أنه

[2]جعفر انس قاسم. اسس التنظيم الاداري والادارة المحلية في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.1988

نظام شامل تتنازل بموجبه الحكومة المركزية عن بعض صلاحياتها التشريعية والتنفيذية والقضائية لفائدة جماعات محلية مستقلة ،تمارس مهامها على إقليم جغرافي.ويعتبر الحكم المحلي عند بعض الدارسين تطورا للإدارة المحلية (Local Administration)إلى الحكم المحلي والحكم الذاتي

(Self Government)و ما الاختلاف بين كل هذه المفاهيم إلا بمدى درجة الاستقلالية واللامركزية ،ويرسمون مسار التطور من عدم التركيز الإداري إلى الإدارة المحلية ثم الحكم المحلي ثم الاستقلال الذاتي .

3- الفروق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي :

تثير مسالة الفروق بين نظام الإدارة المحلية جدالا واسعا بين الدارسين، فمنهم من يرى أن سمة الإدارة المحلية هي اللامركزية والاستقلالية الإدارية أي أنها تقع تحت طائلة القانون الإداري ،في حين يعتبر الحكم المحلي والذي يتميز باللامركزية و الاستقلالية السياسية والإدارية واقعا تحت طائلة القانون الدستوري ،وهو ما يحيل إلى طبيعة الصلاحيات في كال النظامين ،إذ تستمد الإدارة المحلية سلطاتها عن طريق تفويض من الحكومة المركزية يمكن تمديده أو سحبه أو تقنينه كلما دعت الحاجة إلى ذلك ،فيما تعتبر السلطات في نظام الحكم المحلي مكتسبة وغير قابلة للتصرف من قبل الحكومة المركزية إلا عبر إجراءات معقدة إلا إن تلك السلطات مستمدة من الدستور المنشأ للدولة وليس من قانونها الإداري ،ويمكن الوقوف في مسألة الفرق بين الإدارة المحلية عند الاتجاهين التاليين :الاتجاه القائل بوجود فروق :ويستند أصحاب هذا الرأي إلى كون الإدارة المحلية هي نظام يعتمد أسلوب اللامركزية الإدارية ،من خلال توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية والأقاليم ،وأما الحكم المحلي بنظرهم فهو نظام يتميز باللامركزية السياسية وذلك من خلال توزيع السلطات السياسية بين الحكومة المركزية وحكومة الأقاليم أي أن وظيفة الحكم المحلي سياسية بالإضافة إلى كونها إدارية على عكس الإدارة المحلية التي تنحصر وظيفتها في المهام الإدارية .الاتجاه القائل بعدم وجود فروق :أما أنصار هذا الاتجاه فيرون في الإدارة المحلية تمهيدا للحكم المحلي ومرحلة سابقة له ،ويستدلون على ذلك باعتماد نظم الإدارة المحلية في كثير من الدول في مراحل تكونها الأولى بغية السيطرة على مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية ،ولتعزيز الوحدة الوطنية ،ثم الانتقال لاحقا إلى مرحلة منح استقلالية و إدارية للأقاليم ،ومنحها حرية إدارة الشأن المحلي .

الاتجاه الداعي إلى عدم التفريق :ويذهب دارسون آخرون إلى المطالبة بعدم التفريق بين المفهومين ،والقول أن الدول الموحدة تعتمد نظام الإدارة المحلية والدول الفدرالية تعتمد نظام الحكم المحلي ،لكن جوهر التسميتين يكمن في عنصرين هامين هما اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية ،فمثال نجد دوال مثل جنوب أفريقيا تعتمد نظام الحكم المحلي رغم أن

دستورها لا ينص صراحة على فدراليتها،وعليه فمدلول المفهومين واحد ،رغم اختلافه من دولة إلى أخرى ،ولا يمكن الاحتجاج هنا بمسألة المجالس المنتخبة ديمقراطيا ،ولا بمدى مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية لأقاليمهم إلا أن الانتخابات هي ممر إلى التمثيل المحلي في كلا النظامين .لكن الواقع يؤكد وجود فروق واضحة بين الإدارة المحلية والحكم المحلي يمكن إجمالها فيما يلي:

-1 :تنشأ الإدارة المحلية وفق القوانين الإدارية التي لا تتطلب في الغالب إجراءات معقدة لتعديلها أو إلغائها،كما أن السلطات التي تتمتع بها الوحدات الإدارية في نظام الإدارة المحلية هي سلطات مفوضة وليست مكتسبة ،أما استقلاليتها فهي إدارية محضة وليست سياسية.

-2:أما نظام الحكم المحلي فينشأ وفق القوانين الدستورية أو وفق الدساتير التي تتطلب عادة إجراءات معقدة لمراجعتها،وبذلك فإن السلطات الممنوحة للوحدات الإدارة في نظام الحكم المحلي هي سلطات مكتسبة ومشفوعة باستقلالية سياسية حقيقة.

تعريف إدارة التنمية المحلية:

تهتم إدارة التنمية بوضع الأهداف،واختيار النظريات،وتحديد الأولويات،وتصميم الإطار العام للتنمية بمشتقاته المختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية ولعل أن موضوعنا يتحدث عن التنمية المحلية،ومشاركة الأهالي الحكومة في تخطيط التنمية من أجل إنجاح برامج الحكومة ومن أجل تحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي.

لذلك فإن التنمية هي الوسيلة التي يتم بها تصميم عملية التنمية وهي المرتكز الأساسي لقيام تنمية شاملة متوازنة،وإدارة التنمية تعني مهمة القوى الفاعلة في المجتمع من سياسين وكوادر فنية ومهندسين ومبدعين.

وسنحاول أن نعطي تعريف لإدارة التنمية المحلية:"إدارة التنمية المحلية هي إدارة شمولية تعمل على صياغة برامج وخطط تنموية محلية مستدامة من أجل تنمية المجتمع المحلي،انطلاقا من انصهار كل من الإدارة الحكومية بجميع هيئاتها ومؤسساتها والأهالي والمجتمع المدني المحلي من أجل اتخاذ قرارات وسياسات تتجاوب مع احتياجات المجتمع المحلي وتحقيق المصلحة العامة بما يحقق مزايا عديدة،ويحقق السعادة للأجيال الحاضرة والأجيال القادمة .

المطلب الثاني:الحوكمة المحلية الرشيدة:

تظهر زمنيا استخدامات مصطلح الحوكمة منذ القرن 13م بفرنسا فبرز في كتابات "ماكيفيل " و"جون بودان " فللمفهوم صيرورته التاريخية، الحوكمة الرشيدة أو الحاكمية/الحكم العقلاني/الحكم الراشد / الحكم الجيد (Good Gouvernance) ، كلها

مرادفات تحمل نفس المعنى، وفي دراستنا هذه سنتبنى عبارة الحوكمة الرشيدة، وعليه وردت عدت تعريفات لهذا المفهوم منها :تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)):يشير مفهوم الحوكمة الرشيدة إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلاد على جميع المستويات، ويتضمن الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات المتطورة التي يعبر المواطنون والجماعات من خلالها عن مصالحهم وحاجاتهم، ويمارسون حقوقهم وواجباتهم القانونية، ويعتمد المفهوم على المشاركة والشفافية والمساءلة، ويؤمن أفضل استخدام للموارد، ويضمن العدالة وتطبيق القانون ، وتشمل الحوكمة العديد من العناصر الديمقراطية مثل المشاركة والانفتاح على المجتمع واحترام حقوق الإنسان المدنية والفكرية والممتلكات الخاصة، فضلا عن إدارة الصراع بشكل سلمي. استخدم مصطلح الحوكمة في المؤسسات المالية بداية، ثم تدريجيا دخل الاهتمام السياسي، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، وقد جاء استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا .أما البنك الدولي: فيعرف الحوكمة الرشيدة من كونها التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام ، فتشمل بذلك :

- عملية اختيار القائمين على السلطة و رصدهم واستبدالهم.
- قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية .
- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها ...وتتجسد الحوكمة الرشيدة من خلال تعزيز ممارسة الديمقراطية وترسيخ نصوص القانون على أساس من المحاسبة والمراقبة لأداء الحكومة وتمثيل الشعب، كما تنطوي على توفير الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد ، فغايتها تعزيز حقوق الإنسان وتوعيته، لأن الحاكمية الرشيدة تتطلع إلى احتياجات المجتمع ككل، وليس فقط للحكومات، فتوسع بذلك من دائرة الحرية من خلال بناء نظام معرفي يعزز بناء و عصرنة النظام السياسي وترتيب أولوياته .

مبادئ الحوكمة الرشيدة: تعددت إسهامات المؤسسات الدولية والبحثية في تحديد مبادئ الحوكمة الرشيدة ومن بين تلك الإسهامات الدراسة التي أعدها "مركز العقد الاجتماعي" بعنوان : إطار عام لتقييم الحوكمة الرشيدة وقد تضمن هذا الإطار المبادئ التالية:

:المساءلة: Accountability يعرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها خطوط و اضحة وفعالة للمساءلة القانونية، السياسية، المالية والإدارية، لضمان المحاسبة المالية والقانونية والسياسية والإدارية للجهات المختلفة المقدمة للخدمات سواء كان القطاع الحكومي، القطاع الخاص، الجمعيات الأهلية .

–المشاركة:Participation تعتبر مشاركة المواطنين والمجتمع المدني فاعلا أساسيا في عمليـة التنميـة، حيث تساهم في دعم الحكم الديمقراطي، من خلال مشاركة المواطنين بالمساهمة في اتخاذ القرار ومساءلة صـانعيه فتسـمح للمواطنين بالمشاركة الفاعلة في كل مناحي الحياة بحيث يتحولون في المجال العام من مجرد متفرجين أو متلقين للخدمة إلى مشاركين يصنعون واقعهم بأنفسهم .

- الشفافية: Transparency تنصرف إلى معرفة المواطنين بقرارات الحكومة ومن هنا يمكن النظر إليها باعتبارها تتعلق بوجود علاقة متفتحة بين الحكومة والمواطنين، وضمان سهولة الوصول إلى المعلومات ودرجـة ا لانفتـاح فـي العلاقة بين الحكومة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني من جانب والمواطنين من جانب آخر .

- سيادة القانون: Law of Rule ينصرف مفهوم احترام القانون وسيادته إلى مدى امتثال كافة الأطـراف ، سـواء كانوا أفراد أو مؤسسات حكومية أو مجتمع مدني للمنظومة القانونية من قوانين أو تشريعات أو لوائح.. الـخ وبعبـارة أخرى يمكن القول أنها درجة التطابق بين سلوكيات وسياسات الفاعلين من حكومة، قطاع خاص مجتمع مدني والقواعد القانونية.
- الاستجابة : Respsiveness يقصد بها استجابة الحكومة، المجتمـع المـدني ، القطـاع الخـاص ...، للرغبـات واحتياجات المواطنين، وللتغيرات السياسة والاقتصادية والمؤسسية .
- العدالة: Equity يقصد بها درجة تقديم الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص...، للخدمات على قدم المساواة، وطبقا للاحتياجات ومبدأ تكافؤ الفرص.
- الكفاءة :Efficiency يركز مفهوم الكفاءة على تقديم الخدمات أو تنفيذ السياسات العامة في أقـل وقـت ممكـن وبتكلفة مناسبة ووفقا لمعايير الكفاءة/ الجدارة .
- الفعالية: Effectiveness يقصد بها جودة الخدمات والسياسات، ورضا المواطنين عليها .
- – .مكافحة الفساد:Corruption Combaling يعرف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة العامة مـن أجـل تحقيـق مكاسب خاصة، وقد تعددت صور الفساد لتشمل الرشوة، الابتزاز، المحاباة، اسـتغلال النفـوذ...، وغيـر ذلـك مـن الممارسات ويتطلب الحد من الفساد وجود بيئة مواتية سياسيا وقانونيا، وقدرات مؤسسية ملائمة، بالإضافة إلى تعزيـز مشاركة وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في مكافحته، ومن ثم تشير مكافحة الفساد إلى تواجد نظـام متكامـل وفعال لمجابهة الفساد لدى كل فاعل من الفاعلين، ودرجة تطبيق مختلف الفاعلين لهذا النظام وتعتبر العلاقة بين تحقيـق الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد علاقة ارتباطية؛ بمعنى أن عملية الفساد تعد مدخلا مـن مـداخل تحقيـق الحوكمـة الرشيدة، وأن الأخيرة من المتطلبات الأساسية اللازمة لمكافحة الفساد.

المطلب الثالث:أجهزة وهياكل الحكم المحلي وإدارة التنمية المحلية(المجلس الشعبي الولائي والبلدي و كل الفاعلين المحليين).

تتمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، و بالتالي فهي تقوم بتسيير المرافق المحلية و تقديم جملة من الخدمات العمومية لصالح مواطنيها .و قد منح القانون للبلدية صلاحيات واسعة تمكنها من المساهمة بصفتها الخاصة أو بصفتها ممثلا للدولة، في إدارة و تهيئة الإقليم و المساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالإضافة إلى الحفاظ على الأمن العام و العمل على ترقية و تحسين الإطار المعيشي للمواطن.

تعريف البلديـة :

عرف المشرع الجزائري البلدية بموجب المادة الأولى من القانون رقم (10-11) المؤرخ في : 22 جويلية 2011 المتعلق بقانون البلدية : البلدية هي الجماعية الإقليمية القاعدية لدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة.
وكان قد عرفها المشرع أيضا بموجب المادة الأولى من القانون رقم (90-08) المؤرخ في :17 أفريل 1990 المتعلق بقانون البلدية :
البلدية هي الجماعية الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي
-وعرفها قانون البلدية لسنة 1967 بأنها: البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسي
للبلدية مكانة مهمة في التنظيم الإداري للدولة الحديثة حيث تتمتع بخصائص عديدة منها:
-البلدية مجموعة إقليمية يوجد بين مواطنيها مصالح مشتركة مبنية على حقائق تاريخية واقتصادية.
-البلدية مجموعة لامركزية أنشئت وفقا للقانون وتتمتع بالشخصية المعنوية.
-البلدية مقاطعة إدارية للدولة مكلفة بضمان السير الحسن للمصالح العمومية البلدية.
ومن خلال ما سبق ذكره يتجلى لنا الدور الأساسي للتنظيم البلدي في الجزائر وعليه يجب الاطلاع على ماضي وواقع هذا التنظيم ومن أجل ذلك يجب دراسة المراحل التي مر بها.
تعريف المجلس الشعبي البلدي:
يعد المجلس الشعبي البلدي الذي يعتبر الهيئة التداولية للبلدية نظامه الداخلي ويصادق عليه.
2- دورات المجلس الشعبي البلدي:
يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة(05) أيام.
يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يجتمع في دورة غير عادية كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك بطلب من رئيسه أو ثلثي أعضائه أو بطلب من الوالي.
في حالة ظروف استثنائية مرتبطة بخطر وشيك أو كارثة كبرى يجتمع المجلس الشعبي البلدي بقوة القانون.
ويخطر الوالي بذلك فورا.
ترسل الاستدعاءات لدورات المجلس الشعبي البلدي من رئيسه وتدون بسجل مداولات البلدية

تسلم الاستدعاءات ،مرفقة بمشروع جدول الأعمال بواسطة ظرف محمول إلى أعضاء المجلس الشعبي البلدي بمقر سكناهم قبل عشرة (10) أيام كاملة على الأقل من تاريخ افتتاح الدورة مقابل وصل استلام .
يمكن تخفيض هذا الأجل في حالة الاستعجال ألا يقل عن يوم واحد كامل.وفي هذه الحالة ،يتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي التدابير اللازمة لتسليم الاستدعاءات.
لا تصح اجتماعات المجلس الشعبي البلدي إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه الممارسين.
إذا لم يجتمع المجلس الشعبي البلدي بعد الاستدعاء الأول لعدم اكتمال النصاب القانوني، تعتبر المداولات المتخذة بعد الاستدعاء الثاني بفارق خمسة (05) أيام كاملة على الأقل، صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.
جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية ،وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة.
غير أن المجلس الشعبي البلدي يداول في جلسة مغلقة من أجل :
- دراسة الحالات التأديبية للمنتخبين.
- دراسة المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام.
يضمن الأمين العام للبلدية أمانة الجلسة وتحت إشراف المجلس الشعبي البلدي.
1.2- تعليق مستخرجات المداولات:
تعلق المداولات باستثناء تلك المتعلقة بالنظام العام و الحالات التأديبية تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي في الأماكن المخصصة للملصقات وإعلام الجمهور وتنشر بكل وسيلة إعلام أخرى خلال الثمانية (08) أيام الموالية لدخولها حيز التنفيذ طبقا لأحكام القانون رقم 11-10 المؤرخ 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011المتعلق بالبلدية.

3-لجان المجلس الشعبي البلدي :

يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه، لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ولا سيما المتعلقة بما يأتي :

- الاقتصاد والمالية و الاستثمار ،

- الصحة والنظافة وحماية البيئة،

- تهيئة الإقليم والتعمير والسكن والسياحة و الصناعات التقليدية ،

- الري والفلاحة والغابات والصيد البحري،

- الشؤون الاجتماعية والثقافة والرياضة والشباب.

تحدث اللجان الدائمة بمداولة، مصادق عليها بأغلبية أعضاء المجلس الشعبي البلدي، بناء على اقتراح من رئيسه. وتعد اللجنة نظامها الداخلي و تعرضه على المجلس الشعبي البلدي للمصادقة.

ويمكنه أيضا تشكيل لجان خاصة، بناء على اقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي، لدراسة موضوع محدد يدخل في مجال اختصاصه. كما تتم المصادقة على المداولة بأغلبية أعضائه.

تقدم اللجنة نتائج أعمالها لرئيس المجلس الشعبي البلدي.

دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية:

نظرا لارتباط البلدية ارتباطا كبيرا بحياة الأفراد اليومية، إضافة إلى اعتبارها النواة الأساسية لمفهوم اللامركزية الإدارية في الدولة وهي بذلك وكيل حقيقي للدولة في تجسيد التنمية ككل على المستوى المحلي، وقد أوكلت هذه المهمة للمجلس الشعبي البلدي والذي يتجلى دوره في السياسات التنموية المحلية من خلال البرامج المستندة إليه، ومنذ صدور أول قانون للبلدية في الجزائر سنة 1967 نجده تحدث عن دورها في مجال التنمية المحلية غير أن هذا الدور أصبح أكثر نجاعة لاسيما بعد دخول الجزائر في مرحلة جديدة واعتمادها على التعددية الحزبية وانفتاح الاقتصاد وأصبحت المجالس البلدية المنتخبة تتشكل من جملة من الإيديولوجيات والتوجيهات وإعطاء مفهوم جديد للديمقراطية وهي الديمقراطية التشاركية وهو الأمر الذي تجسد من خلال صدور آخر قانون للبلدية 10/11 ،وقد نصت المادة 3 منه أن البلدية تساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار و سنوضح دور المجلس الشعبي البلدي في مجال التنمية وفق ما 1 المعيشي للمواطنين وتحسينه جاء في قانون البلدية 10/11 كالآتي:

1- التنمية الاقتصادية.:

يتولى المجلس الشعبي البلدي وأثناء مدة عهدته الانتخابية إعداد البرامج التنموية السنوية والمتجددة للسنوات القادمة لعهدته ويقوم بالمصادقة عليها ثم يسهر على تنفيذها وذلك في إطار التخطيط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة، كما يشارك في عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها ويسهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء، كما يعمل على ، وأجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات تشجيع الاستثمار وترقيته[2] . ، وأجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية مع إمكانية إنشاء لجان بلدية دائمة تتولى تسيير الشؤون المالية والاقتصادية والاستثمار ويمكن لها إنشاء لجان مؤقتة تتكفل بمتابعة النشاطات الاقتصادية.

2- **الثقافة والسياحة :** يناط بالبلدية وفي حدود الإمكانيات المتاحة لها اتخاذ كل التدابير من أجل ترقية وتوفير مرافق الطفولة من حدائق ومرافق للتعليم التحضيري، كما تساهم البلدية أيضا في إنجاز مرافق للرياضة والشباب ومرافق للثقافة والعمل على صيانتها ومراكز للتسلية وهذا أيضا يعتبر من مسؤوليتها ذلك لأن النشاط المطلوب إنجاز مرافقه يتبع من حيث الأصل لوزارة أخرى كوزارة التربية ووزارة الثقافة ووزارة الشباب والرياضة ومع ذلك تكلف البلدية بالانجاز وهذا أيضا يعطيها قدرا كبيرا من الأهمية والتواصل مع الأفراد وتحقيق مصالحهم و اننشغالاتهم[1]، كما لا تنسى البلدية دعم للمرافق الدينية فتتولى صيانة المساجد والمدارس القرآنية بالتنسيق مع الشؤون الدينية بالولاية وكذا الجمعيات المسجدية إضافة إلى المحافظة على الممتلكات الدينية المتوزعة على مستوى تراب إقليمها.

3- **السكن:**

.وفي هذا الإطار يتولى المجلس الشعبي البلدي وطبقا لأحكام قانون البلدية 10/11 وضع إستراتيجية من أجل خلق ثقافة عقارية من خلال:

-تشجيع تأسيس جمعيات السكن ولجان الأحياء وتنظيم نشاطها من أجل القيام بعمليات حماية العقارات أو الأحياء السكنية وصيانتها والسعي إلى تجديدها.

- تسهيل عمل أصحاب المبادرة من خلال وضع تحت تصرفهم التعليمات والقواعد العمرانية وكل المعطيات الخاصة بالعملية المزمع القيام بها.

- المساعدة على ترقية برامج السكن والمشاركة فيها.

4- الصحة**:**

يتولى المجلس الشعبي البلدي في هذا الصدد ومن أجل ترقية والحفاظ على الصحة العامة:

- إنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج.

- تحسين استغلال وصيانة مجموع المؤسسات الصحية الموجودة في إقليم البلدية والسهر على استمرار مصالح الصحة العمومية.

- .اقتراح الإجراءات التي من شأنها تحسين أداء الخدمة الصحية.

- جمع النفايات - مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة- .مكافحة التلوث وحماية البيئة، كما يناط بالبلدية أيضا القيام أو المساهمة في بتهيئة المساحات الخضراء وحماية التربة والموارد المائية.

5- **العمران:**

ومن جهة أخرى يتولى المجلس الشعبي البلدي رسم النسيج العمراني للبلدية مع مراعاة مجموع النصوص القانونية والتنظيمية السارية المفعول وخاصة النصوص المتعلقة بالتشريعات العقارية وعلى هذا الأساس اعترف المشرع للبلدية بممارسة الرقابة الدائمة للتأكد من مطابقة عمليات البناء للتشريعات العقارية وخضوع هذه العمليات لترخيص مسبق من المصلحة المختصة بالبلدية مع تسديد الرسوم التي حددها القانون على أن تراعي البلدية المساحات المخصصة للفلاحة وكذلك تجانس المجموعات السكانية والطابع الجمالي للبلدية .وعلى صعيد آخر وطبقا للمادة 116 من ق 10/11 تتولى البلدية حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف وكل شيء ينطوي على قيمة تاريخية أو جمالية والمحافظة على الوعاء العقاري .ويناط بالبلدية أيضا القيام أو المساهمة في بتهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية كما تتولى البلدية عملية الحفاظ على النظافة العمومية والطرق ومعالجة المياه القذرة وتوزيع المياه المعالجة لشرب ومكافحة ناقلات الأمراض المعدية، كما يعود لها حماية التربة والثروة المائية[1].

2- **التنمية الاجتماعية** :

1- **في مجال التعليم:** يمكن أن نستخلص دور البلدية في مجال تنمية هذا المجال من خلال الفصلين الثالث والرابع من الباب الثاني من قانون البلدية 10/11 كالتالي:

-إنجاز مؤسسات التعليم الأساسي طبقا للمقاييس الوطنية والخريطة المدرسية مع السهر على صيانتها.

-اتخاذ كافة الإجراءات التي تسمح بتشجيع النقل المدرسي داخل تراب البلدية

- المبادرة في مباشرة الإجراءات التي من شأنها ترقية التعليم من خلال إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الابتدائية وصيانتها، بالإضافة إلى دعم المطاعم المدرسية وتوفير وسائل النقل للتلاميذ بناء على نص المادة 122من قانون البلدية 01/11 وهذا راجع للأهمية الكبرى للتعليم في حياة الأفراد والمجتمع ولذلك كان من الطبيعي أن تشارك البلدية كهيئة لامركزية للدولة في تنمية التعليم لأن النتائج التي يحققها التعليم تنعكس سلبا وإيجابا على تنمية الدولة ككل، فكلما ساهمت البلدية في توفير أحسن الظروف لهذا القطاع ووفق ما سمح لها قانون البلدية وفي حدود ميزانيتها المخصصة كلما حصلت على نتائج مرضية .لقد حاول المشرع بموجب قانون البلدية 10/11 جعل دور المجلس الشعبي البلدي في مجال التنمية فعالا حيث أنه سمح له بالتدخل في مجالات متعددة سواء اجتماعية (الصحة، الثقافة، السكن، السياحة) واقتصادية وذلك سعيا من الدولة إلى تحقيق تنمية حقيقية لاسيما على يد المجلس الشعبي البلدي الذي يعبر عن إرادة سكان مجلس البلدية .

تعريف الولاية: عرفت المادة الأولى من القانون 90-09 الولاية بأنها ((جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي)) و قد عرفتها المادة الأولى من قانون 1969: ((الولاية جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي.

ولها اختصاصات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية ...)) وتحدث الولاية طبقا للقانون الحالي أو القديم بموجب قانون بالنظر لأهميتها.وهذا و يجدر التنبيه أن الولاية أساس دستوري فمختلف الوثائق الدستورية ورد فيها ذكر للولاية باعتبارها جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية.

الإطار الإقليمي للجماعات المحلية: يستهدف هذا القانون تحديد الإطار الإقليمي الجديد للولايات طبقا للمبادئ اللامركزية و يتكون التنظيم الإقليمي الجديد من 48 ولاية و 1540بلدية " قانون 84/09المؤرخ في 04 فيفري 1984 "

الفرع الأول:

الإطار القانوني للمجلس الشعبي الولائي في إطار اللامركزية الإدارية يعتبر المجلس الشعبي الولائي ممثل اللامركزية الإقليمية، وهو جهاز تداولي على مستوى الولاية، يتم اختيار أعضاءه عن طريق الانتخاب لعهدة متتالية تقدر بـ 5 سنوات، يعمل ، ويتضح أن المشرع الجزائري خلالها على تجسيد برنامجه والقيام بالصلاحيات المخولة له قانونا اعتمد المشرع على الانتخاب لقيام هذه الهيئة وذلك تحقيقا للديمقراطية على المستوى المحلي واعتماده على مبدأ التسيير الجماعي .إن للمجالس الشعبية الولائية مكانة هامة في حياة المواطنين والدولة معا، فهي زيادة على كونها وجها من أوجه اللامركزية تمثل أداة أساسية لممارسة السلطة الشعبية بمشاركتها المباشرة في إعداد المخططات التنموية ومتابعة تنفيذها، كما تعتبر حلقة وصل وأداة ربط بين الجهاز الإداري وسكان الولاية .ولما كان للمجلس الشعبي الولائي أهمية بالغة على المستوى المحلي وذلك لأنه يعبر عن إرادة الشعب باعتبار أن أعضاءه منهم وممثلين عن السكان المحليين، فقد أحاطه المشرع بجملة من الضوابط نضمها قانون الولاية 07/12 وذلك ابتداء من شروط الترشيح والعضوية للمجلس بالإضافة إلى ضبط نظام عمله من خلال المداولات طبقا للمواد 12 و ما يليها من قانون 07/12 المتعلق بالولاية.

1-نظام عمل المجلس الشعبي الولائي:

يمارس المجلس عمله من خلال مداولات، وتشمل المداولات كل ما يدخل في دائرة اختصاصه ويصادق عليها،و يستدعى الأعضاء لحضور دورات المجلس المحددة قانونا، وبالنسبة لاستدعاء أعضاء المجلس الشعبي الولائي لا يكون صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائه الممارسين الأعمال [1] ،ويسلم لهم في مقر سكناهم مقابل وصل استلام وهذا قبل الاجتماع بعشرة أيام طبقا للمادة 17 من قانون الولاية 07/12 ، فبعد استدعائين متتاليين يفصل بينهما 05 أيام تكون المداولة صحيحة بقوة القانون بعد الاستدعاء الثاني مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين طبقا للمادة 19 من قانون الولاية 07/12 ،إلا أنه في حالة وجود مانع لحضور الجلسات أو الدورة من أحد أعضاء المجلس جاز له أن يعد وكالة لأحد زملائه كتابيا من أجل التصويت هذه الوكالة يجب أن تكون محددة وبدقة للجلسة أو الدورة محل الوكالة، ولا يمكن لهذا الوكيل أن يحمل أكثر من توكيل واحد [2].

2- لجان المجلس الشعبي الولائي:

لقد وضحنا أن عملية التنمية المحلية هي عملية حيوية ترتبط بالجهود الشعبية أو مشاركة السكان في تحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يحبونها، معتمدين على مبادراتهم الذاتية و الهدف منها هو توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب منظم، والاعتماد على النفس وعلى التشاركية في اتخاذ القرارات خاصة منها الرامية إلى تحقيق المصلحة العامة المتمثلة في تحسين الحياة العامة، وزيادة ، وهو الدور الذي يناط بالمجلس الشعبي الولائي القيام به التعاون والمشاركة من السكان [1] باعتباره ممثلا للشعب، ولتسهيل القيام بعمله يستعين المجلس بمجموعة من اللجان تطبيقا لمبدأ التخصيص وتقسيم العمل وذلك لأسباب موضوعية تتمثل أساسا في قلة الوقت ونقص الكفاءة أين يقوم المجلس بوضع السياسة العامة التي تسير عليها الولاية بينما يسند للجان دراسة المسائل الفنية و التفصيلية التي تتطلب الوقت والكفاءة. [2]

وبالرجوع إلى قانون الولاية 07/12 نجده تحدث عن نوعين من اللجان التي يتم إنشاءها بموجب مداولة أين يتم اختيار أعضاء المكونين للجان مع مراعاة التمثيل النسبي الذي يعكس التركيبة السياسية للمجلس

. أ- اللجان الدائمة في المجلس الشعبي الولائي: نصت عليها المادة 33 من قانون الولاية 07/12 تشكل اللجان الدائمة لمعالجة المسائل الخاصة باختصاص المجلس المحددة قانونا وخاصة:

-التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.

- الاقتصاد والمالية.

-الصحة والنظافة وحماية البيئة.

-الاتصال وتكنولوجيات الإعلام.

- تهيئة الإقليم والشغل.

-التعمير والسكن.

- الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة.

-الشؤون الاجتماعية والثقافية والشؤون الدينية و الوقف والرياضة والشباب .

-التنمية المحلية، والتجهيز والاستثمار والتشغيل.

فتشكل اللجان الدائمة أو الخاصة عن طريق مداولة يصادق عليها بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الشعبي الولائي، بناء على اقتراح من رئيسه أو الأغلبية المطلقة لأعضائه [1] ويتضح أن المجلس يتكون من 9 لجان دائمة على الأقل ذلك لأن المشرع استعمل عبارة "لاسيما" وتمارس هذه اللجان اختصاصات متعددة مالية، اقتصادية، صحية وغيرها، وجميعها تهدف إلى تحسين وترقية حياة المواطنين و تنميتها في إقليم الولاية.

ب- لجان الخاصة بالمجلس الشعبي الولائي :بناء على طلب من رئيس المجلس أو من يمكن للمجلس أن يقوم بتشكيل لجان خاصة ثلث أعضاءه الممارسين بانتخاب اللجنة عن طريق الأغلبية المطلقة لأعضائه الحاضرين.

الفرع الثاني : دور المجلس الشعبي الولائي في التنمية المحلية

لقد نصت المادة الأولى من قانون الولاية 07/12 أن الولاية تساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية ترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، وباعتبار أن المجلس الشعبي الولائي هو الجهاز التداولي للولاية فبالتالي يعتبر الجهاز المخول للقيام بمثل هذه العمليات ،و دلك عن طريق اللجان التي يشكلها المجلس و هو تأكيد من المشرع وحرصه على قيام المجلس بدوره التنموي على أكمل وجه لذلك سمح بتقسيم الأعمال بين هذه اللجان المتخصصة حتى تعطي مر دودا أكبر فيما أسند عليها من أعمال وفيما يلي سنتطرق إلى الدور التنموي للمجلس بالرجوع إلى قانون 07/12 الذي يعتبر المرجع الأساسي في هذا المجال.

1-اختصاصات المجلس في المجال الاقتصادي والهياكل القاعدية الاقتصادية

وفي هذا المجال نجد للمجلس العديد من الاختصاصات التي تسمح بتنمية الهياكل القاعدية الاقتصادية،ومن أجل ضمان التنمية الاقتصادية بالولاية يناقش المجلس المخطط الولائي للتنمية، وترتكز أهداف هذا المخطط على النهوض بالتنمية الاقتصادية بالولاية، وفي هذا الإطار ينشأ بنك معلومات على مستوى كل ولاية يجمع الدراسات والمعلومات والإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالولاية، يرجع إليه لإعداد المخططات التنموية، ويحتوي مخطط التنمية 2على المناطق الصناعية ومناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية. [1]

يقدم المجلس التسهيلات التي تمكن المتعاملين من الاستعادة من العقل الصناعي وتشجع الاستثمارات على مستوى الولاية، كما يقوم نشاطات المؤسسات العمومية المتواجدة بالولاية. المجلس باتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها تطوير

وفي إطار تحقيق التنمية الاقتصادية كذلك يقوم المجلس الشعبي الولائي بترقية الإبداع في القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال تطوير أعمال التعاون والتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين وكذلك مؤسسات التكوين والبحث العلمي والإدارات المحلية.

إن المشرع الجزائري وسعيا منه إلى ترقية ودعم التنمية المحلية أعطى للمجلس الشعبي الولائي اختصاصات عديدة من أجل تدعيم المجال الاقتصادي بالولاية وهو ما يمكن استقراءه من نصوص قانون الولاية 07/12 وتدخل ضمن التنمية الاقتصادية ما يلي:

-2اختصاصات المجلس الشعبي الولائي في التنمية الفلاحية و الري:

تعد الفلاحة من القطاعات الهامة والحاسمة بالنظر إلى ارتباطها بالأمن الغذائي ولقد اهتمت الدولة بالفلاحة منذ سنوات الأولى للاستقلال والتنمية الفلاحية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي وهي جزء هام من التنمية الاقتصادية ككل التي تسعى إلى تحسين حياة الفرد ودخله وتغطية الاستهلاك والخروج من دائرة التبعية الغذائية، ولما كان للتنمية الفلاحية دورا هام في الاقتصاد الوطني وضعت الدولة برامج دعم وطنية إضافة إلى برامج التنمية الفلاحية المحلية وهو ما يمكن لنا استخلاصه من دور المجلس الشعبي الولائي في هذا المجال بحيث يقوم بما يلي: :الفلاحية، ويعتبر مسئولا عن اتخاذ كافة يبادر المجلس الشعبي الولائي بتجسيد العمليات التي ترمي إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية.

-القيام بجميع الإجراءات للوقاية من الكوارث الطبيعية،كالفيضانات والجفاف والأوبئة التي من شأنها أن تصيب الثروة النباتية والحيوانية.

كما يعمل المجلس على حماية الثروة الفلاحية وتنميتها وتطويرها وحماية الثورة الحيوانية والنباتية على مستوى الولاية.

يعمل المجلس على تنمية الري وتقديم المساعدة التقنية والمالية للبلديات في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات.

-3اختصاصات المجلس الشعبي الولائي في مجال التنمية الصناعية

نظرا لأهمية الصناعة بالنسبة للتنمية المحلية والولايات التي تتوفر على نسيج صناعي كبير ومتطور تعتبر أغنى الولايات على المستوى الوطني وعليه يقوم المجلس الشعبي الولائي بدور مهم في النهوض بالصناعة المحلية بحيث يقوم بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها بتصنيف وإعادة تصنيف الطرق والمسالك الولائية وبالأعمال المتعلقة بترقية هياكل الاستثمارات. عمل وبكل عمل يرمي إلى تشجيع التنمية الريفية.

4- اختصاصات المجلس الشعبي الولائي في مجال الاجتماعي و الثقافي و الصحي:

لا يمكن للمجلس المبادرة بصلاحيته إلا من خلال ما تقدمه اللجنة تمارس هذه الصلاحيات بشكل أساسي اللجنة المختصة بذلك اللجنة الاجتماعية والثقافية والصحية، حيث يمارس المجلس الشعبي الولائي مهام عديدة في هذه المجالات منها:

- يبادر ويشجع وساهم في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات و المتعاملين الاقتصاد

- يتولى انجاز الهياكل الصحية التي تتجاوز قدرات البلديات.

- يساهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع المجالس الشعبية البلدية في كل نشاط يهدف إلى ضمان مساعدة الطفولة ، مساعدة المعوقين، المسنين،المعوزين.

- يبادر المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع المجالس الشعبية البلدية في كل أعمال الوقاية من الأوبئة ، والوقاية من الأوبئة ،الوقاية الصحية، يسعى إلى إنشاء منشآت ثقافية ورياضية و ترفيهية ،بالتشاور مع البلديات أو أي جهاز آخر، ويساهم في ترقية هذه النشاطات .

-يقدم مساعدته ومساهمته في البرامج والنشاطات الرياضية والثقافية، والخاصة بالشباب.

- يقوم بتشجيع إنشاء هياكل مكلفة بمراقبة وحفظ الصحة في المؤسسات المستقبلة للجمهور وفي المواد الاستهلاكية.

5- مجال تجهيزات التربية والتكوين المهني:

لا يمكن للمجلس المبادرة بصلاحيته إلا من خلال ما تقدمه اللجنة تمارس هذه الصلاحيات بشكل أساسي اللجنة المختصة بذلك اللجنة تجهيزات التربية والتكوين المهني، حيث تتولى الولاية في إطار المعايير الوطنية ،وتطبيقا للخريطة المدرسية والتكوينية،وانجاز المؤسسات التعليم المتوسط و الثانوي و المهني وتتكفل بصيانتها ، والمحافظة عليها ،وكذا تجديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية غير الممركزة لدولة المسجلة في حسابها.

6- في المجال المالي :

لا يمكن للمجلس المبادرة بصلاحيته إلا من خلال ما تقدمه اللجنة تمارس هذه الصلاحيات بشكل أساسي اللجنة المختصة بذلك اللجنة المالية، حيث يقوم المجلس الشعبي الولائي بالتصويت على ميزانية الولاية ويضبطها، ويجب أن يصوت عليها على أساس التوازن ،وعلى أن يصوت على الميزانية الأولية قبل شهر أكتوبر من السنة السابقة لسنة المالية التي تطبق فيها الميزانية الإضافية قبل خمسة عشر جوان من السنة المالية التي تطبق خلالها ،وفي حالة ظهور عجز في تنفيذ الميزانية على المجلس الشعبي الولائي أن يتخذ التدابير اللازمة لامتصاص العجز وتحقيق التوازن.

7- في مجال السكن:

لا يمكن للمجلس المبادرة بصلاحيته إلا من خلال ما تقدمه اللجنة تمارس هذه الصلاحيات بشكل أساسي اللجنة المختصة بذلك لجنة السكن حيث خصص قانون الولاية لسنة 2012 مادتين لصلاحيات المجلس الشعبي الولائي في مجال السكن يمكن لمجلس الشعبي الولائي أن يساهم في انجاز برامج السكن وكذا المساهمة في عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية وكذا الحفاظ على الطابع المعماري.كما يساهم المجلس بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية في وضع برامج للقضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربته.

دور الفواعل الأخرى في التنمية المحلية:

في خضم التحولات العالمية الكبرى عرفت الدولة تغيرات كثيرة في أدوارها، حيث تعالت الدعوة لتبني المقاربة التشاركية في التنمية المحلية حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في التنمية بل تعدتها إلى فواعل ير رسمية أخرى ، أين أصبحت إدارة التنمية تنجز من خلال ثلاثة قطاعات أساسية: القطاع العام، القطاع الخاص القطاع الثالث المجتمع المدني .

: القطاع الخاص والتنمية المحلية في الجزائر

يمكن القول أن القطاع الخاص هو الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع،والكميات المنتهجة والمستهلكة،وبالتالي تقليص دور الدولة أو الاستغناء عنه ليبقى دورها شكليا، كما يعرف أيضا بأنه مجموعة كبيرة من المؤسسات والشركات التي يمتلكها أفراد أو عائلات أو جماعات محدودة من الأشخاص .

ولقد كانت بدايات الانتقال إلى الاعتماد على القطاع الخاص على المستوى المحلي) البلديات(مع الفترة التي أعقبت مسار التعديل الهيكلي أي منذ 1994، حيث عرفت البلديات مساسا جوهريا في مجال النشاط الاقتصادي.

وتظهر أهمية القطاع الخاص في التنمية المحلية من خلال دوره في تشجيع الأعمال الخاصة ودعم عمليات الادخار والاستثمار والتوظيف فيصبح بذلك القطاع الخاص من أصحاب المصلحة على المستوى المحلي، وبذلك يساهم في خلق توازن بين قوى السوق. كما أن القطاع الخاص يساهم في رفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم،ويعمل كذلك على توفير مناصب شغل للعاطلين فقد تم تحقيق عدد من الانجازات في هذا الإطار نذكر منها برامج تشغيل المأجور بمبادرة محلية (برنامج تشغيل الشباب) وبرامج عقود التشغيل المسبق،وبرنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغيرة والذي دخل حيز التنفيذ سنة 1997 موجهة للشباب الراغب في إنشاء مقاولة خاصة .

ورغم الأهمية الكبرى للقطاع الخاص في التنمية المحلية ،إلا انه لازال يشكو من العديد من النقائص والعوائق كثير منها متعلق بالبيروقراطية ،وكذا نقص التمويل اللازم لمشروعاته،إضافة لاحتكار المؤسسات الحكومية لتنفيذ بعض المشاريع والبرامج.

وبذلك تظهر أهمية إشراك الفواعل الأخرى لتحقيق التنمية المحلية وخاصة المجتمع المدني،والذي سنبين دوره من خلال العنصر التالي.

دور المجتمع المدني في التنمية المحلية:

فيما يخص ظهور منظمات المجتمع المدني في الجزائر كان بشكل واضح من الفترة مابين 1988 إلى 1995 وذلك بسبب التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر وبمجرد الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي عرفت الحركة الجمعوية نفسا جديد جسده الكم الهائل من الجمعيات على المستوى الوطني والمحلي.

ومن ناحية الممارسة في الواقع نجد أن هناك الكثير من تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر والتي ساهمت بقدر معتبر في ترقية التنمية خاصة على المستوى المحلي/باعتباره الحيز القريب لتفعيل أدوار المجتمع المدني خاصة في المجال التطوعي وتقديم الخدمات للمجتمعات المحلية بالشراكة مع الجماعات المحلية.

وقد أصبح متاحا لمنظمات المجتمع المدني العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وتدخل كشريك هام فعلا في عمليات البناء والتطوير ومنها أنها أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل:

-العمل التطوعي الهادف لتنظيف البيئة والمحيط وحملات التشجير حيث أحصت الجزائر نسبة مساهمة مقدرة ب60 بالمائة من قبل تنظيمات المجتمع المدني.

- تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية وذلك من خلال تنبيه السلطات بالنواقص والعجز المسجل في هذه المناطق والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية من خلال التوعية.

- العمل في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية والمساهمة في مجال المشاريع الإنتاجية

-النشاط في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات .

- العمل في مكافحة الفقر عن طريق أعمال المنظمات الخيرية الدينية بواسطة الزكاة والصدقات.

-العمل في مجال الخدمات العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع.

-العناية بشؤون المرأة وإدماجها كفاعل اقتصادي هام يفيد المجتمع من خلال الجمعيات الإنتاجية والتدريبية التأهيلية .

على الرغم من الكم الهائل للجمعيات في الجزائر إلا انه يمكن القول ان دورها في التنمية المحلية يبقى محدودا إذ انه من الناحية القانونية تتيح للإفراد والجماعات إنشاء جمعيات ،غير أن تأثيرها في الواقع في صنع القرار يبقى محدود جدا كما نجد أن العراقيل البيروقراطية لاسيما فيما يخص الحصول على الاعتماد،وهذا ما يؤثر على حرية واستقلالية الجمعيات في تسيير شؤونها وبالتالي تِثر على تحقيق أهدافها.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم التطرق إلى الإطار النظري للتنمية المحلية باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للجماعات المحلية بحيث عرفت التنمية المحلية على أنه السياسات والبرامج التي تسعى الجماعات المحلية الإقليمية إلى تحقيقها،لإحداث تغيير مرغوب فيه في وسط المجتمعات المحلية بهدف رفع المستوى المعيشي، وتمت دراسة أيضا إدارة التنمية المحلية وكذا الحوكمة المحلية الرشيدة وأجهزة وهياكل الحكم المحلي ودور كل منها في التنمية المحلية .

الفصل الثاني: عقبات إدارة التنمية المحلية في الجزائروسبل مواجهتها

المبحث الأول: عقبات إدارة التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: عقبات سياسية وإدارية/قانونية

المطلب الثاني: عقبات اقتصادية مالية

المطلب الثالث: عقبات ثقافية اجتماعية و"بشرية"

المبحث الثاني: آليات وسبل تفعيل التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: الآليات السياسية و الإدارية (تفعيل اللامركزية)

الفرع الأول: إصلاح الإدارة المحلية

الفرع الثاني: عصرنة الإدارة المحلية وتكريس الإدارة الإلكترونية

الفرع الثالث: تفعيل التعاون اللامركزي ومبادئ الديمقراطية التشاركية

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية و المالية (اصلاح المنظومة الاقتصادية)

الفرع الأول: تشجيع القطاع الخاص وترقية الاستثمارات المحلية

الفرع الثاني: تثمين إيرادات الأملاك المحلية وتنويعها

الفرع الثالث: اصلاح وترشيد المالية المحلية

المطلب الثالث: الآليات الاجتماعية(إشراك الفواعل الغير الرسمية في التنمية المحلية)

الفرع الأول: إشراك المواطن في التنمية المحلية

الفرع الثاني: إشراك منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية

الفرع الثالث: تفعيل دور الإعلام في التنمية المحلية

خلاصة الفصل

تمهيد

تسعى الشعوب والأمم في الكثير من البلدان متقدمة سواء كانت مختلفة،إلى إشباع حاجياتها وحاجيات مواطنيها،وذلك من خلال العمل على إنجاح التنمية المحلية،ووضع أسس اقتصادية فعالة،وأنظمة حكم محلي راشد،وقواعد مالية ومحاسبية شفافة ،حفاظا للمال العام،وإرضاء للمجتمعات المحلية،وتقليص الفوارق بين الأقاليم ومواكبة التغييرات الدولية المتسارعة ، والجزائر كغيرها من البلدان انتهجت سياسة التنمية المحلية حيث أوكلت للجماعات المحلية البلدية والولاية مهمة المشاركة في المشاريع التنموية من خلال التخطيط المحلي ولكن رغم ذلك لا تزال تعترض طريق التنمية المحلية في الجزائر سلبيات وإخفاقات ،منعتها من تحقيق أهدافها على الوجه المقبول وهي متعددة،منها الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة في ظل الاعتماد الشبه الكلي على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الأخرى التي لاتتجاوز مساهمتها في الصادرات أكثر من 3%. وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الأسباب تندرج تحت مستويات مختلفة لها تأثيرات كبيرة ومباشرة على مستويات أخرى.

فمراجعة نموذج التنمية في الجزائر بالاعتماد على المعطى المحلي هو مطلب أكثر من ضروري للاقتصاد الجزائري لاسيما إذا علمنا أن أكبر مشكل يواجه الجماعات المحلية في الجزائر هو محدودية الموارد المالية من جهة وقلة الاستثمار المحلي والمبادرة الاقتصادية من جهة ثانية،مما قلص من فرصة الارتقاء بالجماعات المحلية إلى مرفق تنموي وتم الاكتفاء به كمرفق تقليدي كما هو عليه الحال اليوم .

وفي هذا الفصل سنتناول مبحثين هما كالآتي:

-المبحث الأول: عقبات إدارة التنمية المحلية في الجزائر

-المبحث الثاني: آليات وسبل تفعيل التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: عقبات إدارة التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: عقبات سياسية وإدارية/قانونية

تعاني الإدارة المحلية بصفة عامة،والتنمية المحلية على وجه الخصوص من عراقيل ومعيقات سياسية وإدارية وقانونية كثيرة ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- نقص مظاهر المشاركة السياسية داخل المجالس المحلية وضعف درجة الإقبال على الانتخابات المحلية.

- تعدد المشاكل داخل المجالس المحلية مما أدى إلى توقيف المشاريع التنموية وتجميد الاجتماعات والمداولات في المجالس المحلية.

- انخفاض أداء الأحزاب وقياهما بدورها في تكريس التنشئة والتجنيد السياسي وتقديم البرامج على المستوى المحلي لتحقيق التنمية المحلية.

- عدم الاستقرار السياسي وخاصة في فترة التسعينيات.

- مركزية صنع السياسات العامة وحصر الأهداف في يد السلطة المركزية.

- غياب التطبيق الفعلي للامركزية الإدارية للمساهمة في تحقيق التنمية الفعلية.

- غياب التداول السلمي على السلطة والانفراد بالحكم.

- الصراع حول السلطة وظهور الانشقاقات والنزاعات وإهمال الهدف الرئيسي الذي يسعى لتحقيق التنمية المحلية.

- ظاهرة الإرهاب والتي أثرت كثيرا على الجزائر وخاصة في بعض الولايات والبلديات مما أثر على البنى التحتية في البلديات والدوائر المعزولة.

- تفشي البيروقراطية ومركزية القرارات.

- تفشي في مختلف أشكال الفساد الإداري.

- تفشي ظاهرة الفساد الإداري مثل الوساطة والمحاباة والمحسوبية.

- إساءة استخدام السلطة واستغلالها في نفس الوقت.

- غياب الكفاءة والخبرة العلمية في التعيينات والترقيات.

- غياب أسس ومعايير الأداء وعدم توفر أنظمة الحوافز.

- عدم المحافظة على سرية العمل مع ضعف سيادة القانون.

- بطء الإجراءات وتعقدها في تقديم الخدمات.

المطلب الثاني: عقبات اقتصادية مالية

تعد الموارد المالية الفقر العمودي لأي نظام حكم محلي فعال،وعليه يمكن قياس درجة فعالية واستقلالية أي سلطة محلية بمدى قدرتها المحلية على تمويل برامجها الخدماتية،وتنفيذ سياساتها وخططها التنموية، ومن الطبيعي أنه كلما كانت الجماعات المحلية تعتمد على مواردها في سد نفقاتها المحلية،كان ذلك ضمانا للاستقلالية وبعدها عن الرقابة الشديدة المركزية

إلا أن تحقيق ذلك يعترضه العديد من العقبات من بينها:

- تبعية النظام الضريبي المحلي للدولة من خلال القيود المفروضة عليها والرقابة الوصائية وتحديد معدلات الضرائب من طرف المركز وتحصيلها من طرف أجهزة الدولة.

- الغش والتهرب الضريبي بمعنى عدم دفع الضريبة والتحايل على إدارة الضرائب وعدم التصريح برقم الأعمال وانعدام النجاعة والفعالية في تحصيل الضرائب.

- ضعف المصادر الجبائية المحلية في تمويل الميزانية المحلية.

- عدم تساوي الموارد المحلية بين الجماعات المحلية، بسبب عدم وجود معيار معين ومحدد لتوزيع الضرائب والرسوم، وكذلك إلى تمركز بعض النشاطات الصناعية والتجارية في بعض الولايات على حساب ولايات أخرى.

- ضعف تطور العائدات الجبائية المحلية موازاة مع التطور السريع للنفقات مما أدى إلى تزايد الأعباء على كاهل بعض البلديات.

- انخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في بعض الولايات والبلديات.

- تخلف النظام المصرفي بمختلف مؤسساته.

-غياب شبه كلي أو انعدام أسواق الأوراق المالية.

المطلب الثالث: عقبات ثقافية اجتماعية و"بشرية"

الحديث في هذا المطلب يدلي إلى ثلاثة أنواع من الصعوبات التي لها الشأن الكبير والمؤثر في مجال العمل التنموي بصفة عامة والتنمية المحلية بدرجة خاصة وتكمن هذه الصعوبات في كل من الصعوبات الثقافية والاجتماعية والبشرية هذه الصعوبات تتداخل وتتشابك في عناصرها المؤثرة على التنمية المحلية وعليه يمكن أن نوجز ذلك في ما يلي:

1- الصّعوبات الثقافيّة

الصّعوبات الثقافية من بين أهمّ التحدّيات التي تواجهها المجتمعات المحلية في سبيل تحقيق التنميّة المحليّة، كون أنّه غالبا ما يكون سبب فشل المشروعات ناتج عن جهل القائمين بها لثقافة وخصوصيات ذلك المجتمع أو المنطقة، فما يصلح في مجتمع ما أو جهة ما أو منطقة ليس بالضرورة يصلح في مجتمع آخر يختلف عنه خاصّة إذا كانت تلك المشاريع مستوردة من مجتمعات تختلف من حيث المستوى الثقافيّ والظّروف المحيطة بها والمتغيّرات المتحكّمة بها.

والحديث عن العناصر الثقافيّة المعيقة لتحقيق تنميّة محليّة يقودنا إلى الحصيلة الثقيلة والإرث القديم والمخلفات المكتسبة منذ أكثر من نصف قرن من الزمن من حكم حزب واحد، وفرضه نمط تفكير واحد حتّى ولو أننا في عهد التعدّديّة السياسية، يضاف إلى ذلك ضعف في الإنتاج الأدبيّ والإبداعات المسرحيّة والسينمائيّة وقلّة الكتب العلميّة واكتساح مكتباتنا بكتب دينيّة الغير المراقبة والّتي لا نعرف مصدرها، وضعف المقروئية لدى غالبية المجتمع الجزائريّ والّذي أثر بشكل عام على نوع من أنواع التنمية المحليّة في المجتمع المحليّ، ومن بين العوائق الثقافية على التنمية المحلية هو تهميش دور الجامعة التي أفرغت من محتوى أدوارها الأساسيّة وانحصرت في التدريس فقط وانحرفت عن أدوار البحث و تكوين فكر، معناه إهمال دور النخبة وصفوة المجتمع[1].

كما أنّ المجتمع المحليّ المسئول عن التنميّة المحليّة لا زال يعاني من بعض الظّواهر والسلوكيات المتناقضة للحداثة والتطور والتخلص من نمط التفكير التقليديّ الّذي ما زال يفسّر بعض الظّواهر الغامضة بطريقة ميتافيزيقيّة بعيدة عن المنهج العلميّ، إذ لا يزال بعض المسئولين في مناصب حسّاسة محليّا أو وطنيّا يهرعون إلى الدجّالين والعرافين أو حتّى إلى المرقين، وهذا كله راجع لذهنيات وثقافة المجتمع المحليّ وعليه كيف نحقق تنميّة محلية في ظلّ وجود هذه الذهنيات؟

2-الصّعوبات الاجتماعية والبشرية

تعتبر الظواهر الاجتماعية المترامية في وسط المجتمع الجزائري من أهم الصعوبات لتحقيق التنمية المحلية ولذلك يمكن القول:

تتمثّل الصّعوبات الاجتماعيّة في المجتمعات المحليّة في النظم الاجتماعيّة السّائدة والعادات والتّقاليد والقيّم الموروثة، الّتي تقف عقبة دون تحقيق التنميّة المحليّة، فقد يعوق نظام الحكم السّائد في مجتمع معيّن برامج ومشروعات التنميّة المحليّة، وكذلك يعتبر نظام من النظم الاجتماعيّة الّتي تعيق مجهودات التنميّة المحليّة،كما توجد فئات في معظم المجتمعات المحليّة ترغب في المحافظة على القيّم، وتقف عقبة أمام ما هو جديد، فهم يخشون من تهديد هذه التنميّة لمصالحهم، وما يصاحب ذلك من قضاء على ما يتمتعون به من حقوق وامتيازات، كما قد تنبع المقاومة كذلك من بعض مراكز القوى والنّزاعات التقليدية والرجعية المحافظة ومن أهمّ الصّعوبات الاجتماعية:

2-1 النظم والأبنية الاجتماعية السائدة:

[1]حفصة العقعاق، المعوقات الثقافية والإجتماعية ومشاركة المرأة في التنمية بالجزائر، ملتقى دولي عن مجلة دولية من مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي(الشلف)، العدد 3، ديسمبر 2015م.

إنّ طبيعة نظام الحكم ومقوّماته تلعب الدّور السلبيّ والإيجابيّ في عملية التنمية المحلية، حيث أنه يقف حائلا أمام تنفيذ المشروعات التنموّيّة في كثير من الأحيان نظرا لتشابك الحقوق وتعقّدها واختلاف الأسّس التي يقوم عليها، إلى جانب ظهور عناصر القرابة الّتي ترتكز على الولاء في العائلة و يضعف روح التضامن الاجتماعيّ في المجتمع المحليّ ممّا يوّلّد المحسوبية والمحاباة وغيرها من الظّواهر السلبيّة في الجزائر، حتّى لا يكون تفكيرنا سلبيا وفيه عنصر من التشاؤم فلا يكاد نظامنا السّائد يخلو من هذه الأبنيّة في مجتمعنا و أصبحنا لا نميّز من يعيّن الحكومات؟ ومن يعيّن الوزراء؟ ومن يعيّن كبار الموظفين وما هي المعايير التي من أجلها يختارون؟ فالمعلوم والملاحظ هناك غطرسة وسياسة محاباة والولاء للشّخص ذات أو للحزب الحاكم أو بالأحرى للنّظام الحاكم على حساب الكفاءة العلميّة في هذه التعيّينات، وهو ما أثّر في عملية التنميّة المحلية، إلى جانب ظهور طبقة جديدة في البناء الاجتماعيّ في الجزائر أثرت وتؤثر على التنمية المحلية ممثلة في طبقة "الأوليجارشية"، والتي تهدف إلى حماية مصالحها على حساب تنميّة المجتمع، وفرض و بسط سيطرتها على زمام الحكم.

2-2 العامل الدّيموغرافيّ

يمثّل النّمو المتزايد للسّكان أحد أهمّ العوائق الّتي تقف في طريق التنميّة الشّاملة النامية لاسيما على المستوى المحليّ (التنمية المحلية)، فعدد السّكان المتزايد يؤثر سلبا على بروز أثر زيادة الإنتاج والدخل وذلك بسبب الحاجيات المتجدّدة الّتي تتولد عن هذه الزّيادة والّتي يصعب تلبيتها خاصّة إذا صاحبها قلّة و لا يمكن التغلّب على هذه المشكلة إلّا من خلال إتباع سياسة توعوّيّة للمواطنين ،لحثهم على تحديد النسل أو على الأقلّ تنظيمه،كما أنّ الزيادة السّكانية تعدّ بمثابة مؤشّر للتخلّف ،وتؤدّي إلى نقص متوسّط الدّخل الفردي باعتبار متوسّط دخل الفرد هو ناتج قسمة الدّخل الكليّ على عدد السكان، كما أنّ الزيادة السكانية المفرطة أو ما يطلق عليها بالنمو الدّيموغرافيّ يؤثر سلبا على مظاهر التنميّة المحليّة المتمثّلة في المتمثّلة في الخدمات الرئيسية (التّعليم والخدمات الصحيّة وتوفير المياه الصّالحة للشرب ووسائل النقل والاتصالات والكهرباء...إلخ) بالنّظر لمحدوديّة دخل الدّولة بوجه عامّ وإمكانياتها في المجالات الخدماتيّة،كما أنّ الزيادة السكّانية تعتبر عاملا سلبيّا على التنمية المحليّة بحيث تختزل كلّ جهد بشريّ عائد وتستنزف كلّ زيادة في الإنتاج وتؤدّي كذلك إلى تفاقم المشاكل الاجتماعيّة (البطالة، أزمة السّكن...إلخ)، الّتي يعاني منها المجتمع وبخاصّة المجتمع المحليّ، ممّا يلزم الدّولة تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهتها، وكان بالإمكان توجيه تلك الأموال إلى الاستثمار الّذي يعمل على تحريك عملية التنمية المحلية.

هذا وبالإضافة إلى كلّ هذه المشاكل الّتي سببتها الزيادة السكانية في المجتمع المحليّ، فإننا نجد مشكلا آخرا على رأس المشاكل المحلية والتي لها علاقة بالتنميّة المحليّة، وهو عدم

التكفّل الحقيقـيّ بالطبقـة الهشّة في المجتمع المحليّ مـن قبل الدّولة في مجال الخدمات العموميّة بمختلف أنماطها، كون أنّ اهتمام الدّولة يبقى منصبّا على المدن الكبرى على حسـاب المـدن الدّاخليـة المحليـة، لعـدم كفـاءة منظمـات المجتمـع المدنيّ في المجتمعات المحليّة والمنتخبين للضّغط على السلطات المحليّة والمركزّيّة، فغالبا ما نرى أنّ الزيادة السكانيّة ترتفع وسط الطّبقة الفقيرة وداخـل الأحيـاء الشـعبية، وهـو مـا جعـل هـذه الزيـادة تـؤثر سـلبا علـى التنمية المحلية بسبب إهمال السّلطات المحلية والمركزّيّة لإرساء بوادر العمليّات الإنمائية.

3-2 النسق القيميّ

يلعب النّسق القيميّ دورا فعّالا في تطوير مجال التنميّة المحليّة، وانخفاض مستوياته ينعكس سلبا عليها باعتباره نسقا محوريا في توجيه السّلوك والدّوافع والإنجاز نحو الفعل الاجتماعيّ المحليّ الموجّـه للتنميـة المحليّـة، وكذا الأهميّة البالغة الّتي تلعبها القيم في تكوين البناء الاجتماعيّ والاقتصاديّ في المجتمعات المحلية، وذلك كـونها تـرتبط بـالرّكيزة الأساسـيّة للتنميـة المحليـة أو بجوه حيث يصنّف الأستاذ المصريّ "علي كاشف" في كتابه "التنمية المحلية المفاهيم والقضايا" القيم والمعايير المعوقة للتنمية والمحلية في المجتمع المحلي كالآتي:

- الانعزاليّة وصور اللّامبالاة والاعتماد على الغير،
- عدم تقدير قيمة العمل،
- ازدراء العمل اليدويّ ،
- عدم إعطاء قيمة لزمن العمل المنجز.

كما أنّ المعتقدات والأفكار الدينية والإطار المرجعيّ كثيرا ما وقف سلبا اتّجاه التغيـير وضـدّ التنميـة المحليـة ،فعادة لا تقبل هذه المعتقدات الرّضوخ للتجديدات أو التحديث بطريقة سهلة، والمعتقدات هي الّتي يطلق عليها القوى الخارقة وهي على شكل أو نمط الّتي تنبع من الأنساق الدينيّة والأعراف والعادات والتقاليد السّائدة في المجتمع المحليّ.

المبحث الثاني: آليات وسبل تفعيل التنمية المحلية في الجزائر

إن نجاح التنمية المحلية مرتبط بمدى فعالية الآليات المستعملة لهذا الغرض،ولا يحقق ذلك إلا بضمان التنسيق فيما بين هذه الآليات بدء من الوسائل الاقتصادية،وتوفر الاعتمادات المالية ووصولا إلى الوسائل الاجتماعية.

المطلب الأول: الآليات السياسية و الإدارية (تفعيل اللامركزية)

تعتبر التنمية المحلية من الصلاحيات الموكلة للجماعات المحلية، التي تقوم على تلبية رغبات وحاجيات المجتمعات المحلية من جهة، والمساهمة مع الدولة في التنمية الشاملة، ومن أجل القيام بهذه المهام لابد من توفير الإمكانيات الملائمة لها بما يتماشى والخصوصيات المحلية.
سنتطرق في هذا المطلب إلى الآليات التي ينبغي الاعتماد عليها في سبيل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،من خلال عرضنا لسبل تفعيلها في الجانب السياسي والإداري ،وهذا ما سوف نتناوله في الفروع التالية:

- الفرع الأول: إصلاح الإدارة المحلية

تعتبر عملية إصلاح الإدارة المحلية إنشاء نظم جديدة أو تعديل النظم القائمة للإدارة المحلية، بإعادة توزيع وظائف التنمية الرئيسية بين الحكومات المركزية ووحدات الإدارة المحلية أو زيادة إسهام المشاركة الشعبية في صنع السياسات والعمل على المستوى المحلي.

فمن جهة، أصبح الحديث عن الإصلاح، التحديث، التطوير، العصرنة...الخ، من المصطلحات التي تغزو القاموس العربي وخاصة في المجال الإداري، نظرا للتنظيم المركزي وهيمنته في كل مناحي وزوايا التنظيمات الفرعية الأخرى -المحلية -و الجزائر كواحدة من البلدان العربية انتهجت سياسة الإصلاح الإداري بموجب تحديث وزارة منتدبة لدى الوزارة الأولى مكلفة بإصلاح الخدمة العمومية سنة 2013، برئاسة محمد الغازي حيث أوكلت له مهمة إصلاح الخدمة العمومية و تحسين العلاقة بين المواطن و الإدارات و التخفيف من حدة البيروقراطية و القضاء على الفساد -الرشوة وعليه لابد من إيجاد مخرج عملي فعال للخروج الهيئات المحلية الجزائرية من دائرة التأزم والوقوع في قبضة المركزية،لتفعيل اللامركزية وتكريس مبدأ الاستقلالية الفعلية الإدارية والمالية للجماعات المحلية. ، كما تعرف عملية إصلاح الإدارة المحلية على أنه الجهد السياسي والاقتصادي والإداري والاجتماعي والثقافي الهادف إلى توفير المجالس المحلية درجة عالية من الكفاءة والفعالية في إنجاز أهدافها[1].

1-أسباب الإصلاح في الإدارة المحلية:

من الأسباب الداعية لإصلاح الإدارة المحلية ما يلي:

-مواكبة التطورات والتغيرات في جميع مناحي الحياة.

[1] **باديس بن حدة،" الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي (دراسة مقارنة لنماذج مختارة)". رسالة ماجستير(جامعة قاصدي مرباح،ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية2012/2011،ص75**

-إفرازات العولمة والتطور التكنولوجي في العالم وزيادة السكان وزيادة الطلب على الخدمات.

-تزايد أساليب التنظيم في الإدارة نتيجة لتوسيع الخدمات وارتفاع تكاليف انجازها والمطالبة بتحسينها ورفع مستوى الأداء.

-تزايد المطالبة بالمشاركة الشعبية وتفعيل دورها في تحديد أهداف التنمية وفي صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم بشكل مباشر والعمل على تفعيلها وترقيتها.

ومن الأسباب الداعية لإصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، نجد الغياب الفعلي للاستقلالية الإدارية والمالية للجماعات المحلية، أي الاستقلالية المالية في تحصيل الجباية لتمويل مشاريعها وبرامجها التنموية،وإذاما لاحظنا للواقع العملي نجد أن هذه الميزات غائبة أو منعدمة ان صح التعبير،مما تفقد النصوص القانونية من قيمتها،وهذا راجع لعوامل مختلفة نذكر منها:

-ضعف النسيج الاقتصادي للجماعات المحلية.

- تبعية المنظومة الجبائية للجماعات المحلية للسلطة المركزية.

- مركزية صنع السياسات العامة وحصر سلطة التقرير والبت النهائي في قمة الهرم.

2-اليات ومواطن اصلاح الادارة المحلية:

تنوعت الاقتراحات ومداخل تطوير انظمة الادارة المحلية وتشمل:

2-1 **من حيث اصلاح حجم الوحدة المحلية :** اعادة النظر للتقسيم الاداري والمساحات الجغرافية للأقاليم المحلية وعدد السكان لضمان الموارد المالية الذاتية وتقليص المعونات الحكومية ليتحقق لديها ركن الاستقلالية.

2-2 **من حيث اصلاح المجلس المحلي:**ويرتكز اساسا على:

حجم المجلس المحلي : حيث يكون أعضاء المجلس كافي للعمل المطلوب،يضمن تحقيق التوازن بين الكفاءات الادارية والسياسية.

تشكيل المجلس : يرى الباحثين في هذا المجال ان اسلوب الانتخاب المباشر هو الأمثل لاختيار رئيس و اعضاء المجلس المحلي ومنح المواطنين حق اختيار ممثليهم بإرادتهم الحرة.

مدة العضوية في المجلس المحلي :

تحديد مدة العضوية لتمكينهم من الاستقرار اللازم وأداء الخدمة من تخطيط المشروعات ومتابعة تنفيذها والإشراف عليها.

التعويضات المالية للأعضاء:تقرير رواتب شهرية للأعضاء وتفرغهم للعمل لضمان عدم عزوف القادرين على الخدمة.

شروط الترشح للمجلس المحلي: تحسين الشروط الواجب توفرها في المترشح من المؤهلات العلمية والخبرة العلمية لضمان الارتقاء بمستوى أعضاء المجالس المحلية.

2-3 من حيث اصلاح التنظيم الاداري للمجالس المحلية:

- اعادة تشكيل هياكل التنظيم الاداري على اسس علمية

- تنظيم العمل وتبسيط اجراءات تنظيم
- تطبيق اساليب ادارية حديثة تمكنها من تحسين انتاجية الخدمات.

2-4 **من حيث اصلاح الموظفين :** ويرتكز على مايلي:

- تحسين القدرة على جذب الكفاءات الادارية.

- تصنيف الوظائف وتأهيل العاملين.

- مراعاة مستوى الاجور ووضع الحوافز المادية والمعنوية للموظفين.

2-5 **من حيث اصلاح العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية:**

- توسيع صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة لتشمل كافة شؤون السكان المحليين.

الفرع الثاني : عصرنة الادارة المحلية : تكريس الادارة الالكترونية

تعتبر الادارة الالكترونية استجابة قوية لتحديات القرن الواحد والعشرين التي تختصر العولمة والفضاء الرقمي والمعرفة وثورة الانترنت،فهي المدرسة الأحدث في الادارة نتيجة التطورات التكنولوجية التي أدت الى التحول من الأساليب الحديثة في إنجاز الأعمال إلى الاساليب الالكترونية.

وتعرف الادارة الالكترونية على انها القيام بكافة المعاملات الادارية الكترونيا،وهي منظومة تقنية تقوم على أساس استخدام الوسائل والتقنيات الالكترونية وشبكات الانترنت.

منذ عام 2008، حيث عملت الجزائر على الاستفادةE-Algerie ،كما تم إطلاق برنامج الجزائر الالكترونية [1]2013:

من شبكات الانترنت ومختلف التقنيات المرتبطة بشبكة الانترنت في مارس 1994 عن طريق مركز البحث العلمي والتقني ،والذي أنشأ من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مارس 1986 كان من مهامه إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية.

تضمن البرنامج عدة محاور تتعلق بضرورة ادخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارات العمومية لتحسين وترقية العلاقة بين افدارة والمواطن،وترشيد الخدمات المقدمة له ومن أمثلة تلك المعاملات نذكر:

1-الحالة المدنية: شهادات الميلاد12،عقد الزواج ،جوازات السفر البيومترية،شهادة الوفاة،شهادة الميلاد اس12 ،والهدف الأساسي من هذه الإصلاحات،تتمثل في تبسيط وتخفيف الإجراءات الإدارية ومكافحة البيروقراطية وخاصة تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.

2-الخدمات الاجتماعية: تعتبر نقلة نوعية بإدخال الخدمة الالكترونية للتأمينات الاجتماعية التي تسمح بالتعرف على هوية المؤمن اجتماعيا وذوي الحقوق من خلال "بطاقة الشفاء الإلكترونية" كما تسمح لصاحبها بالحصول على مستحقات التعويض.

3-خدمات البريد: من خلال بطاقة السحب الالكترونية يتمكن المواطن أو الزبون من خلال سحب النقود في اي شباك او أي موزع أوتوماتيكي عبر القطر الجزائري ،ولقد جاءت هذه البطاقة لتعوض الصك البريدي ومواكبة التطور التكنولوجي والحداثة والعصرنة.

ان لعصرنة الجهاز الاداري اهمية كبيرة بصفة عامة والإدارة المحلية على وجه الخصوص ،حيث بات كخيار استراتيجي لابد منه في اعادة بناء الادارة العامة على فكرة الإدارة وسيلة لتحقيق غايات المواطن ومشاركته في البرامج التنموية والمساهمة في النهوض بأعباء التنمية الوطنية.

الفرع الثالث: تفعيل التعاون اللامركزي ومبادئ الديمقراطية التشاركية

تعتبر مشاركة السلطات المحلية من اجل التعاون والتنمية بين الأقاليم ليست وليدة اليوم، بل كانت منذ القدم في إطار التوامة، فقد اصبح التعاون اللامركزي كبعد جديد هام للتنمية اصبح اكثر شمولية واحترافية من اجل تحقيق اهداف التنمية المشتركة

"الطريق الوحيد الذي يقدم بعض الأمل في مستقبل أفضل للبشرية جمعاء

[1] ابراهيم بختي،" الانترنت في الجزائر"، مجلة الباحث، ع 31،2002،1

هي واحدة من التعاون والشراكة. " كوفي عنان الأمين العام لهيئة الامم المتحدة الحائز على جائزة .نوبل للسلام للأمم المتحدة 200

تنص المادة 57 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية :" لا تنفذ الا بعد المصادقة عليها من الوالي، المداولات المتضمنة مايلي:

الميزانيات والحسابات.-

- قبول الهبات والوصايا الأجنبية.

- اتفاقيات التوأمة

- التنازل عن الأملاك العقارية للبلدية

كما تنص المادة 55 من القانون 7/12 المتعلق بالولاية:" لا تنفذ الا بعد مصادقة الوزير المكلف بالداخلية ،في اجل اقصاه شهران ، مداولات المجلس الشعبي الولائي ،المتضمنة مايأتي:

- الميزانيات والحسابات
- التنازل عن الأملاك العقارية واقتناءه وتبادله.
-اتفاقيات التوأمة .
- قبول الهبات والوصايا الأجنبية

انطلاقا من المواد السالفة الذكر في القانونين الجديدين للجماعات المحلية-الولاية والبلدية-وبالتركيز على عنصر اتفاقيات التوأمة، يتضح لنا الامر تمتع الجماعات المحلية الجزائرية وفي إطار التنظيم المعمول به بصلاحية ابرام اتفاقيات الشراكة والتوأمة مع هيئات أخرى لتبادل الخبرات والعمل المشترك في مجال تحقيق الأهداف المسطرة وهذا ما يعرف بالتعاون اللامركزي.

فتعرف على انها جميع أنشطة التعاون الدولي بموجب اتفاق الشراكة لغرض المصلحة المشتركة، بين جماعة واحدة محلية او جماعات كثيرة.

تعرف من خلال النظرة الفرنسية"هي العملية التي تتمحور حول فكرة الشراكة، وبموجبها يتم ابرام اتفاق مع شركاء اقليميين أجانب، وهي تشمل مختلف أنشطة الجماعات المحلية الفرنسية (مناطق، دوائر، بلديات...الخ) مع سلطات محلية اجنبية في ظل الشراكة والتوأمة والتعاون في البرامج والمشاريع التنموية

كما يعرفه مرصد التعاون اللامركزي للاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية انه:

" هو مجموع الاقتراحات الرسمية للتعاون من اجل التنمية تحت قيادة الهيئات المحلية التي تعمل على تحفيز وترقية قدرات

الفاعلين الإقليميين وترقية التنمية لأكثر مساهمة، دون حذف تواجد الممارسة التي تحتفظ ببعض عناصر التعاون الدولي اللامركزي المحلي، يركز أساسا على تعدد الفاعلين، مصلحة متبادلة وشراكة، والتي تتقدم أكثر فأكثر نحو الاقتراحات التي تحمل قيم مضافة للفاعلين عن طريق خاصية الميدان وقدرات وخبرة الهيئات المحلية

وفي قراءة أخرى حول التعاون اللامركزي انه:" مجموعة من العلاقات والتعاون، والمساعدات التنموية،وتعزيز الخارج في إطار الصداقة والدعم الفني والمساعدات الإنسانية والتسيير المشترك للسلع والخدمات التي تربط الجماعات المحلية الفرنسية والسلطات المحلية الأخرى الأجنبية.

خصائص التعاون اللامركزي:

بما ان التعاون اللامركزي هو قيام الهيئات المحلية بإبرام اتفاقيات التعاون والصداقة والشراكة في مجال تنمية القدرات والمواهب ونقل الخبرات والمعارف من دول الجوار او من دول أجنبية فان هذا التعاون يمتاز بجملة من الخصائص والمميزات تتمثل فيما يلي :

1-1 تعدد الفاعلين: فهي تضم مختلف الشرائح كالمجتمع المدني والقطاع الخاص والهيئات المحلية تعمل في إطار التعاون على الإجابة لمتطلبات المواطن وتبادل الخبرات.

2-1 تعاون وتبادل الخبرات :فضاء لتبادل التقنيات بتنسيق كل الجهود لتحويل المعارف والمعلومات وتقنيات التسيير والعمل الثنائي للالتقاء والتقارب واكتساب الحلول للمشاكل المحلية.

.1-3 تقارب المصالح واستفادة متبادلة :التقارب والمصلحة المتبادلة مع سحب الفوائد الخاصة أي بمعنى الاستغناء عن المصالح الشخصية، والعمل بالشراكة دون المصلحة.

المطلب الثاني: الآليات الإقتصادية المالية (إصلاح المنظومة الاقتصادية)

في كل بلد يعد الاقتصاد الوطني من بين الانشغالات السياسية لأي دولة، باعتباره موضوع حاسما للاستقرار والرفاهية الاجتماعية، وعاملا ضروريا في النهوض بأعباء التنمية الوطنية والتنمية المحلية، وعليه تسعى الحكومات الى تحقيق سياسة اقتصادية ناجحة الى حد ما تحاول من خلالها تجسيد اهداف على المدى القريب والمتوسط والبعيد لغرض تلبية الحاجيات الوطنية من جهة ودعم نفوذها داخليا وخارجيا من جهة أخرى.

على غرار الدولة الجزائرية ومنذ الامس البعيد، تسعى جاهدة في سبيل تحقيق قفزة نوعية في ا وبرامجها التنموية وتسخير مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والبحث عن السبل الكفيلة لإنجاح مخططا الاليات لدفع عجلة التنمية المحلية والوطنية لمواكبة التغيرات الحاصلة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

ومن العوامل التي تأثر سلبا على التنمية المحلية في الجزائر هو الاعتماد الكبير للجماعات المحلية على القروض والاعانات الحكومية، في حين اعتماد هذه الأخيرة على الإيرادات من الجباية البترولية الذي اضحى المصدر الوحيد في تحصيل وتمويل المشاريع والبرامج التنموية على المستوى الوطني او المحلي مما يضعف من ميزانية الدولة ويعطل المشاريع بتذبذب أسعار البترول وضعف الاستثمارات خارج المحروقات، وعليه، بات الامر حتمي لإعادة النظر في المنظومة الاقتصادية لبعث التنمية الوطنية بصفة عامة و التنمية المحلية على وجه الخصوص.

من مميزات اقتصاد الدولة الجزائرية انه اقتصاد ريعي، واعتمادها للثروات الباطنية او الطبيعية في ا في ظل غياب الاستثمارات خارج المحروقات، وان وجدت فهي عبارة عن نسب وأرقام لا تكفي لسد حاجياتها،فالإيرادات بالعملة الصعبة الناتجة من الجباية البترولية نفسها الإيرادات الناتجة عن صادرات السلع والخدمات.

وعليه، وفي ظل غياب الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، والاعتماد الكبير على البترول يمثل فخا مزدوجا لاقتصاد الوطني من خلال:

على المستوى الداخلي: اضعاف الانتاجية او الجهد للإنتاجية امام سهولة الاستيراد وهذا راجع لوفرة السيولة المالية من المحروقات.

على المستوى الخارجي: التبعية للتقلبات في الأسواق العالمية الدولية.

وانطلاقا مما سبق يتضح لنا حتمية الامر بالعمل على ترقية الاقتصاد الوطني الجزائري الى خارج المحروقات وحتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المتنوع، وهذا ما سنعالجه من خلال الفروع التالية:

-الفرع الأول: ترقية وتشجيع القطاع الخاص

-الفرع الثاني: ترقية وتشجيع الاستثمارات.

-الفرع الثالث: اصلاح الجباية المحلية.

الفرع الأول : تشجيع القطاع الخاص وترقية الاستثمارات المحلية

يتمثل القطاع الخاص في الجزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره او تملكه شركات الأموال او الافراد او الأشخاص.

كما يعرف أنه " القطاع الذي يدار بمعرفة الافراد او وحدات الأعمال وهي تسعي الى اقصى ربح ممكن" [1]

ويمكن تعريفه:" القطاع المملوك للخواص وتتولى اليات السوق وتوجيهه، ويسعى بالتالي الى اقصى ربح ممكن" [2]

1- أهمية تفعيل القطاع الخاص في الجزائر:

تجتمع جملة من الأهداف المالية والاقتصادية والسياسية في تفعيل القطاع الخاص في الجزائر ومكانته وأهميته في دفع عجلة التنمية وهي :

- رفع وتحسين الإنتاجية ومستوى الأداء.

- الفعالية في اتخاذ القرارات.

- جلب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية والتكنولوجيا وترقية التجارة الخارجية.

- التقليل من الهيمنة واحتكار المؤسسات العمومية وفرض التنافسية في الإنتاج.

- احداث مناصب الشغل.

- تخفيض العجز في ميزانية الدولة.

ومن بين الأهداف المسطرة كذلك للقطاع الخاص نذكر[3]

- المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية، وتحريك الادخار وتلبية حاجبات المواطنين من سلع والخدمات.

- تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق المساهمة في النشاطات الصناعية.

---

[1] خليل خميس، "مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، مجلة الباحث، ع 09 ، ورقلة، 2011 ، ص205

[2] ياسمين نوري ،"مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني". رسالة ماجستير جامعة مولود معمري-تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015/2014،ص22

[3] محمد زوزي،"تجربة القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة ولاية غرداية". أطروحة دكتوراه جامعة قاصدي مرباح-ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2010/2009،ص167

- المساهمة في تحقيق سياسة التنمية المحلية المتوازنة، وتثبيت السكان عن طريق الاستثمار وتشغيل اليد العاملة

في المناطق المحرومة.

يعتبر القطاع الخاص من بين اهم الاليات الرامية الى تفعيل التنمية والنمو على مختلف المستويات نظرا للدور الفعال الذي يقوم به في سبيل الحد من الفقر والبطالة، وجلب رؤوس الأموال والرفع من الإنتاجية كما ونوعا،والعمل على ترقية المنتوج الوطني المحلي.

وعليه، لا بد على الدولة تسخير الظروف الملائمة لتنمية القطاع الخاص برفع الحواجز وخلق القدرة لبناء نظام اعمال موجه الى السوق، يعمل بصورة فعالة ويحقق النمو الاقتصادي وذلك بالعمل على مايلي :

- تسهيل المشاركة المباشرة للقطاع الخاص في قطاعات غير تقليدية كالصحة والمياه والتعليم والطاقة.

- تعزيز المؤسسات وتطوير الأطر التنظيمية التي تدعم التنمية المحلية والقطاع الخاص

- اصلاح ببيئة الاعمال والسياق القانوني الذي تواجهه الشركات.

- تعزيز إمكانية استفادة الشركات من التمويل،خاصة الصغيرة والمتوسطة.

- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الفرع الثاني : تشجيع وترقية الاستثمارات

نظرا لأهمية الاستثمار في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تباينت وتضاربت الآراء حول مفهوم الاستثمار، وبمحاولة منا الوقوف على بعضها وهي كالتالي:

عبارة عن تلك الوسائل المادية والغير المادية ذات المبالغ الضخمة، التي اشتريت او أنشئت من طرف المؤسسة لغرض استخدامها، لا لبيعها. [1]

كما ورد في كتابة أخرى عن الاستثمار انه:" التعامل بالأموال او استخدامها من اجل الحصول على الأرباح، وتحمل المخاطر لغرض الحصول على عوائد مستقبلا .

---

[1] **محمد ارياالله،" السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار-حالة الجزائر". رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2011/2010،ص35**

[2] **المادة 18 من الامر رقم 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 ، المتعلق بتطوير الاستثمار**

كما عرف الاستثمار انه:" توظيف المال بهدف تحقيق العائد او الدخل او الربح المالي عموما، قد يكون ملموس (الأراضي، البنيات، السلع، الآلات، والمعدات...الخ) أو يكون على شكل سيولة مالية (كالأسهم،السندات،والتعهدات...الخ.

يعد تشجيع ودعم الاستثمارات من اهم الركائز التي تقوم عليها المخططات التنموية للعديد من البلدان، والجزائر كغيرها من البلدان تسعى الى بعث الحركية في كافة القطاعات من خلال ما يعرف بمخططات وبرامج الإنعاش الاقتصادي، وأنشئت في سبيل ذلك هيئات اشراف ومتابعة تتمثل في:

1- المجلس الوطني للاستثمار CNI [2]: من خلال المادة (18 معدلة) من الامر رقم 01 - 03 المتعلق بتطوير الاستثمار، وفي الفصل الأول بعنوان المجلس الوطني للاستثمار،من الباب تنص على:" ينشا لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمار مجلس وطني للاستثمار يدعى في صلب النص "بالمجلس" تحت سلطة رئيس الحكومة،مكلف بما يلي :

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولويتها.

- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار.

- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.

- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار

2- ANDI الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: وفي المادة 21 من نفس الامر وفي الفصل الثاني بعنوان الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي: مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تتولى المهام التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

- استقبال المقيمين والغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم .

- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات.

- منح المزايا المرتبطة باستثمار في إطار الترتيب المعمول فيه.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME:أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ في 18 جوان 1994 وتهدف إلى:

-حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

- ترقية الاستثمارات في مجال انشائها وتطويرها.

- اعداد استراتيجية تطويرها.

-تقديم الدعم في تمويلها.

-القيام بدراسات اقتصادية لترقيتها وتطويرها.

انطلاقا مما سبق يتضح لنا عزم الدولة الجزائرية في إقامة ترسانة قانونية ومؤسساتية في مجال

تطوير وترقية الاستثمار، هذا سعيا من اجل التنويع الاقتصادي والخروج من تبعية الاقتصاد الجزائري

للريع النفطي من جهة، والهيمنة الدولية لمختلف الأسواق في ظل اقتصاد السوق من جهة أخرى.

6 -اهداف الاستثمار في مجال التنمية المحلية:

ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة الجزائرية من اجلها في مجال تطوير وترقية الاستثمار ما يلي:

- تطوير وترقية المنتوج المحلي.

- ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- استحداث مناصب الشغل والحد من البطالة.

- المساهمة في تحصيل الجباية المحلية لصالح الهيئات المحلية.

- المساهمة في اعداد البرامج والمشاريع التنموية وطنيا ومحليا.

- تقديم وتوفير الخدمات للمواطنين على أحسن وجه.

- المساهمة مع الدولة في إعادة بناء الاقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: اصلاح وترشيد المالية المحلية

ان قدرة السلطات المحلية على تامين الخدمات الضرورية للمجتمعات المحلية مرتبطة أساسا بالموارد المالية لهذه السلطات، او ما يعرف بالمالية او الجباية المحلية، في حين تعتبر

العامل المحوري في تحقيق استقلالية الهيئات المحلية من جهة، وتحقيق التنمية المحلية من جهة ثانية، فلا فائدة في توسيع الصلاحيات دون منح الاستقلالية المالية لهذه الهيئات، فكلما ازدادت الموارد المالية والاستقلالية في تحصيلها ازدادت الهيئات المحلية في مباشرة صلاحياتها ومهامها وتحققت التنمية المحلية، فالسؤال المطروح هنا ، ، هو مدى استقلالية الجماعات المحلية في تحصيل الجباية؟ وما السبيل لتحقيق ذلك.

قبل ان نتناول موضوع اصلاح الجباية المحلية، سنعرف بعض المصطلحات اللصيقة بموضوع الجباية المحلية وتشمل الضريبة والرسم والمالية المحلية.

عرف محمد عباس محرزي الضريبة "اقتطاع نقدي بدون مقابل منجز لفائدة الدولة وجماعاتها المحلية "

وهي تتمثل أساسا في الاقتطاع المالي بصفة ملزمة واجبارية على الأشخاص الطبيعية والمعنوية للمساهمة في تغطية نفقات الدولة.

وهي تتمثل أساسا في الاقتطاع المالي بصفة ملزمة واجبارية على الأشخاص الطبيعية والمعنوية

للمساهمة في تغطية نفقات الدولة.

يعرف الأستاذ محمد الصغير بعلي الرسم "هو مورد مالي تتحصل عليه الدولة ممن يكون بحاجة لخدمة خاصة كالرسوم في التسجيل الجامعي" [1]

الفرق بين الضريبة والرسم كلاهما يتشابهان في عنصر الإلزامية والإجبارية، ويختلفان في كون الرسم يفرض مقابل خدمة فهو ذو نفع خاص، ونفع عام، اما الضريبة تفرض دون مقابل فهي كمساهمة من الفرد في تغطية جانب من نفقات الدولة

اما المالية المحلية فهي وثيقة رسمية تبني ارقامها على أساس التنبؤ بحجم كل الإيرادات والنفقات المحلية اللازمة لتنفيذ المشاريع والنشاطات ذات الطابع المحلي

تعرف الجباية المحلية من الضرائب والرسوم للجماعات المحلية وهيئاتها المباشرة، أي تلك التي تحصلها بنفسها او تلك المحولة لها من طرف الدولة.

المشاريع التنموية والتهميش من طرف المصالح المعنية والمشاكل التي باتت تؤرق المواطن يتضح لنا مدى

[1] محمد الصغير بعلي،" المالية العامة". الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003 ، ص60

غياب الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في تحصيل الجباية من جهة، وضعف النسيج الضريبي لهذه ا للاقتراض وطلب الإعانات من السلطات المركزية مما يفقدها خاصية الاستقلالية الهيئات، مما يدفع والرضوخ للسياسات والقرارات المركزية والوقوع في قبضة المركزية وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:

تنامي العجز المالي للسلطات المحلية: وهذا راجع لأسباب منها:

- ضعف النسيج الجبائي بالنسبة للهيئات المحلية-ضعف الإيرادات

- عدم وجود إطارات مؤهلة في المالية والجباية.

- تدخل السلطات المحلية في العديد من المجالات مما زاد العبء في الانفاق.

ومن بين الصعوبات والعوائق التي تتصدى للجباية المحلية كذلك نذكر:

-التقسيم الإداري لسنة 1984 وانشاء بلديات معزولة بدون نشاط تجاري واقتصادي مما يضعفها في تحصيل الجباية المحلية.

- سياسة التنازل العقاري لممتلكات الجماعات المحلية لوكالات مستقلة.

- سياسة الخوصصة التي تبنتها الجزائر بموجب دخولها في مرحلة الليبيرالية الاقتصادية او ما يعرف باقتصاد السوق والتي مست المؤسسات المحلية.

- اسناد صلاحيات للجماعات المحلية بغض النظر في الموارد اللازمة.

- ضعف التأطير البشري وغياب الكفاءة والتكوين في ا المجال المالي والجبائي .

انطلاقا من العوائق والصعوبات السالفة الذكر التي تتصدى للجماعات المحلية في تحصيل جبايتها يتضح لنا مدى تنامي العجز المالي الذي بات يفقد الاستقلالية المالية للجماعات المحلية وهذا راجع لاستعانتها للقروض والإعانات الحكومية طبعا في ظل الرقابة على الميزانيات المحلية، بالإضافة الى نقص الوعاء الضريبي للعديد من البلديات والولايات، وتبعية النظام الجبائي المحلي للمركز وتدخل يك عن ظاهرة الفساد الذي يمس الصفقات العمومية...الخ، وفي ظل هذه الدولة في حصيله،الأوضاع لا بد من إعادة النظر في المنظومة الجبائية للجماعات المحلية وتفعيل مبدأ الاستقلالية المالية وإصلاح وترشيد المالية المحلية.

2- إصلاح الجباية المحلية:

2-1 محاربة ومجابهة كافة اشكال الغش والتهرب الضريبي.

-تحسين فعالية النظام الضريبي وتبسيط الإجراءات في تحصيل الضريبة وصياغة التشريع بأسلوب شفاف.

- تحسين الجهاز الإداري الضريبي وتحديث وتجديد الوسائل والإمكانيات الإدارية في المجال الضريبي والجبائي.

- تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة وتخفيف حدة التوتر في المعاملات مع المواطن او المكلف بالضريبة.

- تحسين الرقابة الجبائية والكشف عن المخالفات المرتكبة وتشديد العقوبات والغرامات المالية على مرتكبيها.

2-2 اشراك الجماعات المحلية في اعداد نظام الجباية: يكون ذلك بتوسيع صلاحيات الجماعات المحلية في تحصيل الضريبة واعدادها بما يتماشى ومتطلباتها ونفقاتها.

2-3 الابتعاد عن التوزيع التمييزي لحصيلة الجباية: من حيث التوزيع العادل للثروة الجبائية بين البلدية والولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلي.

كما تتمحور الإجراءات المقترحة في مجال الإصلاح الضريبي والجبائي في أربعة محاور أساسية وهي:

2-4 الإجراءات الجبائية والمالية: وتقتضي الإجراءات المستعجلة في تدارك العجز وإعادة التوازن الجبائي لمختلف الهيئات المحلية مثلا بمسح الديون.

2-5 الإجراءات التنظيمية والقانونية: التي تهدف الى توضيح المهام الجديدة للمجالس المحلية وشروط ممارستها وتدخلها وضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لها باعتبارها جماعة قاعدية تسمح لها بالتصرف في شتى الميادين.

الإجراءات المتعلقة بالتسيير والإدارة المحلية: تكمن في تحسين قدرة الإدارة المحلية في التسيير والتحكم في النفقات وإعداد اطر ميزانياتية جديدة لصالح الجماعات المحلية اخذا بعين الاعتبار وبرامجها ونشاطا ? تكاليف نفقا

2-7 الإجراءات المتعلقة بالتأطير: وضع مخططات توجيهية لتكوين المدراء والرؤساء والعاملين في الإدارة المحلية وتحفيزهم بالارتقاء الى مستوى المهام الجديدة التي فرضتها العصرنة والحكومة الالكترونية.

مما سبق نستنتج مجموعة من النقاط او الركائز التي ينبغي القيام بها في مجال اصلاح الجباية المحلية وتكريس الاستقلالية المالية للجماعات المحلية للنهوض بأعباء التنمية المحلية ونذكر مثلا:

-إعطاء صلاحيات أوسع للهيئات المحلية في تحصيل الجباية وإعدادها وتنفيذها.

-انشاء مصالح لامركزية على مستوى البلديات والولايات في مجال تحصيل الضرائب والرسوم.

-التخفيف من شدة الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية.

- محاربة مختلف اشكال التهرب الضريبي وردع ومخالفة مرتكبيها.

- توطيد العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة وتحسين المعاملات مع المواطن.

- إعادة النظر في توزيع الجباية بين البلديات والولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية.

- ترقية العنصر البشري للإدارة المحلية في مجال الضرائب والجباية المحلية.

- دعم الاستثمارات المحلية للمساهمة في تحصيل الضرائب لصالح ا المجالس المحلية

- العمل على إقامة ترسانة قانونية فعلية تضبط الاستقلالية المالية للجماعات المحلية.

المطلب الثالث: الاليات الاجتماعية (اشراك الفواعل الغير الرسمية في التنمية المحلية)

بالإضافة الى الاليات السياسية في إعادة بعث التنمية المحلية التي تقتضي بإعادة صياغة مفهوم اللامركزية وإعادة الاعتبار لمنظومة الجماعات المحلية ودرها في تحقيق التنمية المحلية من جهة، والآليات الاقتصادية التي تقتضي كذلك إعادة الاعتبار للدولة الريعية وحتمية التنويع الاقتصادي من جهة ثانية، فالآليات الاجتماعية التي مفادها اشراك كل الفواعل الغير الرسمية في صنع وتنفيذ السياسات المجتمع المدني، و المشاركة الشعبية، ودور الاعلام والبرامج التنموية المحلية من خلال اشراك منظمات المجتمع المحلي في التنمية المحلية، باتت اليات حتمية لابد منها في دفع عجلة التنمية وإيصال متطلبات للعلبة السوداء وتكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث سعيا منا توضيح دور الفواعل الغير الرسمية في إعادة بعث التنمية المحلية من خلال المطالب التالية:

- الفرع الأول:اشراك منظمات ا المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية.

- الفرع الثاني:اشراك المواطن في التنمية المحلية.

- الفرع الثالث : دور الاعلام في التنمية المحلية.

الفرع الاول : اشراك منظمات المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية

لقد أصبح المجتمع المدني حلقة هامة، أو من الضروريات بالنسبة لتقدم وتطور الشعوب من النواحي السياسية فهو تكريسا للديمقراطية الحقة من خلال المشاركة والرقابة، ومن الناحية التنموية من خلال العمل التحسيسي ودوره في الرقابة والمحاسبة وحتى المساءلة إن توفرت البيئة لذلك.

يعرف على انها المنظمات الوسيطة والمستقلة التي تملا الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة والسوق والأسرة[1].

المجتمع المدني هو الذي يشمل على المؤسسات المدنية ينظم اليها الافراد بصفة طوعية خدمة تمع المدني نجد، النقابات المهنية والعمالية، لمصالح الناس، ومن بين أبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمع المدني الجمعيات الثقافية والنسوية، الجمعيات المدافعة عن حقوق الانسان ([2]).

يعرف المجتمع المدني حسب مركز دراسات الوحدة العربية خلال الندوة التي أقيمت حول مؤسسات المجتمع المدني " عام 1992 انها :" المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية االتي تعمل في ميادينها المختلفة: مؤسسات في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي او الوطني، مثل الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين التي تهدف الى نشر الوعي الثقافي، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية .

دور منظمات المجتمع المدني في مجالات التنمية: تتجلى أدوار امجال التنمية فيما يلي:

- تبني برامج المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث، والقيام بعمليات التوعية والتحسيس والتشجير.

-تثقيف أفراد المجتمع من خلال تنظيم ورشات عمل وندوات وعقد المؤتمرات في مواضيع اجتماعية ، اقتصادية ، ثقافية...وغير ذلك.

---

[1]منى هرموش،" دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة-حالة الجزائر". رسالة ماجستير ،جامعة الحاج لخضر-باتنة: كلية الحقوق والعلوم والسياسية 2010/2009،ص19

2عبد السلام عبد اللاوي،" دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية-دراسة حالة ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج". رسالة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012/2011،ص17

- تدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية ولاسيما في المناطق الريفية.

- الدفاع عن حقوق الإنسان ومتابعة قضايا السجناء والمعتقلين.

- بناء قدرات ومهارات الأفراد والقيام بعمل اجتماعي ليمارس الأفراد ولاءهم وانتماءهم لمجتمعاتهم.

- تقديم أراء واقتراحات قد تساعد صانعي السياسات ومتخذي القرارات في إيجاد الحلول للقضايا والأمور المعقدة والشائكة.

- تحقيق الديمقراطية والمشاركة ومقاومة المركزية وإساءة استعمال السلطة الحكومية.

كما يقوم المجتمع المدني بمجموعة من الوظائف والمهام تتمثل أساسا فيما يلي:

- تجميع المصالح وصيانتها من خلال المنظمات والتوفيق بينها.

- مواجهة الصراعات والبحث عن الحلول بالتعاون والحوار.

-تعزيز التنمية المجتمعية وتلبية مطالب المواطن.

-إفراز قيادات مقتنعة بمبدأ الديمقراطية.

- نشر ثقافة حضارية على أساس المجتمع المدني مفتاح الديمقراطية التشاركية.

من خلال ما سبق ذكره يتجلى لنا أن السلطة بل تسعى إلى خدمة الصالح العام ، فهي همزة وصل بين المواطن و أجهزة الدولة ، تشمل النقابات والجمعيات والأحزاب(خارج السلطة) ولجان الأحياء والكشافات ...وغير ذلك في إعادة بعث التنمية المحلية ، فهو آلية من آليات تحقيق مبدأ الديمقراطية التشاركية، وتعزيز مكانة المواطن في العمل التنموي و إشباع رغباته ، والاعتماد على أسلوب الحوار والتشاور بدلا من الصراعات والصدام ، والقيام بالعمل المشترك في مجال تنمية وترقية الخدمات والمجتمعات المحلية بإيصال مطالبه للهيئات المحلية والمشاركة في مداولات المجالس المحلية وإمدادهم باقتراحات و أراء فيما يخص مطالب المجتمع المدني.

الفرع الثاني : إشراك المواطن في التنمية المحلية

لقد كرس المشرع الجزائري مبدأ مشاركة المواطن في تسيير الشؤون المحلية من خلال الباب الثالث من القانون 11 /10 المتعلق بالبلدية، وفي المادة 13 منه تنص على:" يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية ، ان يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونيا، الذين من شانهم تقديم مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مِؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم.

إذن من خلال النص القانوني أعلاه تتضح لنا فكرة إشراك المواطن في الشؤون المحلية، ومدى تحقيق لديمقراطية المحلية والتسيير الجواري، وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا من خلال تبيان دور المواطن او المشاركة الشعبية في الشأن المحلي.

مشاركة المواطن في التنمية المحلية

إن الغاية من تبني نظام الإدارة المحلية هو تخفيف العبء على الهيئات المركزية في القيام بمهامها وتخويل بعض الصلاحيات للهيئات المحلية المتمثلة في الجماعات المحلية- البلدية والولاية-، حيث يقوم المجتمع المحلي لإدارة وتنظيم وحل مشاكلهم بأنفسهم، وهذا الإشراك يحقق مبدأ هذه الأخيرة بإشراك الديمقراطية والحكم السليم.

هي وسيلة من إحدى الوسائل الرئيسية لتمكين المجتمع من أن يكون له دور قيادي في حركته بلوغ أهدافه من النمو والتقدم، ويعد كمفهوم أساسي في تنظيم المجتمع، ويقوم على مجموعة من المفاهيم الفرعية منها:

- بدون مساهمات السكان لا يصبح هناك معنى للديمقراطية.

- غياب المساهمة يؤدي إلى الانعزال والسلبية.

- مساهمة الإنسان في توجيه حياته يؤدي إلى نمو إحساسه بكيانه الشخصي.

- المشاركة تؤدي إلى فهم المشكلات والتعامل معها.

- المشاركة تضمن استمرار ونجاح التغيرات والتحديث

أهمية المشاركة الشعبية: تتجلى أهمية المشاركة الشعبية فيما يلي:

2-1 المشاركة وسيلة لتقليل التكلفة: تستخدم المشاركة الشعبية لتقليل التكلفة من خلال رفع مجهودات والتمويل الذاتيين. جزء من أعباء المشاريع والبرامج والقيام بالمجهودات والتمويل الذاتيين.

2-2 المشاركة أحد المداخيل الأساسية لضمان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات:يعتبر كوسيلة لتقريب وجهات النظر بين تطلعات المواطنين ومطالبهم للحكومة عن طريق ممثليهم النيابيين.

2-3المشاركة وسيلة لتحقيق فعالية المشروعات وتوظيف الموارد: تحقق المشاركة الشعبية التناسق بين العلاقات والتعاون بين مختلف المستويات بداية من المحليات وصولا إلى الهيئات المركزية من خلال الاستفادة من المشاريع التنموية.

2-4المشاركة أداة لتحقيق التوظيف الأمثل للمساعدات لصالح الأسر والمجتمعات المحتاجة: من خلال القنوات التطوعية باعتبارها القناة الوحيدة في تامين الاستخدام الأمثل للدعم والمساعدات التي توجه للفئات الضعيفة.

-3 دور مشاركة المواطن في التنمية المحلية: إن المشاركة مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع المحلي على أساس إن التنمية الحقيقية الناجحة لا تتم من غير المواطن، ومنه يتضح دور المواطن في التنمية من خلال:

-توفير الجهد الحكومي لما هو أهم من المستويات الكبرى على المستوى الوطني.

-تكريس مبدأ ديمقراطية الخدمات عن طريق الشعب لصالح الشعب نفسه.

- الرفع من الوعي الاجتماعي للمجتمعات المحلية.

الفرع الثالث: دور الإعلام في التنمية المحلية

إنما يميز الدول المتقدمة بالدول النامية هو مستوى التقدم الهائل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال فالدول المتقدمة تزداد تقدما باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال ، التي اتضحت أنها مفتاح التنمية المتواصلة ، بينما تحاول الدول النامية اللحاق بمجتمع المعلومات والمعرفة لعبور الفجوة العلمية والتكنولوجيا الحديثة التي تفصل الدول المتقدمة بتلك النامية.

والحديث الذي نسوقه في هذا البحث هو مدى مساهمة وسائل الإعلام في دفع عجلة التنمية المحلية، والدور الذي تلعبه في تنمية الوعي الاجتماعي والثقافي للمجتمعات المحلية، وإمدادهم بمختلف المعلومات والمعارف.

هي مختلف النشاطات الهادفة إلى تزويد الجمهور بكافة المعلومات والحقائق الواقعية الصحيحة قصد خلق أكبر درجة من المعرفة والوعي والإدراك للفئات المتلقية للمادة الإعلامية حول قضايا متنوعة.

كما يمكن تعريف الإعلام انه: عملية تزويد الناس بالمعلومات والأخبار الصحيحة والأخبار الثابتة التي تمكنهم من تكوين رأي صائب حول قضية ما.

وفي قراءة أخرى حول مفهوم الإعلام: هو الإعلام الذي يختص كليا وليس الجزء بالعمل على تلبية الحاجات والمتطلبات الإعلامية لجمهورها، مهما كانت طبيعة الروابط التي تجمع بين أعضائه:

جغرافية، لغوية، دينية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، عمرانية.

دور الإعلام في التنمية المحلية :

يقوم الإعلام بأدوار مختلفة في سبيل بعث التنمية المحلية

من خلال ما يلي:

- تقوم بالربط المستمر بين أبناء المجتمع المحلي وتشعرهم بعدم الوحدة.

- رفع مستوى قدرات الإدارة والحكم المحلي بتعزيز الروابط بين قمة الهرم وقاعدته المجتمع المدني.

- يقوم بدور التحسيس والتوعية و تهيئة المناخ ومرافقة المواطن في المحن الصعبة.

- تطوير وتعزيز علاقة السلطة بالمجتمع المدني.

- ربط المواطن بشبكة المعلومات وتبليغه بما يحصل من انشغالات تخصه.

- إعطاء إنذارات مسبقة عن مخاطر وصعوبات الخطط والبرامج.

- المساهمة في وضع الخطط والبرامج وإيصال مطالب المجتمع المحلي لصانعي السياسات.

- مراقبة أعمال الهيئات المحلية والقيام بعملية العلام في حالات الخلل.

- كسر الجمود بين الإدارات ومد جسور التعاون.

خلاصة الفصل

وخلاصة الفصل لتحقيق التنمية المحلية التي غايتها إشباع حاجيات المجتمع المحلي لابد من الانسجام والتنسيق بين مختلف هذه الآليات التالية:

الآليات السياسية

- إصلاح الإدارة المحلية

- عصرنة الإدارة المحلية

- التعاون اللامركزي

الآليات الاقتصادية

- ترقية وتشجيع القطاع الخاص

- ترقية وتشجيع الاستثمارات

- إصلاح الجباية المحلية

الآليات الاجتماعية

` -إشراك المجتمع المدني

- إشراك المواطن

- دور الإعلام في التنمية المحلية

الفصل الثالث : واقع وآفاق إدارة التنمية المحلية في ولاية أدرار

المبحث الأول : التعريف بـ ولاية أدرار وإمكاناتها

المطلب الأول : واقع التنمية المحلية في ولاية أدرار

المطلب الثاني : برامج ومخططات التنمية المحلية بولاية أدرار

المبحث الثاني : صعوبات إدارة التنمية المحلية بولاية أدرار وسبل تذليلها

المطلب الأول : صعوبات إدارة التنمية المحلية في بولاية أدرار

المطلب الثاني : سبل وآليات تفعيل التنمية المحلية بولاية أدرار

خلاصة الفصل

الخاتمة

توصيات الدراسة

المبحث الأول : التعريف بـ ولاية أدرار وإمكاناتها

المطلب الأول : واقع التنمية المحلية في ولاية أدرار

ولاية أدرار هي ولاية حدودية تقع في الجنوب الغربي للجزائر. هي الولاية رقم 01 في تصنيف الولايات حسب التنظيم الإداري الجزائري.[1] لها حدود مع كل من مالي وموريتانيا، والصحراء الغربية ويسود في الولاية المناخ الصحراوي، وأغلبية تضاريسها رملية مع

[1] ويكيبيديا:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%A3%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B1

مناطق جرداء صخرية في شمال الولاية تسمى الحمادات، وكما يغلب الطابع الريفي الحضري على الولاية، وحجم السكان فيها صغير نسبيا مقارنة بمساحتها.

أهم مدنها أدرار، تيميمون، رقان، تسابيت، زاوية كنتة، تمنطيط، أولف فنوغيل وزاوية الدباغ، برج باجي مختار على الحدود مع مالي.

المساحة والسكان

تبلغ مساحة الولاية 000 427 كيلومتر مربع وتضم 898 389 نسمة حسب إحصاء 2008 تضم 11 دائرة و 28 بلدية و 299 قصر.

إمكانات ولاية أدرار

1-الفلاحة

يهتم معظم سكان ولاية أدرار بالزراعة المعاشية المروية التي تلبي حاجيات السكان بالدرجة الأولى. تعتبر الولاية من المصادر الزراعية المعتبرة بالجزائر، بسبب توفر كميات معتبرة من المياه الجوفية مما يسهل عملية استصلاح الأراضي الصحراوية، إلا أن ضعف التسويق الفلاحي يقف عائق أمام ازدهار الزراعة الكثيفة.

مشاريع الدولة الخاصة بتطوير الفلاحة في الولاية لم تأخذ البعد البيئي وخصائص الزراعة الصحراوية أو نظام الواحات بعين الاعتبار، مما ساهم في فشل وتراجع الإنتاج الزراعي عامة. في إطار تربية الماشية تعتبر برج باجي مختار الأولى في الولاية. وتقام فيها تظاهرة سنوية تسمى بعيد الجمل.

2-التجارة

شهد ميدان التجارة بولاية أدرار نقلة نوعية وذلك بالتزامن مع القفزة الديمغرافية للولاية مع ظهور قانون الجنوب الكبير إذ أصبحت الولاية منطقة جذب للسكان نظراً للتحفيزات هذا القانون وكذلك بفضل تطور البنية التحتية المتمثلة أساساً في شبكة الطرق التي أصبحت تصل إلى معظم بلديات وقرى الولاية.

وخير دليل على تطور التجارة أنه أصبح من الممكن اليوم تناول السمك الطازج بالولاية التي تبعد عن وهران المدينة الساحلية بحوالي 1400 كم.

تجارة العبور (المقايضة) مع دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يتم تصدير عدة منتجات زراعية كالتمور والتبغ وغيرها واستيراد عدة بضائع كمواشي السيداون والجمال. لم تعد تجارة المقايضة بين الجزائر (ولاية أدرار) ومالي كما يدل اسمها تجارة من دون استخدام

النقود بل أصبحت تجارة تحكمها قوانين ويشترط على التجار الذين يمارسونها الحصول على سجل تجاري خاص ووسائل نقل ملائمة ومحلات تجارية.

تراقب هذه التجارة من قبل مصالح الجمارك، التجارة والمصالح الفلاحية والبيطرية من أجل ضمان السير الحسن للعملية ومراقبة نوعية وطبيعة المواد المقايضة.

3-المقاولات[1]

تمثل المقاولات أحد أهم القطاعات الاقتصادية بالولاية وذلك بتوفيرها لمناصب شغل كثيرة بالرغم من كونها غير دائمة في غالب الأحيان:

إنشاء وترميم الطرق: تتوفر الولاية على 2.188 كم من الطرق الوطنية، 650 كم من الطرق الولائية و429 كم من الطرق البلدية والتي تتطلب ترميم وصيانة دائمة. هناك مشاريع لإنشاء شبكة طرق جديدة بطول 400 كم في إطار المشروع الخماسي (2010-2014) بالإضافة إلى مشروع إعادة بناء جسر فم الخنق الواقع على الحدود بين الولاية وولاية بشار والذي انهار إثر الأمطار الطوفانية التي شهدتها المنطقة في خريف عام 2008.

بناء المساكن: تدعمت الحضيرة الولائية للسكن في أكتوبر 2009 ب 9.000 وحدة سكنية في حين بقت 5.590 وحدة في طور الإنجاز، في المخطط الخماسي (2010-2014) هناك مشاريع لإضافة 23 ألف سكن جديد للحظيرة.

4-المحروقات

عام 1980 شهد أول اكتشاف للزيت بمنطقة السبع بولاية أدرار (حوض تيميمون، منطقة معروفة بالغاز). بعد ذلك بأكثر من عشرين سنة تم اكتشاف أول حقل للغاز الطبيعي بالولاية بنفس المنطقة بمخزون يقدر ب 170 مليار م^3 وهو ما أعطى دفعة اقتصادية قوية للولاية ووفر المئات من مناصب الشغل للشباب الجامعي وغير الجامعي.

يبلغ مخزون المنطقة من البترول 600 مليون برميل، أنشأت مصفاة البترول بالسبع بشراكة بين الجزائر وشركة صينية تملك سوناطراك نسبة 30% وتعود 70% للشركة الصينية، قدرت قيمة العقد ب 106 مليون دولار. تبلغ طاقة إنتاج المصفاة 600.000 طن/سنة تضم ثمانية أنواع من الوقود منها الكيروسين، يوجه هذا الوقود إلى ولايات بشار ،تندوف ،تمنراست التي كانت فيما سبق تحصل عليه من مصفاة أرزيو. وفرت هذه المصفاة 500 منصب شغل للصينيين و1200 منصب بالنسبة للجزائريين.

---

[1] ويكيبيديا:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%A3%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B1

تتمتع مدينة أدرار بشبكة محلية من غاز المدينة تغطي 2500 مسكن منذ سنة 2000، تم إطلاق مشروع عملاق لتزويد كامل الولاية بغاز المدينة بين عامي 2008 و2010 وذلك بربط بئر السبع ببئر عين صالح بولاية تمنراست بواسطة قنوات تمر بكامل البلديات والقصور التابعة لأولف، رقان. وتيميمون يتطلب ذلك إنشاء شبكة أنابيب نقل يقدر طولها ب 1.149 كم بالإضافة إلى شبكة لتوزيع الغاز على السكنات يقدر طولها ب 785 كم.

ورغم هذه الثروات الهائلة إلا أن سكان السبع بالذات يقولون أنهم يواجهون تهميش وتمييز في قطاع الشغل شأنهم شأن باقي شباب الولاية وقد عبروا عن ذلك بالعديد من الاحتجاجات.

5-السياحة[1]

تعد ولاية أدرار محطة جذب سياحي هامة بالجزائر وذلك لتوفرها على جميع مقومات السياحة الصحراوية:

القصور توجد عدة معالم أثرية رائعة كقصور تيميمون، تمنطيط وزاوية كنتة وأهمهم قصر حماد الأثري وغيرها كما توجد العديد من الحصون والقصبات التي تبقى شاهداً على حضارة كبيرة وذلك من خلال هندستها المعمارية وتاريخها العريق بالإضافة إلى ما تحويه من مخطوط

الطبيعة وتتجلى في الواحات الممتدة من أقصى قورارة بشمال الولاية حتى حدود إقليم تيديكلت بالإضافة إلى مغارة قصر تماسخت والأشجار المتحجرة وكهوف الشارف بمنطقة أولف.

الفنادق والمخيمات هناك فندقين شهيرين بولاية أدرار هما فندق توات بأدرار وفندق قورارة بتيميمون بالإضافة إلى عدة فنادق صغيرة أخرى كفندق تيمي، نزل اقرينج وفندق الجامعة الإفريقية. كما توجد عدة مخيمات هي مخيم مراقن بأدرار، مخيم النخيل ومخيم وردة الرمال بتيميمون.

يبقى الاستثمار السياحي ضعيفاً نظراً للطاقات التي تتوفر عليها الولاية فقد تم في عام 2009 مثلاً إطلاق مشاريع:

إنجاز مركز الإعلام والتوجيه السياحي.

مركزين للصناعة التقليدية واحد برقان والآخر بشروين.

---

[1] ويكيبيديا:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%A3%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B1

6-الصناعة التقليدية[1]

تعد الصناعة التقليدية أحد أهم مقومات الاقتصاد المحلي بالولاية فهي لا تزال تمثل مصدر رزق للكثير من العائلات بالإضافة لكونها مصدر جذب للسياح الذين يزورون المنطقة بغية التمتع بالتراث المحلي الذي يحافظ على أصالته في أغلب قصور الولاية. نجد من الصناعات التقليدية: صناعة الفخار، صناعة النسيج، الصناعة الجلدية، صناعة الحلي، السلالة واللباس التقليدي.

7-النقل

النقل البري

ينقسم النقل البري بالولاية إلى ثلاث أقسام:

حضري: يتم بواسطة حافلات من 9 إلى 25 مقعد أو سيارات الأجرة.

محلي: وهو بحافلا متواضعة للنقل بين البلديات والقصور أو بينها وبين أدرار مركز الولاية.

بين الولايات: وهو الذي يضمن المواصلات بين ولاية أدرار وباقي ولايات الوطن وذلك بخطوط نحو الجزائر، وهران، تلمسان، سطيف، بشار، بني عباس، تيندوف، عين صالح، تمنراست، ورقلة، غرداية وغيرها من المدن الرئيسية الأخرى. تنطلق معظم الرحلات بين الولايات من محطة الحافلات بأدرار إلا أن البعض الآخر ينطلق من تيميمون.

النقل الجوي

يوجد بالولاية ثلاث مطارات تضمن المواصلات الجوية مع باقي أرجاء الوطن:

-مطار سيدي محمد بلكبير الدولي: أنشئ عام 1983[42] وله رحلات نحو مطارات جزائرية أخرى بالإضافة إلى رحلات دولية خاصة أثناء موسم الحج[43].

-مطار تيميمون (قورارة) الوطني: وهو السند القوي لقطاع السياحة بمدينة تيميمون[44].

-مطار برج باجي المختار

8-التعليم [1]

[1] ويكيبيديا:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%A3%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B1

عام 1986 أنشئت أول بذرة جامعية بولاية أدرار تحت اسم المعهد الوطني العالي للشريعة بأدرار لتصبح في العام 2001 جامعة تضم ثلاث كليات:

كليـة الآداب والعلـوم الإنسانيـة.

كليـة العلـوم الاجتماعيـة والعلـوم الإسلاميـة.

كليـة العلـوم وعلـوم الهندسـة.

المطلب الثاني: برامج ومخططات التنمية المحلية بولاية أدرار

تعتبر برامج التنمية المحلية من صميم السياسات العامة المحلية الخاصة بالتنمية المحلية، ويعتبر نجاح وفعالية هذه البرامج خير دليل على كفاءة المجالس المحلية ومصداقية السياسة المنتهجة من طرفها، ومن البرامج التنموية التي انتهجتها ولاية أدرار مايلي:

1- الإدارة المحلية[2] :

تقرير تقييمي مفصل يتضمن نشاط قطاع الإدارة المحلية لسنة 2020 ومخطط النشاط لسنة 2021

1- الأهداف المسطرة من طرف الإدارة المحلية :

الأهداف المسطرة من طرف الإدارة المحلية لسنة 2020 كالتالي:

- رقمنة الإدارة العمومية .
- تكملة عمليات التجهيز في مختلف البرامج.
- تحسين الخدمة العمومية .

2- النشاطات المنجزة والنسب المنتظرة للإهداف المسطرة [3]:

تم لإنجاز 12 عملية مسجلة في إطار البرنامج القطاعي غير الممركز على مستو مصالحنا وهي منتهية بنسبة 100 % وهي على النحو التالي :

---

[1] ويكيبيديا:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%A3%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B1

[2] ألإدارة المحلية ولاية أدرار

[3] مصلحة التنشيط المحلي :ألإدارة المحلية ولاية أدرار

- الدراسة من أجل انجاز اقامة الوالي المنتدب للمقاطعة الإدارية بتيميمون
- الدراسة من أجل انجاز اقامة الوالي المنتدب للمقاطعة الإدارية ببرج باجي المختار
- الدراسة من أجل انجاز 16 مسكن مخصص لفائدة المقاطعة الإدارية بتيميمون
- الدراسة من أجل انجاز 16 مسكن مخصص لفائدة المقاطعة الإدارية ببرج باجي مختار
- دراسة انجاز دار الضيافة ببرج باجي مختار
- دراسة وانجاز مقر الدائرة مع الإقامة بأولف
- دراسة وانجاز مقر الدائرة مع الإقامة تيميمون
- دراسة وانجاز مقر الدائرة مع الإقامة فنوغيل
- الدراسة من أجل انجاز مقر المقاطعة الإدارية بتيميمون
- الدراسة من أجل انجاز 03 مديريات منتدبة لفائدة المقاطعة الادارية بتيميمون
- الدراسة من أجل انجاز مقر المقاطعة الإدارية ببر باجي مختار
- الدراسة من أجل انجاز 03 مديريات منتدبة لفائدة المقاطعة الادارية ببرج باجي مختار

وعمليتين في إطار برنامج fsdrs منجزتين بنسبة 60 % وهما على النحوالتالي

- إقتناء 03 سيارت إسعاف ربعيتي الدفع لفائدة برج باجي المختار.
- إقتناء 03 سيارت إسعاف ربعيتي الدفع لفائدة تيمياوين .

3- اقتراحات من أجل تسجيل عمليات التجهيز وهي على النحو التالي :

في إطار تدعيم المقاطعتين الإداريتين بمختلف المرافق الإدارية فقد إقترحنا 08 عمليات على النحو التالي : بمبلغ إجمالي يقدر بـ 2 106 000 000,00 دج

- انجاز مقر المقاطعة الإدارية بتيميمون
- إنجاز مقر إقامة السيد الوالي بالمقاطعة الإدارية تيميمون
- انجاز 03 مقرات مديريات منتدبة بالمقاطعة الإدارية تيميمون
- إنجاز 03 مقرات مديريات منتدبة بالمقاطعة الإدارية برج باجي المختار
- إنجاز مقر إقامة السيد الوالي بالمقاطعة الإدارية تيميمون

- إنجاز 16 مسكن مخصص بالمقاطعة الإدارية تيميمون
- إنجاز 16 مسكن مخصص بالمقاطعة الإدارية برج باجي المختار
- إنجاز المقاطعة الإدارية برج باجي المختار

4- العراقيل والإشكاليات :

- نقص إعتمادات الدفع لإنجاز العمليات المسجلة.
- إرتفاع مبالغ عمليات التجهيز تماشيا مع إرتفاع تكلفة مواد البناء بسبب عدم توفر المواد الأولية خاصة ببرج باجي المختار .

2-الصحة[1]:

تقييم النشاطات الصحية لسنة 2020

نظام المراقبة و التدخل (كوفيد-19)

ما اقترح في الخطة	
الإجراءات الوقائية	**- تطبيق الترتيبات الوقائية على مستوى الهياكل الصحية و مختلف المؤسسات و الشركات المختلفة المتواجدة عاى مستوى الولاية .** **- فرز و عزل الأشخاص المصابين بالفيروس**
إنشاء وحدات خاصة ب كوفيد-19 من أجل التكفل بالمرضى	**- تخصيص 05 وحدات للعزل** **- تخصيص مركز استشفائي خاص بكوفيد-19 بالمؤسسة الإستشفائية 240 سرير** **- إنشاء مخبرين للتحاليل الطبية خاص بالكشف عن كوفيد-19**
الطاقم الطبي و الشبه طبي و أخرون	**4197**
قدرة الاستيعاب	**196 سرير**
جهاز التنفس الخاص بالإنعاش الطبي	**08**
عدد الأسرة في الإنعاش الطبي	**08**
سكانير	**06**
التصوير الطبي	**14**
تجهيزات PCR	**02**
SCOP	**37**
الكمامات	**+100000 وحدة**
حقيبة التنفس الاصطناعية	**20**

[1] مصلحة التنشيط المحلي :ألإدارة المحلية ولاية أدرار

نشاطات المصالح الإستشفائية [1]

ولاية أدرار	عدد الأسرة	عدد المرضى المقبولين	عدد أيام المكوث بالمستشفى	نسبة الأسرة المشغولة	DMS
المجموع	903	39443	191033	58%	25

نشاطات مركز الأمومة و الطفولة

ولاية أدرار	عدد الولادات	عدد الوفيات الأمهات	عدد العمليات القيصرية	نشاطات أخرى
المجموع	9799	20	3255	459

نشاطات الفحوصات الطبية في الاستعجالات

فحوصات الطب العام	160979
فحوصات الطب الأخصائي	93259

نشاطات كتلة العمليات

ولاية أدرار	المجموع
عدد العمليات الجراحية	8693

نشاطات تصفية الدم

التعيين	عدد الأسرة	عدد ألات تصفية الدم	عدد المرضى	عدد جلسات التصفية
المجموع	67	71	247	32109

نشاطات مركز الأمراض العقلية

عدد حالات القبول	مجموع الفحوصات
120	6698

[1] مصلحة التنشيط المحلي :الإدارة المحلية ولاية أدرار

نشاطات مركز محاربة السرطان [1]

التعيين	عدد الفحوصات	عدد جلسات العلاج
العلاج بالكيميائي	678	1473
أمراض الدم	969	267

نشاطات الكشف و التحاليل

المصلحة	عدد الأعمال المقدمة
السكانير	4158
راديو	110027
ECG	30007
كشوفات التصوير الطبي المتنوعة	52160
التحاليل البيولوجية	341328

نشاطات التوأمة

التعيين	عدد الفحوصات	عدد العمليات الجراحية
التوأمة	1736	291
خارج التوأمة	2703	290

نشاطات إستشفائية إضافية (العيادات المتعددة الخدمات)

التعيين	عدد الفحوصات الأخصائية	عدد الفحوصات الطب العام
المجموع	24221	705859

نشاطات طب الأسنان

مجموع النشاطات	105431

نشاطات وحدات حماية الأمومة و الطفولة(PMI)

النشاطات	العدد
فحوصات النساء الحوامل	25270
فحوصات ما بعد الاستشارة الطبيعية	6176
تلقيح النساء الحوامل	11208

نشاطات وحدات العلاج القاعدي

ولاية أدرار	المجموع
مجموع العلاجات	631494

[1] **مصلحة التنشيط المحلي :الإدارة المحلية ولاية أدرار**

نشاطات الفرق الطبية المتنقلة [1]

ولاية أدرار	عدد التنقلات	عدد الفحوصات للطب العام	عدد الفحوصات للطب الأخصائي	عدد العلاجات الأولية	عدد اللقاحات للنساء الحوامل	عدد اللقاحات
المجموع	587	4896	935	4164	3522	8715

نشاطات العلاجات المنزلية

عدد الخرجات	عدد المرضى	عدد العلاجات	نوع العلاج
186	725	3475	علاجية و وقائية

البرنامج الموسع للتلقيحات

سنة 2019	BCG	DTCP 1%	DTCP 2%	DTCP 3%	بوحمرون	HVB
	91	92	88	64	46	90

برنامج الصحة المدرسية

الموسم الدراسي 2020/2019	نسبة التغطية الصحية	نسبة التلقيحات
%النسبة	55.69%	87.79%

البرنامج الصحي على مستوى المدارس القرآنية

السنة الدراسية	نسبة التلاميذ الذي تم فحصهم
2020/2019	86.57%

حصيلة التفتيشات لسنة 2020

مجموع التفتيشات على مستوى الولاية	209

المشاريع الاستثمارية[2]

المشروع (البنية التحتية)	وضعية الإنجاز	الحد الأقصى للإنجاز
إنجاز مستشفيين 02 بسعة 60 سرير	**قيد الإنجاز**	**شهر أوت 2021**

[1] مصلحة التنشيط المحلي :الإدارة المحلية ولاية أدرار

[2] مصلحة التنشيط المحلي :الإدارة المحلية ولاية أدرار

انجاز و تهيئة مستشفى 60 سرير ببرج باجي مختار	**قيد النشاط**	
انجاز مستشفى بسعة 240 سرير بأدرار	**اكتمال المشروع و في قيد التجهيز**	**لسنة 2021**
اعادة تهيئة المراكز الصحية المختلفة	**قيد الدراسة**	**4 سبتمبر 2021**
دراسة من أجل إنشاء مستشفى 120 سرير برقان	**قيد الدراسة**	**جويلية 2021**
دراسة من أجل إنجاز مستشفى 60 سرير بتيميمون	**قيد الدراسة**	**جويلية 2021**
دراسة من أجل إنجاز عيادة متعددة الخدمات بتسابيت	**قيد الدراسة**	**جويلية 2021**
دراسة من أجل إنجاز عيادة متعددة الخدمات بتيلولين	**قيد الدراسة**	**جويلية 2021**
اقتناء 04 سيارات إسعاف رباعية الدفع	**قيد الدراسة**	**جويلية 2021**
اقتناء 03 عيادات متنقلة	**قيد الدراسة**	**جويلية 2021**
إقتناء سيارتين 02 إسعاف رباعية الدفع لبلدية برج باجي مختار	**فيد التنفيذ**	**ديسمبر 2021**
إقتناء سيارتين 02 إسعاف رباعية الدفع لبلدية تيمياوين	**فيد التنفيذ**	**ديسمبر 2021**
إقتناء 04 سيارات إسعاف رباعية الدفع للمؤسسات الإستشفائية العمومية و المؤسسات الإستشفائية للصحة الجوارية	**فيد التنفيذ**	**ديسمبر 2021**
إقتناء تجهيزات لمركز مكافحة السرطان بأدرار	**فيد التنفيذ**	**ديسمبر 2021**
إقتناء تجهيزات طبية لمستشفى برج باجي مختار	**فيد التنفيذ**	**ديسمبر 2021**
تبديل الأجهزة الطبية الخاصة بالمصالح التقنية للمؤسسات الإستشفائية العمومية للولاية	**فيد التنفيذ**	**ديسمبر 2021**

<u>أهم القيـــــود :</u>

- بعد مراكز التموين بالمواد الصيدلانية .

- العجز التام في توفير السكنات الوظيفية للأطباء و خاصة الأخصائيين منهم.

- نقص في توفير سيارات الإسعاف و حتي سيارات الخدمة.

- نقص كبير في التجهيزات الطبية وخاصة بمصالح الإنعاش الطبي

3-السكن:

في إطار تقييم السنة المالية لسنة 2020 و المتعلقة بقطاع السكن و كذا حصيلة النشاطات لهاته السنة والآفاق والأهداف المسطرة لسنة 2021 و الرامية إلى تجسيد الأهداف المسطرة المرجوة.

1- الأهداف المحلية المسطرة لقطاع السكن[1]:

- منح إعانات ريفية لكل مناطق الظل من أجل تثبيتهم في الأرياف.
- إنشاء تجزئات اجتماعية على مستوى هاته المناطق من أجل تخفيض طلبات السكن بها.
- ربط جميع التجزئات المنشأة بالشبكات المختلفة: الكهرباء، الماء، الغاز،....الخ.
- الانطلاق في انجاز برنامج السكن العمومي الإيجاري و المحدد بـ: 2000 وحدة سكنية موزعة عبر تراب الولاية.
- تسليم جميع السكنات المنجزة بهاته الصيغة.
- انطلاق الأشغال في السكنات الوظيفية على مستوى المناطق الحدودية: برج باجي مختار ، تيمياوين.
- الانطلاق في انجاز 500 مسكن بصيغة الترقوي المدعم (الصبغة الجديدة).
- امتصاص السكنات الهشة أو الطوبية.

[1] مصلحة التنشيط المحلي :الإدارة المحلية ولاية أدرار

الصيغة	الحصة الممنوحة	عدد السكنات المنطلقة	نسبة الانطلاق (%)	عدد السكنات المستلمة	نسبة الاستلام (%)	عدد السكنات في طور الانجاز	السكنات الغير المنطلقة
البناء الريفي	51854	50306	**%97,01**	48538	**% 93,6**	1768	1548
السكن الهش	8500	8486	**%99,83**	8363	**%98,38**	123	14
السكن الترقوي العمومي LPP	24	24	**% 100**	24	**% 100**	0	0
السكن الترقوي LSP + LPA	4408	3708	**%84,11**	1279	**%29,01**	2429	700
السكن العمومي الإيجاري LPL	20647	18647	**%90,31**	18612	**%90,14**	35	2000
السكن الوظيفي	710	500	**%98,03**	413	**%80,98**	87	200
سكن البيع بالإيجار LV	430	430	**% 100**	320	**%74,41**	110	0
المجموع	**86573**	**82101**	/	**77549**	/	**4552**	**4462**

-الإجراءات التي تم تنفيذها ومعدل تحقيق هاته الإجراءات:

العراقيل و الصعوبات[1]:

[1] مصلحة التنشيط المحلي :الإدارة المحلية ولاية أدرار

- التـأخر فـي نتـائج التحقيقـات التـي تـتم علـى مسـتوى 48 ولايـة و هـذا فـي إطـار التحقيق العقاري.
- عدم وجود قوانين واضحة تضمن حقوق المرقي العقاري و تحمي المواطن.
- عـدم انجـاز الشـبكات الثانويـة مـن طـرف المـرقين العقـاريين بحجـة التكـاليف الباهضة لهاته العملية (الصيغة القديمة لصيغة LSP/LPA).
- عـدم اسـتغلال المسـتفيدين مـن السـكنات الريفيـة والواقعـة بالتجزئـات الريفيـة وهدا راجع للتأخر الملحوظ في انجاز الشبكات المختلفة.
- عـزوف الكثيـر مـن المـرقيين العقـاريين فـي المشـاركة فـي انجـاز صـيغة السـكن الترقـوي المـدعم II وهـذا لسـبب التكلفـة المنخفضـة لانجـاز هاتـه الصـيغة بغـض النظر عن سعر المتر المربع الواحد.

4-التربية والتعليم:

1- الهياكل التربوية بالولاية:

تتوفر الولاية على 487 هيكلاً تربوياً موزعاً حسب الأطوار التعليمية كالتالي:

الطور	عدد المؤسسات الحالي	المؤسسات التربوية الجديدة
ابتدائي	358مدرسة ابتدائية	02مدرسة ابتدائية
متوسط	89 متوسطة.	01متوسطة جديدة
ثانوي	40 ثانويـة	/

الهياكل الجديدة المستلمة هذا الموسم[1]:

الهياكل	العدد	الموقع
مجمعات مدرسية	02	بلدية: دلدول - تينركوك
المتوسطات	01	أولاد راشد المطارفة

[1] مصلحة التنشيط المحلي :الإدارة المحلية ولاية أدرار

انصاف داخليات	01	متوسطة الساقية طلمين
اقسام توسعة	71	عبر البلديات
مطاعم مدرسية	14	عبر البلديات

- **الهياكل المدرسية في طور الانجاز:**

1. <u>الطور الابتدائي:</u>

الهياكل	العدد	الموقع
المجمعـات المدرسيـة:	**19**	عبر بلديات الولاية
اقسام توسعة:	**109**	عبر بلديات الولاية
المطاعم المدرسية :	**53**	عبر بلديات الولاية

2. <u>الطور المتوسط</u>

الهياكل	العدد	الموقع
المتوسطـــات :	**01**	- متوسطة ق6 تيليلان
حجرات التوسعة :	**14**	في 06 متوسطات عبر الولاية
انصاف الداخليـــات :	**02**	متوسطات تيمياوين – اجدير الشرقي

3. <u>الطور الثانوي</u>

الهياكل	العدد	الموقع
الثانويـــــات :	02	قصر قدور – تسابيت
حجرات التوسعة :	06	/

ـالتضامن المدرسي[1]:

الهيئة المساهمة	المبلغ	المقتنيات	المستفيدون
الولايـة	3.000.000.00	محافظ + أدوات مدرسية	التلاميذ المعوزين بالابتدائياتوبالمتوسطاتوالثانوي

[1] مصلحة التنشيط المحلي :الإدارة المحلية ولاية أدرار

مشاركة التلاميذ (التضامن المدرسي)	850.000.00	محافظ + أدوات مدرسية	
مديرية النشاط الاجتماعي	/	3600 محفظة مع الأدوات	
البلديـــات	/	23585 محفظةمع الأدوات	

مساهمة الولاية في مختلف نشاطات القطاع:

الرقم	التعيين	العدد/المبلغ	ملاحظة
01	إعانة مالية للإطعام	3.000.000.00	في الامتحانات المدرسية
02	جوائز	57 مستفيد	في الامتحانات المدرسية
03	المكيفات الهوائية	125 مكيف هوائي	بالثانويات
04	أقسام التوسعة	235 قسم	بالمدارس الابتدائية
05	مستلزمات الوقاية		(الكمامات – المعقم الكحولي – الكاشف الحراري)

المبحث الثاني : صعوبات إدارة التنمية المحلية بولاية أدرار وسبل تذليلها

المطلب الأول : صعوبات إدارة التنمية المحلية في بولاية أدرار

المطلب الثاني : سبل وآليات تفعيل التنمية المحلية بولاية أدرار

المطلب الأول : صعوبات إدارة التنمية المحلية في بولاية أدرار

ثمة مجموعة من الصعوبات والمعوقات في إدارة التنمية المحلية في ولاية ادرار ونذكر منها مايلي:

1-الصعوبات السياسية والإدارية

من خلال الدراسة الميدانية وجلسات النقاش الذي دارت بيننا وبين بعض مسؤولي البلديات يتبين لنا أن المركزية الشديدة في صنع السياسات واتخاذ القرار تعد من بين المعوقات التي تتصدي للبرامج والمخططات التنموية بالبلديات ، تتمثل أساسا في المراقب المالي في دراسة ومعالجة المشاريع والمخططات المحلية.

كما أضاف ذات الحديث على بطء الإجراءات الإدارية في المصادقة عليها، بالإضافة إلى سلطة الوالي في البث والتقرير النهائي لتنفيذ البرامج وترجمتها في الواقع الميداني ويمكن نستخلص مجموعة من المعوقات السياسية والإدارية لتحقيق التنمية المحلية في البلدية وهي:

-المركزية الشديدة في رسم السياسات العامة والمحلية وحصر سلطات التقرير في قمة الهرم.

-البطء في الإجراءات الإدارية من طرف السلطات الوصية في دراسة المشاريع والمصادقة عليها.

-الغياب الفعلي والعملي لمبدأ اللامركزية في ظل نقص الوسائل في تحقيق المشاريع.

-الرقابة الشديدة من طرف السلطات الوصية-الم راقب المالي، الوالي، التعليمات الوزارية...الخ.

-ضعف الكادر البشري في الإدارات المحلية وقلة الكفاءات والقدرات.

- غياب مبدأ الفصل بين السلطات وهيمنة التنفيذيين على اتخاذ القرار وتنفيذ البرامج والمخططات

- نقص وغياب الدورات التكوينية والتدريبية للمستخدمين والموظفين في الإدارات العمومية.

2 -الصعوبات الاقتصادية والمالية:

يمكن تلخيصها في ما يلي:

- ضعف النسيج الاقتصادي للبلدية ونقص العقار.

- ضعف وقلة المؤسسات والاستثمارات في البلدية.

-عدم تحصيل وتثمين بعض عوائد الأملاك العمومية في العديد من البلديات.

- إغلاق المحلات أثناء مرور أعوان الإحصاء والمراقبة.

- بيع وكراء المحلات والعقارات بدون عقود ووثائق بين الطرفين.

المطلب الثاني : سبل وآليات تفعيل التنمية المحلية بولاية أدرار

انطلاقا من عرضنا لمختلف المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية في الجزائر بصفة عامة،وولاية أدرار على وجه الخصوص سنتطرق في هذا المبحث إلى الآليات الواجب إتباعها للتصدي لمثل هذه المعوقات للنهوض بأعباء التنمية المحلية وهي على النحو التالي:

- تحقيق مبدأ اللامركزية والاستقلالية الإدارية والذمة المالية لصالح الهيئات المحلية.

-التخفيف من شدة الرقابة وتحديد المهام والسلطات.

- توسيع صلاحيات المجالس المحلية وتمكينها في مختلف الميادين والمجالات.

- وضع قوانين تتماشى وتطوير التنمية المحلية.

- إنشاء بنك من المعلومات حول خصوصيات الأقاليم

- تحفيز العمال والمستخدمين وتكوينهم وتدريبهم للقيام بمهامهم على الوجه المطلوب.

- تدعيم المنظومة الجبائية للهيئات المحلية بترسانة قانونية تضبط التقسيم العادل للثروات.

-ترقية وتشجيع الاستثمار المحلي والخواص للمساهمة في تحصيل الجباية والضرائب.

- خلق فرص التعاون اللامركزي في المجالات الاقتصادية والمالية.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها لتدعيم موضوع بحثنا، يتضح لنا أن التنمية المحلية في ولاية أدرار لم تصل إلى المستوى المطلوب نظرا للعوائق والصعوبات التي سبق ذكرها، وخاصة منها ما يتعلق بالجانب السياسي المتمثلة في المركزية وحصر سلطات رسم السياسات العامة واتخاذ القرار في قمة الهرم.والجانب الاقتصادي المالي المتمثلة في نقص العقار والنسيج الاقتصادي التي تساهم بكثير في تحصيل الجباية والضرائب التي هي أساس تمويل التنمية المحلية.

لذا نرى انه من اجل التكفل بالتنمية المحلية في الجزائر عامة، وولاية أدرار على وجه الخصوص، تتطلب العديد من الالتزامات مثل الاستقلالية الإدارية والذمة المالية المستقلة للجماعات المحلية من اجل المباشرة بكل حرية واستقلالية عن المركز في التخطيط للتنمية وتطلعات المواطن.والعمل على تطوير الاقتصاد الوطني والمحلي وخلق المبادرات التي تهدف إلى الاستثمار وتشجيع الخواص للمساهمة في إعادة بناء النسيج الاقتصادي الوطني والمحلي من جهة، ومن جهة أخرى المساهمة في تحصيل الجباية المحلية وتمويل المشاريع.

الخاتمة

من الآليات السياسية التي يجب إتباعها في مجال تحقيق التنمية المحلية تشمل تفعيل مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية ، وهذا لا يتأتى إلا من خلال إصلاح الإدارة المحلية أو تعديل النظم القائمة بتلك التي تكرس وبصورة فعلية مبدأ الاستقلالية الإدارية والمالية لصالح الجماعات المحلية ، إضافة إلى هذا والتغيرات الحاصلة في مجال الفضاء الرقمي وثورة الانترنت وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ، يبدو لنا حتمية عصرنة الإدارة المحلية استجابة لهذا الواقع ، وتكريس الإدارة الإلكترونية لضمان الجودة في تقديم الخدمة ، وتخفيف الإجراءات الإدارية ، بالإضافة إلى خلق فرص التعاون اللامركزي الذي يعد الأمل في تحقيق التوازن الإقليمي بين الأقاليم ، بإبرام اتفاقيات تعاون وشراكة اللامركزية بين المحليات خاصة الغنية والفقيرة.

أما عل الصعيد الاقتصادي ، فنرى انه حان الوقت لإعادة النظر في المنظومة الاقتصادية للدولة الجزائرية ، التي تعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية في تمويل مشاريعها، وهذا لا يتأتى إلا بالعمل على ترقية وتشجيع القطاع الخاص المنتج لرفع وتحسين الإنتاجية وترقية المنتج المحلي ، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات ودعم المؤسسات الإنتاجية للمساهمة مع الدولة في إعادة بناء الاقتصاد الوطني والمحلي ، ثم العمل على ترشيد وعقلنة الجباية المحلية وإعادة توزيعها بين الدولة والجماعات المحلية بنسب تخدم مهامها ومطالب المجتمعات المحلية ، والقضاء على تنامي العجز للمحليات.

ومن بين الآليات التي ينبغي الاعتماد عليها لتجسيد التنمية المحلية ، تلك على الصعيد الاجتماعي فنرى إن تقوية العلاقات بين منظمات المجتمع المدني ، وزيادة إسهامات المشاركة الشعبية افي رسم السياسات والبرامج التنموية ، تعبيرا عن مصداقية العمل الحكومي من جهة ومسئولي الجماعات المحلية من جهة أخرى ، كذلك كسب ثقة المسئولين من خلال الاستماع لانشغالات المواطن ، كما تتجلى وسائل الإعلام أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية المواطن والاستجابة لها وتلبية رغباتهم ، من خلال توعية المواطن وإيصال انشغالاته إلى العلبة السوداء ، وإقامة دورات تحسيسية ومرافقة المواطن في المحن الصعبة وإطلاعه بكل المستجدات.

من خلال ما سبق، وبعد دراستنا وتحليلنا لهذا الموضوع، توصلت الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ، وكذا اختبار مدى صحة الفرضيات من عدمها كما يلي:

-1 الفرضية الأولى: التي كان مضمونها بتخويل الجماعات المحلية صلاحيات أوسع يضمن لها الاضطلاع لمهامها التنموية على المستوى المحلي ، فرضية صحيحة ، لأنه لا يكفي منحها صلاحيات واليات قانونية في مباشرة مهامها التنموية ، بل يتطلب الأمر تخويلها صلاحيات أوسع في جميع المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والإدارية ، والاجتماعية ، والثقافية ...وغير ذلك بصورة فعلية وبكل استقلالية عن المركز.

الفرضية الثانية: التي مضمونها إن غياب الاستقلالية الإدارية والذمة المالية للجماعات والمجالس المحلية، تحول دون تحقيق التنمية المحلية. فرضية على درجة كبيرة من الصحة ، إذ أن رغم تمتع المجالس المحلية باستقلالية في تسيير شؤونها ، إلا أن للوالي سلطات واسعة يهيمن على مشاريع وخطط التنمية المحلية كذلك الأمر بالنسبة للمراقب المالي في مجال إعداد البرامج والمصادقة عليها ، فهذا مساس بمبدأ اللامركزية الإدارية.

-3 الفرضية الثالثة : التي كان مضمونها إن تسخير الجماعات المحلية بالوسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تسيير شؤونها المحلية ، يساهم وبقدر كبير في قيام التنمية المحلية ، فرضية صحيحة ، لان التنمية المحلية تتطلب آليات عديدة في قيامها تتمثل في اللامركزية الإدارة والمالية ، والتنوع الاقتصادي المبني على القطاع الخاص والاستثمارات ، وإشراك منظمات المجتمع المدني وتقوية علاقة المواطن بالحاكم وكذا فتح المجال أمام وسائل الإعلام للتوعية والتحسيس وإيصال انشغالات المواطن للسلطات المعنية.

وبهذا نكون قد أثبتنا مدى صحة الفرضية الرئيسية من عدمها والتي كان مضمونها: كلما كان تمكين الجماعات المحلية في مختلف المجالات بصفة فعلية ورسمية، كلما باشرت في القيام بمهامها من اجل تحقيق التنمية المحلية على الوجه المطلوب. فرضية صحيحة ، كون التنمية المحلية هي من صلاحيات الجماعات المحلية ، فلا يمكن أن تتم التنمية المحلية بغير الاستقلالية الإدارية والمالية الفعلية للجماعات المحلية ، أي يجب تكريس مبدأ اللامركزية بصورة فعلية ،كما أنها لا تتم في ظل الاقتصاد الريعي للدولة الجزائرية عامة وضعف النسيج الاقتصادي والعجز المالي للكثير من الأقاليم بصفة خاصة ، كما أنها لا تتم باستبعاد المواطن ومنظمات المجتمع المدني في عملية صياغة البرامج والمخططات والسهر على تنفيذها.

كخلاصة عامة من خلال كل ما تم عرضه عبر هذه الدراسة النظرية والتطبيقية ، تمكنا من الإجابة على كل التساؤلات والفرضيات المطروحة ومدى صحتها من عدمها ، إذ نخلص إلى أن التنمية المحلية في الجزائر عامة، وولاية أدرار بصفة خاصة لا تزال شبه منعدمة ، فانه يتحتم على الجماعات المحلية أن تشارك ليس كمنفذ لهذه السياسات المركزية في مجال التنمية المحلية ، بل أكثر من ذلك عليها أن تظهر كشريك رسمي وفعلي في صنع القرار التنموي المحلي ، ومتابعة تنفيذه بحكم قربها من المواطن والمشاكل التي تثقل كاهله.

وفي الختام نصل إلى أن التنمية المحلية المتوازنة والمستديمة ليست عملية فورية ومفاجئة يمكن للإنسان أن يحققها بين عشية وضحاها، بل هي عمل متواصل طويل الأمد ، تتكاثف فيه جهود جميع أفراد المجتمع وتتكامل بمختلف اختصاصاتهم ومجالات عملهم ، انطلاقا من أن التنمية المحلية تسعى إلى النهوض بالوحدات المحلية عل مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

التوصيات

من خلال عرض نتائج بحثنا ولدعم التنمية المحلية في الجزائر عامة وبصفة خاصة بولاية أدرار نقترح مجموعة من التوصيات :

-1 ضرورة رفع الوعي لدى المواطن لتولد فيه رغبة المشاركة في تسيير الشؤون المحلية ليصل به الوعي والنضج إلى القدرة على اختيار الشخص المناسب ووضعه في المكان المناسب ، فقوة المجلس يستمدها بتعاون سكان فيما بينهم ،وتنسق أعمالهم لتغلب على المشاكل التي تعرقل سيرهم نحو حياة أفضل.

2 - ضرورة أخذ المشرع بعين اعتبار عنصر الكفاءة في المترشحين للمجلس الشعبي الولائي،وتحديد المستوى التعليمي لهم والنص عليه ضمن النصوص القانونية المنظمة لشروط الترشح؛ لأن المستوى التعليمي للمنتخب وأداءه سيعطي بعدا فكريا ينعكس بالإيجاب على التنمية المحلية.

3- ضرورة إنشاء معهد متخصص في الإدارة المحلية ؛يخصص لدورات تدريبية لأعضاء المجلس الشعبي الولائي في جميع الاختصاصات لمساعدتهم على أداء العمل .

4- ضرورة تفعيل دور وسائل الإعلام وتخصيص برامج لطرح انشغالات المواطنين ومشاكلهم ، وهذا ما سيحقق اتصال فعَال بين المجلس الشعبي الولائي والمجتمع المحلي، وهذا دون شك سيدعم مكانته ومركزه.

5- ضرورة حصر الحالات التي يسمح للسلطة المركزية التدخل في الشؤون المحلية وإداراتها وضبط المصطلحات التي تستخدم في هذا التحديد.

6- ضرورة إعادة النظر في توزيع الموارد الوطنية وتخصيص نسبة منها لتتناسب مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي للوحدة محلية)الولاية(دون إغفال العامل الديمغرافي و الجغرافي لتلك الوحدات .

7- لكي يصبح المجلس الشعبي الولائي قادرا على الاعتماد على موارده الذاتية ، لابد من استغلال الثروات المحلية استغلالا جيدا (كالتحكم في النظام الجبائي المحلي بشكل كامل ، وعدم التساهل في هذا المورد أثناء تحصيله)، ويكون ذلك وفق خطة تنموية مدروسة.

8- تشجيع المشاريع الاستثمارية على مستوى الولاية ، وتنظيم التعاون على مستوى المحلي المجالس الشعبية فيما بينها، وكذا فتح باب التعاون والاستثمار الأجنبي لتبادل الخبرات في كافة الميادين، وهذا ما سيجسد لامركزية حقيقية بما تنمية محلية راقية.

قائمة المراجع:

-الكتب:

- 1 -الجندي، مصطفى. الإدارة المحلية وإستراتيجيتها. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001

-2-الخلايلة، محمد علي. الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر دراسة مقارنة. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2013

-3-الشيخلي، عبد الرزاق. الإدارة المحلية إدارة مقارنة. الإسكندرية: منشاة المعارف، 1987.

-4-الصرايرة مصلح ممدوح. القانون الإداري، الجزء الأول. الأردن: عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،.2012

- 5-القريوتي، محمد قاسم. مقدمة في الإدارة العامة. الأردن: عمان، دار وائل للنشر، 2006

-6-انس قاسم، جعفر. أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،.1978

.-7- بعلي، محمد الصغير القانون الإداري، الجزء الأول. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002.

-8-بوحوش، عمار. نظريات الإدارة الحديثة في القرن الحادي والعشرين. بيروت: دار الغرب الإسلامي،2006.

-الأطروحات والرسائل الجامعية:

-أطروحات الدكتوراه:

1- حاجي، فطيمة. إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2015/2014، أطروحة. دكتوراه. جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013

2-خشمون، محمد. مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية-دراسة حالة مجالس بلدية قسنطينة-أطروحة دكتوراه. جامعة منتوري-قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011/2010.

3-خنفري، خيضر. تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2011/2010.

4- زوزي، محمد. تجربة القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة ولاية غرداية- أطروحة دكتوراه. جامعة قاصدي مرباح-ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2010/2009.

أطروحات الماستر:

1-حاج أعمر أمحند ،معوقات التنمية المحلية في الجزائر وآليات تفعيلها،دراسة حالة: بلدية فناية الماثن بولاية بجاية ،جامعة مولود معمري-تيزي وزو:كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015/2014.

2- طالبي يمينة ،الدور التنموي للجماعات المحلية(دراسة حالة:ولاية البيض) ،جامعة مولاي الطاهر-سعيدة:كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2016/2015.

3-ملال حميد ،معوقات التنمية المحلية في الجزائر، جامعة مولاي الطاهر سعيدة :كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2016/2015.

مجلات:

أ- شيبوط سليمان-أ-نوي طه حسين ،إدارة التنمية المحلية في الجزائر: المفاهيم والآليات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ،جامعة الجلفة.

الملخص :

سعت الجزائر ومنذ زمن بعيد الى مبدا اللامركزية الذي يعتبر اهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية ، وهذا يتضح جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية-الولاية والبلدية-عبر النصوص القانونية المختلفة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية ...وغير ذلك.

لكن بالرغم من هذه الصلاحيات المسندة للجماعات المحلية في ميدان التنمية المحلية، إلا ان الواقع يعكس حقيقة ذلك، نظرا للعجز وضعف واختلال التنمية المحلية المطروح في النقاشات والخطابات السياسية، الامر الذي يدفعنا الى الكشف عن ملامح فشل سياسة التنمية المحلية في الجزائر. وهذا ماتناولناه فيما يخص واقع التنمية المحلية بولاية ادرار

وفي الأخير توصلت نتائج الدراسة الى ان مصطلح التنمية المحلية في الجزائر خال في محتواه، حيث ان مكانة الجماعات المحلية لا يتعدى المشاركة في تنفيذ السياسات والبرامج التنموية التي تعدها السلطة وهي لاتستجيب لتطلعات المجتمع المحلي، بسبب نقص الوسائل المالية والبشرية لتطبيقها، والرقابة الخانقة والوصاية الإدارية الشديدة، لتصبح في النهاية امتداد اداري للسلطة المركزية على المستوى المحلي، الذي يزين واجهة العملية الديمقراطية.

الكلمات الدالة :التنمية المحلية، الجماعات المحلية، معوقات التنمية المحلية، اليات تفعيل التنمية المحلية .

Summary:

Algeria has long sought the principle of decentralization, which is considered the most important means to achieve local development, and this is clearly evident through the broad powers that have been entrusted to local groups - state and municipal -

through various legal texts in various economic, social, political, .administrative and cultural fields ... and so on

But despite these powers assigned to local groups in the field of local development, the reality reflects the reality of this, given the deficit, weakness and imbalance of local development raised in political discussions and discourses, which prompts us to reveal the features of the failure of local development policy in Algeria. This is what we discussed regarding the reality of local development in the state of Adrar

Finally, the results of the study concluded that the term local development in Algeria is empty in its content, as the position of local groups does not exceed participation in the implementation of development policies and programs prepared by the authority, which do not respond to the aspirations of the local community, due to the lack of financial and human means to implement them, suffocating control and severe administrative guardianship. , to eventually become an administrative extension of the central authority at the local level, which adorns the facade of the .democratic process

Keywords: local development, local communities, obstacles to local development, mechanisms for activating local development

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
تمهيد	05
الفصل الأول: ابستمولوجية إدارة التنمية المحلية	11
المبحث الأول : مفاهيم التنمية المحلية	11
المطلب الأول : التعريف بالتنمية المحلية وأبعادها	11
المطلب الثاني :مقومات التنمية المحلية وأهدافها	17
المطلب الثالث: مجالات التنمية المحلية	21
المبحث الثاني : مفهوم إدارة التنمية المحلية والحكم المحلي	25
المطلب الأول : مفهوم الإدارة المحلية وإدارة التنمية المحلية	25
المطلب الثاني:الحوكمة المحلية الرشيدة	29
المطلب الثالث:أجهزة وهياكل الحكم المحلي وإدارة التنمية المحلية(المجلس الشعبي الولائي والبلدي وكل الفاعلين المحليين).	32
خلاصة الفصل	45
الفصل الثاني: عقبات إدارة التنمية المحلية في الجزائروسبل مواجهتها	46
المبحث الأول: عقبات إدارة التنمية المحلية في الجزائر	47
المطلب الأول: عقبات سياسية وإدارية/قانونية	47
المطلب الثاني: عقبات اقتصادية مالية	48
المطلب الثالث: عقبات ثقافية اجتماعية و"بشرية"	49
المبحث الثاني: آليات وسبل تفعيل التنمية المحلية في الجزائر	52
المطلب الأول: الآليات السياسية والإدارية (تفعيل اللامركزية)	53
الفرع الأول: إصلاح الإدارة المحلية	53
الفرع الثاني: عصرنة الإدارة المحلية وتكريس الإدارة الإلكترونية	55
الفرع الثالث: تفعيل التعاون اللامركزي ومبادئ الديمقراطية التشاركية	56
المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية المالية (إصلاح المنظومة الاقتصادية)	58
الفرع الأول: تشجيع القطاع الخاص وترقية الاستثمارات المحلية	60
الفرع الثاني: تثمين إيرادات الأملاك المحلية وتنويعها	61
الفرع الثالث: إصلاح وترشيد المالية المحلية	63
المطلب الثالث: الآليات الإجتماعية(إشراك الفواعل الغير الرسمية في التنمية المحلية)	**67**
الفرع الأول: إشراك المواطن في التنمية المحلية	**68**
الفرع الثاني: إشراك منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية	**70**

الفرع الثالث: تفعيل دور الإعلام في التنمية المحلية	**71**
خلاصة الفصل	**73**
الفصل الثالث : واقع وآفاق إدارة التنمية المحلية في ولاية أدرار	74
المبحث الأول : التعريف بـ ولاية أدرار وإمكاناتها	74
المطلب الأول : واقع التنمية المحلية في ولاية أدرار	74
المطلب الثاني : برامج ومخططات التنمية المحلية بولاية أدرار	79
المبحث الثاني : صعوبات إدارة التنمية المحلية بولاية أدرار وسبل تذليلها	90
المطلب الأول : صعوبات إدارة التنمية المحلية في بولاية أدرار	90
المطلب الثاني : سبل وآليات تفعيل التنمية المحلية بولاية أدرار	91
خلاصة الفصل	93
الخاتمة	94
توصيات الدراسة	97
قائمة المراجع	98
فهرس المحتويات	102